رب انت عون كل ضعيف

بسم الله الرحمن الرحيم بك ثقتي يا رجائي

السبحات لجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظائم بركاتك ويسر لنا العروج الى عروش قدسياتك واوصلنا الاشراق سنا مرادفاتك وصل على المصطفين من عبادك لرسالاتك وخصص محمدا وآله بافضل تحياتك وهيئ لنا من امرنا رشدا هذه رقائق تلويحات على اصول من الحكمة ابنيه على العلوم الثلثة على ترتيبها بالغة في الايجاز وعلى الله قصد السبيل العلم الاول فيه ثلثة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجي وهو يشتمل على عشر تلويحات التلويح الاول في غرض المنطق اعلم ان العلم اما تصور وهو حصول صورة الشيء في العقل واما تصديق وهو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ولا تصديق الا على تصورين فصاعدا وكل منهما ينقسم الى فطري وغير فطري فالاول الاول كتصور مفهوم الشيء والوجود وثانيه كتصور العقل والملك ومثال التصديق لحكمك بان الكل اعظم من الجزء وان العالم ممكن الوجود وغير الفطري يقتنص بالفكر ونعني بالفكر ههنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى المستحصل والعازم لكل العلوم ووجدها لا ينفك بل من حصل له واستحصل به فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو به الى المجهول وينزل العلوم من الفكر منزلة المادة والترتيب منزلة الصورة وصلاح الفكر بصلاحهما وفساده بفسادهما او فساد احدهما وكل من هذين اعني المادة والصورة منه تام وناقص وباطل بحسب التام والفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين هذه الاحوال والا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد من البشر بروح قدسي النبي كما هو فاحتجنا الى آلة مميزة للخطاء من الصواب فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل وما يقع فيه ذلك مستقيما وما لا يقع فيه والمجهول يحذو حذو المعلوم في القسمين وكل واحد من مجهولي القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه وغير الفطري لو لا نهايته الى الفطري لما حصل مستحصل فالتصورات الموصلة الى مثلها سميناها القول الشارح حدا كان او غيره والتصديقات الموصلة الى مثلها حجة برهانا كان او غيره والقول الشارح والحجة طريقا العلوم وقصارى امر المنطقي ان يعرف اجزاء الموصلين وتاليفهما على الجهة المؤدية الى المطلوب في كل واحد منهما معتبرا مراتب الصور والمواد ولما كان المؤلف محوجا في التعين والادراك الى تحقق المفردات فوجب عليه النظر اولا في المفردات التي منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتاليف و الالفاظ الموازية للمعاني اعني بحثنا عن مباحث احوال المعاني التي تحاذيها وقدمت اجزاء الموصل الى التصور عليه وقدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا ومن الضروريات ما يتنبه عليها دون الحاجة الى معلوم والذكي من هذا العلم كذا ويغني عليه غيره فلا يحتاج الى قانون آخر ليتسلسل التلويح الثاني في دلالة اللفظ على المعنى دلالة اللفظ اما ان يكون على المعنى الذي وضع بازائه وهي دلالة المطابقة او على جزء المطابق ويسمى دلالة التضمن او على رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما وبالالتزام على اشد الكتابة وان لم يكن اسما لها والعام كالحيوان لا دلالة له على الخاص بخصوصه اذ فنائيه لفقد الدلالات الثلثة التلويح الثالث في اللفظ المفرد والمركب اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا والاول هو لفظ لا يراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزؤه كعيسى والثاني هو الذي يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى ويسمى قولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله وان جعل اسما فهو

مفرد اذ لا جزء دال له واللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام في التعقل ولا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى وزمانه ويسمى الاول اسما ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه كزيد والثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى وجود شيء غير معين في زمان معين من الثلثة كلفظة مشى وفي لغة العرب قد يتعذر الكلام لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم وحرف على ما يلزم من مذهبهم واما ان يدل على معنى غير تام في العقل ويسمى اداة ويصلح للربط وتركيب بابها الا بعد تعليقا ولا تركيبيا مع اختلافهما وحده امس وان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه ولا دلالة على زمانه فيه والمتقدم وان اشتمل على زمان اسم اذ هو جزء المعنى لا خارج لحقه والمنفي في الحد ما ورد المعنى من الزمان والاسم منه محصل وهو المستقل بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير ومنه معدول وهو مجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى المحصل كاللابصير والاسم منه تام وهو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض ممكنات لواحقه ومنه منصرف وهو الذي لحقه ذلك والمركب منه تام وهو الذي كل من جزئيه تام ومنه ناقص وهو الذي احد جزئيه اداة التلويح الرابع في اللفظ الكلي والجزئي الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه كمفهوم زيد والكلي هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة بالفعل كالانسان او بالقوة العديمة المانع كالعنقا او يمتنع لمانع غير المفهوم كالباري ولو كفى مفهومه لمنع الشركة ما احتيج الى البرهان والاضافة الى الجزئي لا يمنع الكلية كقولنا يكون كل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان والجزئية من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك والمشاركات في امر ما يسمى جزئية بالقياس اليه وان كانت كلية كالانسان والفرس الى الحيوان وهذا لاعتبار غير الاول واعتبر تخصيصه بالاضافة التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها اعلم ان الاسم اي اللفظ اما ان يتكثر ويتحد المعنى كالاسد والليث ويسمى مرادفة او يتكثران ويسمى غيره اسما متباينة او يتحد الاسم ويتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى فيه ويسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور وعلى المنقوش او ملازمة ويعتبر التشابه في الامر المشهور كالتي اخذ الانس لا الخفي كالبحر ويسمى اسما مجازية ومشابهة وان ترك الوضع الاول منقولة والمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كالوجود على القيوم والممكنات فانه على الاول اول واولى وكالابيض على الثلج والعاج فانه على الاول اشد واولى حق الاولية ويسمى مشككا او المعنى غير مختلف في المسميات ويسمى متواطئا كالانسان على جزئياته اذ لا اشد واولى فيه والاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود والجزئي على زيد لمفهومه وقد يوجد المباين مرادفا للاشياء كالصارم والسيف والاسماء المشتقة ان توخذ الاشياء اسامي من اسامي احوالها متغيرة بزيادة او نقصان والا فهو اشتراك والكلي اعم من المتواطي والمشكك لخلوه عن شرطيهما التلويح السادس في الموضوع والمحمول اذا قلنا ج ب فج هو الموضوع وب هو المحمول وليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما او يكون حمل الشيء على نفسه ولا بد في التصديق من تصورين ولا حمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضمنية كقولنا الانسان هو المسمى بشرا وليس عرض الحمل معنى التسمية بل مصادقات الشيء الذي يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيء في نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك وعكسه

او شئ ثالث كقولنا الضاحك كاتب فظن ان الشئ في جميع المواضع امر زائد عليهما حتى في قولنا الانسان جوهر وذلك خطاء فان الشيء
وكون الشئ حقيقة ليسا باصلين بلحقهما الجوهرية والانسانية وغيرهما بل تحقق انسانية وغيرها مما يقال عليه حتى يقال بعده انها حقيقة
او شئ والجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الا ان يؤخذ الجزئية مطلقة بحيث نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءا
ولا محمول جزوي في الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او لم يخصص يكون حصر المادة فيه لعدم اشتراك بما ليس له
ذلك وذلك لا يجوز وان جعل جزئيا ان كان هو فلا حمل وان كان غيره فلا حمل ايجابيا التلويح السابع في الذاتي والعرضي قد علمت
ان الكلي له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذا صالح لان يحمل وكل محمول اما ان يكون داخلا في حقيقة الموضوع ويسمى ذاتيا او يكون
خارجا ويسمى عرضيا والذاتي لما كان جزءا لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان يكون له علية ما ويشاركه بعض العرضيات في الامرين
فان نسبته الى الماهية لا تستند الى علة ولا يمكن توهم الرفع الا ان هذا العرض مثل الزوايا الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية وكذا
كذلك الذاتي ومقوم الوجود كمخلوقية الانسان وعرضية السواد عرض لماهية المتعقل والوجود عرض للجواهر والاعراض لجواز تعقل
الماهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يؤخذ الوجود من حيث هو موجود وكل شئ اذا اخذ منه ومن صفته مجموعا
تقوماته ووجود الشئ غيره لو توجد بمعنى واحد على غيره واللازم ينقسم الى ما له واسطة والى ما لا له ذلك كالضاحك اللازم
بالانسان بتوسط التعجب والوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول اخر ومن رسم الذاتي بالقمار بين العامين اخطاء وقد يكون الشئ
محمولان لا يجتمعان وجودا او عدما ويؤخذ ان كلا لازم واحد كالزوجية والفردية للعدد فقولنا العدد اما زوج واما فرد محمول لازم له
بين مصر احدا والعرضي ينقسم الى ما يرتفع في الذهن والعين كالمشاء والى ما يرتفع في الذهن دون العين كعمى الاكمه والى ما يفارق
الوجودين اما بسرعة ويسهل زواله كحمرة الخجل او بصعوبة ويبطؤ كحمرة المراض التلويح الثامن في المقول في جواب ما هو لبدري ان السائل
بما هو اما ان يطلب حقيقة الشئ او مفهوم الاسم ان كان عارفا بالحقيقة غير مطلع على انها شئ بذلك او يكون امرا عدميا او
لم يطلع بعد على وجوده وجوابه اما بلفظ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسؤل عنه وعلى الاحاد تضمنا او قول كذلك اما الدال
لحقيقة الشئ لكن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ وبكيفية التبديل بالاشهر وظن ان المقول في جواب ما هو
هو الذاتي لا غير سهوا فان الذاتي ليس كل هوية الشئ ولا مفهوم اسمه مطابقة والطالب يطلب الهوية فلا جواب به ثم ان كان الاعم
كما راى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقع على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن احادها باسولة فلا ميز من الجواب مع انه لا
دلالة للعام على الخصوصية والجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام ولا يعتبر الالتزام لانه غير محدود ففي الشئ
لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وربع الثامنة وهلم جرا الى غير النهاية ثم لو صلح الالتزام في الجواب
هيهنا فاللازم الواحد المتعاكس على كثير من اللوازم من حيث هي هي يجوز ان يقع في جواب ما هو على كل منها فلا يحصل منه في جواب
المختلفات وهذا الامر تصيبه سليم الفطرة ومفهوم الناطق شئ ماله قوة النطق ويعرف من خارج تخصيصه بالحيوان وكذلك كل مشتق وهو
مثل الابيض فانه يدل على شئ قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم كان ابيض فالمقول في جواب
ما هو الماهية وانما يتحقق في الوجودين دون المقومات ولم يحط بالبال مفصلة فهي داخلة ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقول

بعد وان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل عن الانسان ما هو انه حيوان ناطق وان كان جزئيا فبما في وان كان امرا مقترنا
بالعدد غير متعرض للاتحاد بل اشار الى العدد وانه ما هو فهو طالب الماهية المشتركة دون الحصص فيجاب بها وفي هذا القسم اما
ان يكون الذي فصل به كل من المشاركات على الماهيات المشتركة داخلا في حقيقته فيقوم ما به الافتراق وجودا ما به الاشتراك او
لا يكون كذا ولا يقوم الامر الخاص وجود العام فالاول كما اذا سئل عن الانسان والطير والفرس انما ما هي فالاعم من الحيوان
كالجسم لا يدل على كل الماهية المشتركة بل على بعض وغيره والاخص منه كفرض اسماء الاحاد غير مطابق فانه غير بابل من
واحد والمساوي للحيوان كالحساس او المتحرك بالارادة مثلا قد قيل انها لا يدل على الامر العام الا بالالتزام ولم يعتبر في الجواب
انها حيوانات والحيوانية جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما وراءها وهذا الجواب لا يصلح لسؤال الاحاد افرادا والثاني كما اذا
سئل عن زيد وعمرو وخالد انهم ما هم فيجاب بالانسان لما ذكرنا وكذلك اذا سئل عن واحد انها جماعة الاولى مختلفة الحقائق
وبعضها متفقة الحقائق وهنالك جعل الحيوان في كل واحد هو جعله انسانا او فرسا وبعضها جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا
وعمرا فجوابهما بل هي عوارض خارجية غير معتبرة للجواب بما هو التلويح التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة كل كلي مقول في جواب ما هو
اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان ويسمى جنسا ويرسم بانه الكلي المقول على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو واما ان
يكون على اشياء متفقة الحقائق ويسمى نوعا ويرسم بانه الكلي المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ما هو والنوع قد يطلق بمعنى اخر
وهو اخص الكليين القريبين في جواب ما هو بالنسبة الى الاخر ويغاير مفهومه الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفرق وقد يكون هذا النوع
جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم ولا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الاخر اصلا والاجناس
يترتب في صعودها ونزولها ويجب تناهيها اذ لا اعم من الوجود ولا اخص من الشخص ومراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين
فيجب فيها النهاية ويعد البيان يعرف ان اللوازم لا وسائط له غير متناهية لانحصارها بينه وبين الماهية ولو ساغ عدم النهاية في
الذاتيات لكان لا يحصل من هذه الانواع ما لا ينتقد منه اشياء لا يتناهى وذلك بين البطلان فينتهي الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس
ويسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا ونوع الانواع تحته ويسمى نوع الانواع والى شئ هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان ويسمى المتوسط
وقد يبقى من الذاتيات ما لا يصلح لجواب ما هو فلا يكون الاعم المحيط لانه مقول فيكون خاصا فيصلح للتمييز من المشاركات للشئ في معنى عام ويسمى
فصلا ويرسم بانه الكلي الذي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته والعرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتي ولا يطلب
التمييز المطلق وفصل الحيوان فصل جنس الانسان وليس جنسه فلا كل ذاتي اعم جنس كالناطق الفلسفي وكل فصل فانه مقوم للنوع ومقسم للجنس فوقه
النوع ومن الكليات ما لا فصل مقسم دون مقوم كجنس الاجناس ومنها ما له المقوم دون المقسم كنوع الانواع ومنها ما له كلاهما كالمتوسطات والفصل
المقسم للنوع يقسم الجنس ولا ينعكس والفصل المقوم للجنس يقوم النوع ولا ينعكس والثاني اعني الخارج المقول في جواب ما هو المقسم الى المقول على
المختلفات والا المقول على المتفقات وغير المقول الصالح لجواب اي شئ الذي هو الفصل والعرضي اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كليا
نوعا اخيرا او متوسطا اعم الجميع او لم يعم لزم او فارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان ويسمى خاصة ويرسم بانها كلية يقال على
ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتي واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم او لم يعم لزم او فارق كالابيض على البيضاء ويسمى عرضا

عاما ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة وغيرها قولا غير ذاتي وقد يبين عرضا ويحذف عنه العام وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان
هذا قد يكون جوهرا فان الجسم عرضي للابيض لخروجه عن مفهومه كما دريت وليس عرضا بذلك المعنى واللون عرضا بذلك المعنى وهو جنس السواد
لا العرض العام وخاصة الجزئي خاصة الكلي وعرض عام الكلي عرض عام الجزئي ولا ينعكسان وقد يكون شيء واحد كاللون جنسا كما هو للسواد
ونوعا كما هو للكيف وخاصة كما هو للجسم وعرضا كما هو للانسان لاختلاف الجهات التلويح العاشر في احوال هذه الالفاظ الخمسة التي هي
الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام مشاركة في وقوعها على الجزئيات باحادها وبحدودها ايضا وتلك الذاتيات واقدمية اللوازم
لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سياتي والباقيين قد توقف والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا يحمل فيه والفصل كالسواد لا يوصف
بها الشيء الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود ويفهم من الاول دخوله فيه ولولا الفصل لما استعد الجنس الخاصة
وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص والحقيقة الاصلية ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع
والمختلفة ما يقوم باجزائها ولا يقوم لجزئها المشترك بالخاص كالانطس وباختراع الاسامي لا تحصل حقائق وكون الشيء موصوفا
بانه احد هذه الخمسة وانه كلي او قسيمه او واحد قسيمه ونحوها عرضي له ووصف الشيء بالحد فهذه الاضافة ما اما الى فوقه او تحته او
مساويه وكلي في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية والذاتي ليس من شرطه ان يكون الحقيقة الاصلية بل قد يكون التخصص
كالاضافية لا تخاصها والمقدمات غير الفصل جاعلة الاصناف هذا ما اردنا هنا المرصد الثاني في القول الشارح وفيه ثلث
تلويحات التلويح الاول في الحد والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء وجميع مقوماته كلها وبتركيب في الحقائق الاصلية
من اجناسها وفصولها وما لا تركيب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حدا وان دل
على الوجدان فمترادفان واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لا حد وان دل على البعض فلا حد به وليس الغرض من الحد التمييز
لحصوله بخاصية ولا المشروط بالذاتي لحصوله بفصل وحده ناقص وهو الذي اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا الانسان
انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلا ودلالة الخاص التزاما وهو غير معتبر بل الغرض من الحد
تصور كنه الشيء كما هو ونتبعه التمييز ولا ايجاز في الحد ولا تطويل اما في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف واما في
اللفظ والجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمنا والفصول وان كثرت لا دلالة لبعضها
على بعض الا بالالتزام فتذكر جميعا وان اورد حد الجنس مقام اسمه لا ضير ويترك مثل هذا للايجاز ولا مراء فيه عن المادة فمن
شرط في الحد الايجاز اخذ في حده غلطا والوجيز مضاف وكان من وجيز لنسبة طويل لاخرى والاضافيات المجهولة لا يحد بها الغير
الاضافيات المعلومة دونها التلويح الثاني في الرسم وهو قول مؤلف من خواص الشيء واعراضه التي تخصه بجملتها معا والتام
منه ما وضع فيه الجنس لبعض ذات الشيء والناقص ما ليس كذلك واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فانه خاصة الخواص
الملزومة ان كانت لحقيقته فيسوغ رسم الكل بها اذا قلنا ملاحوان ولا يفتح هذا في القول الذي استقصى فيه في ذكر
اللوازم ولا رسم واحد لمختلفين التلويح الثالث بتنبيه فيه على امثلة من الخطأ ليتجنب الطبع في التوقي لئلا ياخذ الشارح
اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الاخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة

ولئلا يجعل الجنس نوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ولا يوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة في حد العاجز والقادر على الجحود كل مكان الاخر
ولا يضع الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب في حد الكرسي ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معتصر كذا او الرماد خشب محترق والجيل
مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما يخصص به فان لا يقال على المخالفات فلا جنسية بل يورد حيوانية غير مشروطة بتقييد
ولا تقييد او لو شرط بالانقياد لا يجوز لاقتران الفصل به ولا يوخذ الانفعال الذي مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل وهذه
مبينة ولا يعرف الشيء بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن ان يعرف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل
زواياه الثلثة مساوية لقائمتين ولا يعرف الشيء بنفسه كقولهم ان الزمان هو مدة الحركة وهي بعينها ولا يعرف الشيء بما لا يعرف
الا به كقولهم ان الشمس كوكب يطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار ولا يكون الشيء في الحد كقولهم ان الانسان
حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجسمية في الحيوان الا في محال الضرورة كقولنا ان الاسود شيء قائم به السواد من حيث هو كذلك الا انه
يظن انه مجرد ذات الشيء والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما في حد الاخر لمعية العلم بهما ولا يعلمان التحديد بما بعد العلم فيتقدم
لا بما معه ومن علم احد المتضايفين علم الاخر بل الصواب ان يوخذ الذاتيات مجردتين عن التضايف مع السبب الموقع للاضافة
فيتضح حينئذ كقولنا ان الاب حيوان يولد اخر من نوعه من نطفته فلا يرجع فيها الى الابن وفي قودوريس اخذ كلا من الجنس والنوع
في حد الاخر فحمل على سهوه وليس من شرط كل قول شارح ان يعرف المشروح لحدثيته او رسميته فقد عرفناك اجزاءهما حين
لم نعلمهما بما كتب ستعرف انه احدهما هذا ما اردنا من التركيب الموصل الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق
المرصد الثالث في التركيب الجزئي وفيه اربع تلويحات التلويح الاول في انواع القضايا وهيهنا مقدمة اعلم ان
للشيء وجودا في الاعيان اي في نفسه وهو المدلول عليه لا الدال ووجودا في الاذهان وهو دال على المعنى حقيقة لا وضعا
ووجودا في اللفظ وهو دال وضعا على الذهني ومدلول من جهة الكتابة ووجوده فيهما ودلالة هذين الاخيرين يختلفان بالاعصار ودونه
كذلك الدالة الاولى واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل في الاقوال الشارحة وكثيرها يقوم مقامه لفظ واحد
كقولنا الحيوان الناطق المايت ويقوم مقامه الانسان وما سوى هذا من التركيب لا يخلو اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا
والاول هو مطلوبنا وهي الخبر والقضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب وهذا لا يخ اما ان يكون
اذا حلل كل جزء واول لا يصلح وحده الخبرية او يصلح فالاول يسمى قضية حملية كقولنا الانسان حيوان او ليس والمتقدم في
الوضع هيهنا يسمى الموضوع ويسمى المتاخر المحمول وليس حرف سلب ومن خاصيتهما بساطة اجزائهما او تقييدها وان كثرت يجب
ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة والثاني يسمى الشرطية ولا يخ اما ان يكون اصل الارتباط بين جزئيه بلزوم او عناد والاول
يسمى شرطيا متصلا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويسمى ما قرن به حرف الشرط بين جزئيها المقدم والمقرون بحرف
الجزاء التالي والثاني منفصلا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وقد اخذ تعينا في فيهما واخرجنا باقتران
هذه الادوات من الخبرية لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ولولاها كانت قضايا والعلة لحرفها ترتيب بتغير المعنى
دون التالية والاولى اذا كثرت القضايا في تاليها بتكثر لتكثر الربط بالمقدم وتمام الكلام الشيخي عند ما قرن وان كثرت

في المقدم فلا يكثر ولكن هذا بحذف الجنب ويحقق لازمه وسقال ان ليس ويحقق نفس ويبقى شنارى كلها يوجد تارة في المقدم واخرى في التالي
مربوطا به بخلاف المتصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة والحملية ايضا اذا تكثرت في جزئيها حرف عطف او ما يجري الاستقلال في الاتحاد
يكثر في ايهما كان واشتراط الشرطيات في انحلالهما اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات وان لا يدل لفظ على احد اجزائهما الاول والكلي من هذه ايجابا
وسلب وايجاب الحملية كقولنا الانسان ليس بحجر وهذا مما سبق وايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهو يتحقق باثبات اللزوم
وان كان بين التاليين وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وايجاب المنفصل ما يرفع العناد وان كان بين
التاليين مثالهما ذكرنا وسلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا واشتراك ايجاب الثلاثة في اجتماع نسبة
ما بين الجزئين والسلب رفع تلك النسبة والمتصلة الموجبة اذا قرنت باحد جزئيها حرف السلب او دخل عليها لفظة اما بعد حذف اداتها صارت
منفصلة وان كان الثاني اعم فلكن عند القلب السلب مأخوذا فيه والمنفصلة اذا قرنت باحد جزئيها السلب او دخل فيها اداة الاتصال صحت متصلة
لانه اذا لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر واذا انتفى معه وجودهما يلزم وجود احدهما عدم الآخر والمنفصلة منها حقيقية
وهي التي يراد فيها مانع الجمع والخلو ومنها غير حقيقية وهي التي تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او يكون اسود او
منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض واما ان لا يكون اسود وكل ما منع الجمع فقط اذا دخل اداة الانفصال على سلبي جزئيه
منع الخلو فقط وقد يتألف منفصلة من اكثر من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا نفي غير منقسمة بمتساويين وكذلك المنفصلة الا
انها غير حقيقية كقولنا الفلك اما ان يكون حارا او باردا في جواب من اثبتهما عليه والمتصلة لا يجب في اتصالها اللزوم بحيث تقتضيه لذاتها
الامر بل ان كان صحيحا ايجابا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبا فهو ضاحك وهي لا ترفعا امر غيرها والمتصلة والمنفصلة يصح تعليقها الى الحملية اذا
صرح باللزوم والعناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار او يعاند الليل وقد يصح القلب على غير هذا الطريق والايجاب ابسط من السلب
اذ الاعدام والسلوب يعرف في حال ثبوت ما والا لا مفهوم لها ولا يتفكر. النوع الثاني في خصوص القضايا واحكامها وحصرها اعلم
ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا ويسمى ح مخصوصة وشخصية موجبة وسالبة كقولنا زيد كاتب او ليس او كليا فان لم يبين قدر الحكم
وكمية الموضوع سميت مهملة موجبة او سالبة كقولنا الانسان في خسر او ليس وان بين كمية الموضوع سميت محصورة وهي اما كلية موجبة
كقولنا كل انسان حيوان وسالبة لا شيء من الانسان بحجر او ليس ولا واحد ولم يقتصر على ليس لاشعاره بخاصر الزمان وتخصيص الواحد
واما جزئية موجبة بعض الناس كاتب وسالبة ليس بعض الناس كاتبا او ليس كل فان سلب البعض متعين فيهما وحال الباقي لم يتعرض
وليس ولا بعض بهم واذ لم يطلب حال الجزئي في العلوم والاعمال مغلطة فنا ولم يعتبر غير المحصورات الاربع واللفظ الحاصر يسمى سورا
مثل كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها والعمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان يكون قضية كلية او جزئية والاداة
لو وجب فيهما من الوحدة والكثرة واحد ما امتنعت على الآخر ولو وجب فيها الاستغراق ما كان التخصيص الواحد يقال انه انسان كالاول له
رجال وما قرنه احوال يترابط لوحى وحدة كاعرف لا بقضيتها والانسانية بالاشارة تخصص ويورد باستعمال مستقيما واما الجمع
مهملة ايضا لما قدمنا واذا عرفت فاعلم ان الالف واللام وان كان في لغة العرب قد يراد التعميم فانه قد يشار به الى الحقيقة الذهنية
كقولنا ان الانسان عام ونوع ولا استغراق لقيام مقامه لفظة كل وليس كذلك وقد يراد به تعريف المعهود فان اورد موضوعا القضية

صارت

صارت شخصية وقد يعني به التوصيل كقولهم هذا الرجل والمهملة في قوة جزئية لانما كان الايجاب والسلب على الكل يدخل فيه البعض فيتفق
البعض في المهمل ويثبت في الكل ما وجب ان يكون في قوتها والحكم على البعض لا يقتضي موافقة الباقي ولا مخالفته وكذلك الاهمال والشرطية
المتصلة سورها كلما او دائما في الايجاب الكلي وما ليس البتة في السلب والثلاثة يصلح سور ايجاب المنفصلة وسلبها الكليين وسور
جزئيتها هو قد يكون اذا كان او اما او ليس دائما او ليس كلما او قد يكون لا فنقول في الشرطية المتصلة قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو
غريق فهو ايضا لجزئي موجب يلزمه حين يبيع وليس له سفينة او نقول بعد قد يكون ليس او يراد فيه صيغ المنفصلة تقول قد يكون
اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق اي اذا كان في البحر ويسلبه بالاسوار المذكورة ايضا واذا خلى اما كذا كان وان كان لا يقتضي
الجزئية والكلية والا لصارت احد السورين الكلية والجزئية واما احتاجت الى الآخر وليس كذلك وخصوص الشرطيات بتعيين الازمان
خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات والاوضاع كما كان في الحمليات متعلقا بالافراد فقد يتركب شرطية كلية من حمليتين
جزئيتين. النوع الثالث في لواحق القضايا وبعض تراكيبها واحكامها انه قد يرد في القضايا ما يفيدها احكاما لا تقتضيها
مجرد الحمل كلفظة انما في العربية فانها اذا دخلت في القضية يفيد حصر الجزء المأخوذ في قضية اخرى سالبة بالقوة او الفعل في
الآخر فتارة يقتضي حصر الموضوع في المحمول وتارة بالعكس وكالالف واللام في المحمول كقولنا الانسان هو الضاحك فانه يفيد حصر
المحمول في الموضوع والمساواة ويدخل في القضية حرف السلب ليفيد مقتضيها مع جواز بقاء القضية على ايجابها وتبقى ليس يراد
ايجاد حقيقتها تارة والتلازم اخرى وفي الشرطيات بقي لما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وهذا مع ايجاب الاتصال فيسلم
رفعها وقد يبقى لا يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا وحتى يكون او لا يكون فان شئت حذفت الادوات ويغيب
السلب وجعلتها منفصلة او حذفته ايضا وجعلتها متصلة وهي الى الانفصال اقرب لقلة الحذف فيه وتبقى لا يكون المحل حارا وهو
بارد وهو شرط مانع الجمع دون الخلو فان حذفت السلبات منفصلة غير حقيقية او يدخل اداة الاتصال عليها والتالي هو
السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم والمنفصلة اذا اورد لازم حرفها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد
في البحر واما ان لا يغرق والاخير الذم الا كون في البحر وهو اعم وقد يتركب كل من الشرطيتين من مثله ومن عدد دلتين
ومن متلاحم فيه ومن متلاحم مع الحملية ومن فيه معها فنقول اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت
الشمس غاربة فالليل موجود ركبت متصلة من متصلتين واذا اقرنت باحد الشرطيتين السلب وحذفت الاداة وادخلت اداة
الانفصال صارت منفصلة من فيهما ونقول اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا اي اما ان يصح هذا التقسيم واما ان يصح ذلك التقسيم هي منفصلة من مثلها وان
اقرنت باحد جزئي الاولى السلب وبدلت الاداة الاولى الانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من فيهما ونقول اما ان يكون
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل موجودا هي
منفصلة ركبت من مثلها وفيه وان اقرنت سور المتصلة واذ انما بدل الاداة الاولى للانفصال السلب مع احد جزئيها صحت
متصلة منهما ونقول ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالشمس علة النهار ركبت متصلة من مثلها وحملية واذا

اذا

اقرب بالحملية السلب وبدلت الأداة الأولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما ونقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد كيف
متصلة من قضيتين وحملية وان بدلت الأداة وادخلت في الحملية سلبا صحت منفصلة منها. التلويح الرابع في العدول والتحصيل وفيه
ضابط الحمل اعلم ان كل قضية اما معدولة وهي التي جعل السلب جزء موضوعها او محمولها واما محصلة وهي ذات الجزئين المحصلين
وحق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول ونسبة وكل منها يحتاج لفظا دالا عليه ولكن الا ان الشرطيات الا ان الروابط قد يطوى
في بعض اللغات وقد لا يتأتى الا لفظا كما في لغة الفرس في قولهم زيد دانا است وفي العربية فقال زيد هو عالم واللفظة الدالة على النسبة هي التي
تسمى الرابطة وفي العربية ربط بلفظة هو وبكان ويوجد كما في زيد يوجد كاتبا او كان كذلك فتصير هذه اداة بهذا المعنى وكانت ازمنة
مفهوما انها اسماء وافعال فهي مشتركة اذا وفي لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فنفيها وبقطعها فالقضية سالبة بسيطة وان تأخر عنها
فيربط بها ويصير جزءا من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب والقضية مع الرابطة تسمى ثلاثية وبدونها ثنائية والفرق بين السالبة البسيطة
والموجبة المعدولة ان الأولى تصدق على المعدوم اذ النفي يصح نفي صفاته والثانية اثباتية ولا اثبات الا على موجود اعني الموجود
فتثبت على الحكم في الخشبة ثنائية او كلاهما فلا يصح العقل هو غير بصير بل ليس هو بصيرا والموجبة المعدولة كالتي محمولها غير البصير يكذب
في البصير والمعدوم والسالبة المعدولة يصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير يصدق على السلب فان اوجبها سلب اثبات فقط
وان اوردها نفي والثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير في العربية
فتعين وقد يوجب فان القضية العدمية وهي التي محمولها يدل على سلب شيء ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعمى هل هي
مساوية المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي احسن وليس هذا بحث المنطق فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما مثلا ولا
يقال الحجر غير بصير ولا يقال له اعمى ولا نابينا اي غير البصير وفي العربية المعدول اعم اذ يقال الحجر غير بصير ولا يقال له اعمى والباري غير جسم وليس
ذلك امرا ممكنا في حقه ولا نوع ولا جنس له بل على المنطقي ان السلب اذا تأخر عن الرابطة او ارتبط بها كيف كان ان لم يعتبر التأخر جعل
القرين فالقضية موجبة واثبتوا الواحد في هذا البيان وهي خاصة فالقضايا اربعة موجبة بسيطة وسالبة كذلك معدولة وكان ضابط في الحمل
ولكن منشأ الخبر الحمل وما يتعلق به اذا قلنا الحمل بالحمل هل ينبغي ان يبين مفهوميهما ان الاول يعني به المساوي او الاخص والثاني الشرط
بين الزمان ووضع اسما مقصود واذا قلنا زيد هو اب فبين جهة الاضافة واذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما في الدن او
بالفعل الكثير او القليل كما جرعة واذا قيل الثلج مبرد يعني الملاقاة من انفي البلد او البارد او الحارة والزمان من الشتاء او الصيف
ومصرفا الربط كما اذا قيل ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه انه الى ايهما يرجع من الحكيم وعلمه وبين الشرط كما اذا قلنا المتحرك متغير فراعي ما دام
متحركا فان اهمال هذه مغلطة جدا. المرصد الرابع في جهات القضايا ونقيضاتها وفيه خمس تلويحات. التلويح الاول في الجهات
اعلم ان المحمول وما يشبهه فنسبته الى الموضوع ونحوه اما ان يكون ضرورية الوجود اي لا بد من كونها في نفس الامر كقولنا الانسان
حيوان او ليس او ضرورية اللاوجود كقولنا الانسان حجر او ليس او غير ضرورية الوجود والعدم بل ممكنة كما في قولنا الانسان
كاتب او ليس ويصدق على الاولى لفظة الواجب وعلى الثانية الممتنع وعلى الثالثة الممكن وهذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات وكل
قضية لها صلوح ان يصدق عليها في الايجاب احد هذه يسمى مادة وان صدق على السلب اخرى والجهة قولية رابعة على نفس القضية

والمادة

والمادة هي باعتبار ذلك الصلوح فبدل كلا منهما ايضا دونها وهي بها لفظا وبالسلب جهة منها وقد يبقى موجبة والجهة لما كانت لفظة دالة
على وثاق الرابطة وضعفها فكانها اعتبرها والقضية المصرح بجهتها تسمى رباعية وفي الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول
لانه ينفيه وفي الثلاثيات قبل الرابطة والسور مكانه قبل الموضوع لانه معين لكميته وان كان قد يتوسع في وضعها الا كذلك وقد يقع
الواجب والممتنع الضروري وان كان احدهما في الوجود والآخر في العدم ثم الضرورية اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لذاتها
كقولنا القيوم حي واما مشروطة اما بشرط دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان ولا نعني به ابدا بل ما دام ذاته موجودة واما
بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير ما دام متحركا وفرق بينه وبين ما قيل فان هناك وضع فيه
اصل الذات وهنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بان يحصل دونها واما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف
او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس او بشرط في المحمول كقولنا الانسان ماش ما دام ماشيا وهذا باطل ايضا فيما
ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره وبعض الوقت المعين وغير المعين في موضوع له لازم ضروري يسوقه الى الحكم وقتا ما وغير
ذلك من الاوقات وشرائط الحكم ان غرضت في احد الجزئين والا فضرورتها فهذه ستة اصناف والشرطية الاولى جمعناها
مع الضرورية الاولى في اطلاق الضرورة لوجوب لوجوب النسبة فيهما لنفس الموضوع والمحمول ولم يشترط في هذه الشرطية لا دوام
الذات حتى يجعلها غيرها بعيدة ولا نعني بالضرورة الوجود غيرها وقد يوجد دائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم الوجود
او سلب دائم كسواد واحد ولا بياضه ولا ضرورة لها الذاتية ولا حمل دائم غير ضروري في الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا يمتنع فلا يعين
لجزم العقد بالدوام وايضا ما ليس بذاتي ولا لازم الماهية هو جائز المفارقة فلا سبيل لمعرفة دوامه في الجزئيات وظن منه الا
ضروري غير دائم في الكليات ولم يعرفوا ان من اللوازم لوازم ماهية يستوفي جميع جزئياتها الى امر يقتضيها الحكم الخاص لها بدوام مكان
فلا يعني بهما باللازم سلب ضرورة العدم وهو الاصطلاح العامي ويجد الخواص ما يسلب الضرورتان اي الوجود والعدم عندهم
الامكان العامي على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما يخصونه باسم الامكان وقد دخل الواجب في الاول دون الثاني فصارت الاقسام
بحسبها ثلاثة واجب وممكن وممتنع وكانت بحسب المصطلح الاول ممكن وممتنع والذي ليس ممكنا بالمعنى الثاني هو اما ضروري الوجود والعدم
ويتعين في سلب الاول الامتناع ويدخل القديمة من الضروريات تحت الثاني لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول وقوم
حصروا الامكان بالقضية المعراة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة ضروري الوجود والعدم
وما له ضروريهما ويمكن واخرون اخذوا الامكان بحسب حال الشيء في المستقبل فان كان لا يجب وجوده وعدمه في كل وقت من المستقبل فهو
ممكن وان وقع والا فلا وجميع الاعتبارات صحيحة فيه ومن ظن ان من شرط الممكن ان لا يكون موجودا في الحال بل معدوما فان الوجود يخرج
من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يجعل هذا فلا يجعل ذلك ثم ان كان الممكن
ينبغي ان لا يتحقق فكذا العدم ينبغي ان لا يكون في الحال معدوما فيكون موجودا وهو بعينه ممكن الوجود فشرطه في وجوده وجهة الوجود
الحالي لا بالعدم في الاستقبال فهذا من الامكان والامكان على المراتب واقع بالاشتراك وعلى الاخص ايضا باعتبار جهة
عمومه وخصوصه وعلى كل جزئياته منه الى فان قيل الواجب لكان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون

وان كان

وان كان غير ممكن ورب ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع قلنا الجواب ممكن ورب المعنى العام ولا ينعكس الى ممكن ان لا يكون لدخول غير ممتنع الكون ممتنع
اللاكون فيه وغير ممكن الامكان الخاص والاخصين في سلب ضرورة العدم بل قد يجتمع مع سلب ضرورة الوجود فاشتمل الامكان على الاشتراك والتمنع
الى ما علم ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام ولا ينعكس الى ممكن ان يكون ورب السالبة جهة ولا بد من تقدم اداة
السلب فيه على الجهة غير السالبة الموجبة بتلك الجهة ولا بد من تأخر السلب فيه عن الجهة فالسالب الضرورية والامتناع غير السالبة الضرورية والممتنعة
الاولين في مادة الامكان دون غيرها وسالبة الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه يكذب في مادة الضرورة الوجود والعدم وصدق هذه التلويح الثاني
في تلازم ذوات الجهات الحكم منها ما يتعاكس ومنها ما يجري بينها اللزوم دون تعاكس وليس من شرط كل لازم العكس وهذه طبقاتها

واجب ان يكون	ليس بواجب ان يكون	ليس بممكن العامي ان لا يكون	ممكن العامي ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون	ليس بممتنع ان لا يكون	واجب ان لا يكون	ليس بواجب ان لا يكون
ليس بممكن العامي ان يكون	ممكن العامي ان يكون	ممتنع ان يكون	غير ممتنع ان يكون
ممكن ان يكون الخاص	ليس بممكن ان يكون الخاص	ممكن ان لا يكون الخاص	ليس بممكن ان لا يكون الخاص

التلويح الثالث في المقول على الكل والفرق بين المطلقات والموجهات اعلم ان القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قبل محمولها على
علية موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فلهذا اسا فيها البسيط ايضا يكذب في المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب العقد
وفيهما اشتراطها في الوضع والحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعني كل الجيم لما علمت انه عام ورفع لا يقع الكل موقعه ولا الكلية اذ يحمل على
كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيء كالازم واحد ونحوه ولا كل الشيء فانه كل مجموع معناه الجميع وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يحكم
عليه كقولنا كل انسان ذو شخص واحد ولا كذلك الجمع ولا يعني الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوف به بالفعل وان لم يكن ج فهو ب
والامام ان يقول المتحرك قد يسكن ومعه تقدم امتنعه من حيث هو ولا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين
ولا يعني الموضوع به في احد الوجودين بل ما يعمهما دائم او لم يدم ولا يشترط احدهما فيه واما في الحمل ففي الضرورية يقول بالضرورة
هو ب ما دام موجود الذات وان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله فانه اعم في هذه المادة من جهة استمرار الحكم ففي قولنا ما دام ج
اعم منه من وجه لصحة ضربها ويا شرطه في الموضوع وفي الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة ما دام ذاته موجودا وان لم يكن
ج هذه صورتها وان كانت كلية وفي الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الاخص وفي الضروريات الاربع ضروريا دائم ب
او ما دام ج او بشرط الوقت او سمه فهذه هي الموجهة وان لم يتعرض للجهة وحال ودوام ولا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول فهي القضية
المطلقة العامة وهي وان حصرت في الاعداد مهملة في الاوقات والقضية لو كانت تقتضي من الجهات والصفات شيئا ما مع علمها
خلافه فمن حيث هي هي صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضي دوام النسبة ولا لا دوامها ولا اتفاق الاعداد في وقت الانتساب
بل ان اتصف بالنسبة بعض موضوعها الجيم في وقت والبعض في آخر يصح ويطرد هذه المطلقة في الضروريات الستة وان لم يشترط الدوام
قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما علم الحكيم حيث قد يكل ضروب نايم الى اللاشيء من الضروريات بايم والضروريات الاربعة اذا احذف
خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتا ما هي المسماة بالمطلقة الوجودية وربما نحى قد صرح بها

والوصف

ولا يصدق في مادة الضرورة وقوم جعلوا مطلقتهم ما وقع في الماضي وفي الحال والممكن يجب المستقبل والواجب ما اشتمل على الازمنة الثلثة ولهذا
فرقوا بين الجهات واذا في زمان لم يبق من الالوان غير السواد وغيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون سواد بالاطلاق ثم لانه وقيل
الوقوع ممكن بامكانهم ولا امكان ولا اطلاق بحسب الحمل الحقيقي فان هذا بالضرورة الوان فقوله غير السواد وهذه الجهات تختبث وقبح ولا
العالم اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة يدخل فيها اشياء لا يقع ابدا وليس المطلق هكذا والامكان الخاص اعم من الوجودية
لشرائط الثلثة وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدقها على الضروري والوجودية اذا صرح بها جهة
وظن ان المطلقة لدى التصريح جهة لان لفظها دال ولم يعلم انه لم يدل على وثاق الربط وضعفه وحال اصلا بل فيه عدم التعرض للكل
واما السلب في المقول على الكل اما في الاطلاق العام فينبغي ان لا يتعرض لحال ولا وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه وليس ب
من غير تعرض جهة وضعه والمتداول في اللغات لا شيء من ج ب ويفهم ما دام ج حتى لو وجد ج وهو ب يكذب ثم اداه على الاطلاق وفي لغة الفرس
يقولون هيچ ج ب نيست وكذا اصطلاحاتهم فانهم ما فرضوا فيها الانعقاد وفي الوجودية يقول كل ج ينفى عنه ب نفيا ضروريا لا دائما والنظم المشهور
لا يطابق من الوجوديات الا ما اشترط في الموضوع واما في الضرورية فلا فرق بين اللفظين الا ان قولنا كل ج بالضرورة هو ليس ب يعرض فيه
الاحاد بالفعل فلا تعلق فيه الضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من ج ب ليس فيه تعرض الاحاد الا بالقوة بل هو حصر الكل حملي انه ليس
ويعلم من حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا وان كان في وقت لا غير وكل بعض اذا كان كذا اصح كل
بعض مطلقا فيصح كل واحد فمن سلم الاول واوجب في الكلية عموم الاوقات كعموم الآحاد فقد اخطا والحكم على بعض شيء
بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحركة بالضرورة كالفلك وبعضها بوجود غير ضروري
وبعضها بامكان بحت وسالبة الاطلاق اولى وجوها الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدها الكاذبة فيها
التلويح الرابع في التناقض اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها ان يكون
احدهما صادقا والآخر كاذبا ولا يخرج الصدق والكذب عنهما ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولنا زيد يمشي غدا
زيد لا يمشي غدا متناقضان ولا يتعين عندنا وكذا نحوهما من الممكنات ولا خلو من الايجاب والسلب فان كذب الايجاب
معناه ان الامر ليس كما اوجب وكذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق ومن شرط التناقض رعاية التقابل فلا بد
في القضيتين اتحاد الموضوع والمحمول والربط والاضافة والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والقوة والفعل وفي الجملة
يتفقان لا محالة في جميع ما وراء الايجاب والسلب مما يتغير به حال القضية وفي المحصورات زيادة شرط وهو ان يكون احدهما
كلية والاخرى جزئية فيختلفان في الكمية اعني الكلية والجزئية كما اختلفا في الكيفية اعني الايجاب والسلب والا لاجتمعا صدقا
فان الكليتين في مادة الامكان يكذبان وهما من المتضادين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم
وكل كلي اذا اخذ موضوعا وجزئيه محمولا كذبت الكليتان فيه وصدقت الجزئيتان وتسمى الجزئيتان الداخلتين تحت التضاد
فاذا كذب كل ج ب بان كان لا شيء صادقا فكذلك السالبة ليس بعض فلم لم ينعكس الحد الجزئي هو نصصا دون الكلي وكذا الحرفي
السالبة باعتبار الاختلاف في الكم وفي التي يحفظ فيها الجهة قد يحتاج الى رعاية امور فيها وسيأتي واذا اختلف نوع التناقض

فيجب

فطبقة الكليات الموجبة نقايضها سوالب جزئية ولم يصدق الكلية في المواد الثلثة الا في الواجب وطبقة سوالبها الكليات لم
غير كلي مادة الممتنع واذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف فهي طبقة السوالب اقسم السالبتان في الامكان وكذبتا في الواجب وصدقتا
في الممتنع وفي طبقة الموجبات اتسم الموجبتان الامكان وكذبتا في الممتنع وصدقتا في الواجب وفي مختلفات الكيف فقط اقسمتا في الامكان
ان الاقسام في هذه بخصوص المواد ظم بعيد ولا تناقض في المهملات لاتفاقهما في قوة الجزئيات فاذا عرفت ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لها
من جنسها بالاطلاق ليس لا تنافيها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها وسالبها معا كما على الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الاطلاق كما
يثبت من الجهات الثبوتية في الحقيقة لا يناقضها فلا بد من سلب جهتي يناقضها وغير الدائم لا يناقضها فتعين الدائم فلا يشترط بالضرورة
والا لكذب مع المطلقة في مادة نسبتها الدائم الضروري وهو الامتناع بل الدائم مطلقا وان كانت في الكليات بتعين ضمنية فقولنا
كل ج ب بالاطلاق نقيضه دائما ليس بعض ج ب ولا شيء مطلقا بحذف الزيادة العرفية بعض دائما وفي جزئي المطلقة كما الدائم في
الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام المبهم القيدين بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد بقي
ضرورة الايجاب في الكل او السلب عنه او الضرورة الدائمة في الجزئيتين او الدائم الغير الضروري فيها او الدائم المطلق في البعض ايجابا
وسلبا بمعنى من تقديريها واذا قلنا بالوجود لا شيء من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شيء من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب
او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة ونقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شيء من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيء
لا غير لدخول جهات البعض لا يناقضه ونقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيء وقوم احتالوا لتحصيل نقيض المطلقة من
جنسها فقالوا كل ج ب ما دام ج فاخذوها بشرط الدوام في الموضوع واعلم انها خرجت عن الاطلاق ومع ذلك اذا اخذ من جنسها ليس
بعض ج ب ما دام ج يكذبان في بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس وان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها
واللادائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضروري او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه ليس بالدائم الغير الضروري شيء من
ج ب او ليس شيء من ج ب بالدائم الغير الضروري ليس ب ب وبقي لا ضرورة الايجاب او السلب في الكل او الوجود ايجابا وسلبا فيهما وكلاهما
كاذبتان كادرث والقيتان غير فيها الزمان وقصد بالايجاب والسلب مع التناقض والذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت
ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج في ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم يرد وانه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط
بوقت كون كل ج ب وليس وقتا معينا لم يتعرض له وقولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب ما دام ج لا دائما بل اما
بعض ج ب دائما او ليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ولا يحتاج الى ذكر دوام الايجاب في كل ج او
سلبها في جميع اوقات كونه ج لان ذكر البعض هنا في التناقض يغني عن ذكر الكل كما عرفت ونقيض قولنا لا شيء كذا ليس
لا شيء كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج وقس على هذا نقيض الجزئيتين ويبدل في النقيض
البعض بالكل ونقايض الضروريات او رهنا ها في هذه الانواع ولوازم نقايضها المتعاكسة القائمة مقامها لترد وحسن تزاد
السلوب في نقيض سالبة   بالضرورة كل ج ب   لا يمكن ان لا يكون كل ج ب   بالضرورة بعض ج ب
لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب   ليس بالضرورة كل ج ب   ممكن ان لا يكون كل ج ب   ليس بالضرورة شيء من ج ب

ممكن ان لا يكون شيء من ج ب   بالضرورة لا شيء من ج ب   ليس يمكن ان يكون شيء من ج ب   بالضرورة ليس بعض ج ب
ليس يمكن ان يكون بعض ج ب   ليس بالضرورة لا شيء من ج ب   ممكن ان يكون شيء من ج ب   ليس بالضرورة ليس بعض ج ب
ممكن ان يكون كل ج ب   بين كل خطين متناقضان على الطول ومتلازمان على العرض وعلى القطر متلازمان بنقيض كل واحد ومناقضا
لازم كل واحد والامكان هنا هو العام وقولنا كل ج ب بالامكان الخاص نقيضه ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اما الضرورة في البعض
ايجابا او سلبا وبالامكان لا شيء ليس بالامكان لا شيء ويبقى القسمان بعينهما وفي الجزئيين هكذا في الكل التلويح الخامس في العكس
اعلم ان العكس هو جعل موضوع القضية محمولا والمحمول موضوعا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب ونبدأ بالسالبة الضرورية
وان فيه مخالفة العرف لغرض لنا فنقول اذا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب فيصح عكسه بالضرورة لا شيء من ب ج والا فيصح بعض ب ج
بالامكان العام فيصح وجود بعض من ب الموضوع ج شيئا معينا هو د كانه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب
وقد كنا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب فصدقه مع ج وكان ذلك صادقا فيكذب هذا لا ذاك وما ادعى انه يكون محالا وهو بعض ب ج
فيصح بالضرورة لا شيء من ب ج والموجبة الكلية الضرورية لا ينعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان
فلا ينعكس كليا ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فهذا شيئا معينا هو موصوف بالجيمية والبائية وليكن د فهو من الجيم
الموصوف بب فيكون من البائية الموصوف بالجيمية واذا لم يحصل العكس كليا فيصح جزئيا وهو بعض ب ج ولا ينعكس ضروريا لجواز ان
يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكاتب والموضوع غير ضروري المحمول بل ممكن ولا ينعكس غير ضروري ايضا في جميع المواضع
لجواز ان يكون المحمول والموضوع كل منهما ضروري الآخر كالانسان والناطق والواجب يعمهما وهو الامكان العام وهو اولى من المطلقة
العام في بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الامكان العام ويبين هذا العكس بطريق الخلف فنقول
ان لم يصح ممكن ان يكون بعض ب ج العام فيصح بالضرورة لا شيء من ب ج فبالضرورة لا شيء من ج ب كما بينا عكسه وقد كنا قلنا
بالضرورة كل ج ب والجزئية الموجبة الضرورية ينعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض والخلف والسالبة
الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه ولا بالعكس
واما الممكنات السالبة الممكنة الخاصة والعامة لا عكس لها فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالانسان ولا يبقى
العكس حتى يصح ممكن ان لا يكون شيء من الكاتب انسان وكذلك الجزئي فان الانسان موضوع الكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون
دونها ولا يكون دونه فيسلب عنه ولا يسلب عنها والموجبة الكلية الممكنة العامة والخاصة والجزئية ينعكسان جزئيتين كما بينا بالافتراض
وعكس الممكنة الخاصة لا ينافي ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضروريا له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان
فاذا قيل بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل ضروريا والضرورة ايضا غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع محمول
كل منهما ممكن الآخر كالكاتب والضاحك بالفعل فيصح عكسا والذي يعم الواجب والممكن الخاص الامكان العام فنقول اذا كل ج ب
باي امكان كان او نقيضه فبعض ب ج بالامكان والا فبالضرورة لا شيء من ب ج فبالضرورة لا شيء من ج ب وكان كل او بعضه
بالامكان هذا محال فان قيل ليس السالبة الممكنة في قوة الموجبة فنقلها اليها بعكس الموجبة ثم نعكسها الى السلب فيكون السالبة

المكنة انعكست فيقال اذا قلبت الى الايجاب وعكس حينية ممكنة عامة موجبة لا ينقلب الى السلب والمطلقة العامة السالبة الوجودية
لا تنعكس لما لا كما ظن الظاهريون الذين احتجوا بطريق الخلف المبني على النقيض ولا نقيض لها فان اخذ النقيض والدائمة ضرورية فينعكس
موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورية والدوام فلانها تصدق السالبة المطلقة وانظر انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيء من
الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان يقول ولا شيء مما هو ضاحك بالانسان بالفعل اقسامنا والمطلقة الكلية والجزئية الموجبتان تنعكسان
جزئيتين لما بينا بالافتراض وكذا الوجودية وكلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودي كالتنفس الموضوع كالحيوان
ذمالاتبه لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا وفي موضع يكون الموضوع والمحمول كل منهما وجوديا للآخر كالتنفس والنائم الذين هما محمولا
الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود فيما يعم المادتين الاطلاق العام وثانيا في اثبات الخلف ايضا هنا فنقول اذا
كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالاطلاق بعض ب ج والا دائما لا شيء من ب ج فدائما لا شيء من ج ب وقد كان بالاطلاق كله
او بعضه ب هذا محال ... اعلم ان الشرطيات المنفصلة حالها في التناقض والعكس حال الحمليات فنقيض كلما ليس كلما ونقيض قد يكون ليس
البتة وهكذا في الجميع وعكس النقيض هو جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا والكيفية باقية والصدق بحاله
فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان لانك حصرت الموضوع في المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع
وقولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان فالسالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لا شيء
من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شيء مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان وهو كذب بل يصح عكس نقيضه جزئيا
وكذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض ما ليس ب ليس ليس ج ومعناه بعض ما ليس ب ج وان
لم يصح هذا صح لا شيء من غير الباج فينعكس لا شيء من غير الباج فيكون معناه كل ج ب وقد قلنا ليس بعض ج ب وفي بعض هذه المواضع
يحتاج الى تقييد دخفي كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه ما ليس بموجود في الاعيان اي ما هو في الذهن ليس بانسان
اذ ما ليس بموجود عندنا لا بعض له فيه فان قيل قد علم ان السالبة الكلية والموجبة الجزئية ينعكسان فكذبكما ان قولنا لا شيء من الحائط في الوتد
لا ينعكس ليكون لا شيء من الوتد في الحائط وكذلك قولنا بعض الشيخ شاب لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا قلنا ان العكس من شرطه
جعل الموضوع بكليته محمولا وكذا المحمول وفي القضيتين ما اهملتم وكان اللذان هما جزء المحمول لين معهما وعكسهما الصحيح لا شيء مما
في الوتد حائط وبعض ما كان شابا فهو شيخ واذا قلنا قضيته كذا لا ينعكس معناه لا يجب ان ينعكس **المرصد الخامس** في تركيب
الحجج وفيه ثلث مطالع المطلع الاول في حقيقة الحجة واصناف صورها وموادها واحوالها وفيه عشر تلويحات التلويح الاول في نفس
الحجة ومباديها وتقسيم صورها اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول آخر ولها اقسام والعمدة من
الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقي اقسامها ان شاء الله تعالى والقياس هو قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول
آخر وقولنا المقيد بالتأليف من القضايا لم يخرج من القضية الواحدة التي يلزم منها لذاتها صدق عكسها وعكس نقيضها وقولنا لذاتها
يخرج عنه الاضرب العقيمة اذا اتفق صدق نتيجتها بخصوص المادة وغيرها وكل نتيجة مستنتجة من قياس لا ينتهي الى انتاجها الا بمقدمة
اخرى لم تذكر والقضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة واجزاؤها الذاتية التي يبقى بعد التحليل الى الافراد تسمى حدودا لا

الاجزاء الغير الذاتية كالجهات وادوات السلب وغيرها ولا الذاتية التي لا يبقى بعد التحليل كالروابط مثال القياس ومقدمتيه والتعلق
قولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والقولان الاولان هما المقدمتان ومجموعهما قياس والثالث اللازم منهما هو النتيجة ولم يشترط في القياس
ان يكون مقدمتاه مسلمتين بل ينبغي ان يكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد ومن خاصية حجة صورة القياس
تسليم لزوم قول منه ولا يوجد هذا في حجة المادة والقياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفي نقيض النتيجة بالفعل او لم يذكر والاول
يسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ذكر فيه احد طرفي النتيجة نقيض هي
النتيجة بعينها او في لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ذكر فيها احد الطرفين وهو نقيض النتيجة والذي لم يذكر فيه
بالفعل ذلك ما ذكرنا من المثال الاول وان كانت النتيجة بالقوة داخلة في قولنا كل ج ب او القياس الاقتراني قد يكون من
سوادج القضايا الثلث وقد يكون من مختلطات بعضها مع بعض كما سنذكر ويحذف في الاقتراني مذكور في المقدمتين مثل ب
فيما سلف من المثال يسمى الجزء الاوسط ويحذف في النتيجة ولكل واحد من المقدمتين حد يخصه ويسميان الطرفين والذي
والذي يصير موضوع النتيجة او مقدمتها يسمى الاصغر والذي يصير محمول النتيجة الاكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى
والتي فيها الاكبر يسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا والاقتران المنتج قياسا وكيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا
واقتضاء التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون محمول الصغرى وموضوع الكبرى او موضوع الصغرى ومحمول الكبرى
او محمولا او موضوعا فيهما جميعا والاول هو البين الانتاج بنفسه ويسمى الشكل الاول القياس بذاته ويبين به غيره وهو المنتج المطالب الاربعة
وهذا الشرفين اي الموجب الكلي لا ناتج لها في الاشكال غيره اما غيره لا ينتج الا الكلي دون الايجاب والموجب دون الكلية كالثاني
والثالث والذي هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا ينفطن لكونه قياسا وفيه كلفة شاقة اسقط والثاني والثالث يكاد الطبع يفطن
لقياسيتهما من نفسهما واشتراك الثلثة في ان لا نتيجة منهما من سالبتين الا في سوالب هي في حكم الموجبات والشكل الثاني فيه تفصيل
نذكره ولا من جزئيتين ولا من صغرى سالبة وكبرى جزئية والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف لا غير الا فيما سنذكره ولو
الاشرف لكانت اتم في نفس حكمها وجزئيتهما ما حولها وهو المقدمة الاخرى الشكل الاول وهو الذي يكون الاوسط فيه محمول الصغرى
وموضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان يكون الصغرى موجبة او في حكمها كالممكنات والوجوديات السالبة ليدخل في الاوسط فيتعدى
الحكم الى الاصغر اذ لو كانت سالبة فلا نتعدى كما يوجد الاوسط نوعا مباينا للاصغر وبسلبه عنه ويحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره
كقولنا لا شيء من الانسان بطائر وكل طائر حيوان لو جاءت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة يتبع الاخس وهي لا شيء من الانسان
بحيوان ولا شك في كذبها وفي السالبتين يجيء الاكبر خاصة او فصلا للاصغر والاوسط مباينا لها فلو جاءت النتيجة كانت سالبة وكذبه
الشرط الثاني ان يكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر في الاوسط فيتعدى اليه الاكبر ولو كانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنسا للاصغر
وعلى آخر ويحمل على بعضه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من مواضعه او مخالفه في الموجبة وما يسلب عنه وفي السالبة ما يثبت عليه
فلا نتيجة والمعتبر من القضايا المحصورات الاربع وكل واحد من الصغرى والكبرى يجوز ان يكون على حال واحد من الاحوال الاربع فاذا
اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة في اربعة فهي ستة عشر ضربا باعتبار الشرطين يعني من

الصغرى موجبتان والكبرى كلية فاذا ضربت كل من كل منهما اذا ضمّا الى الاخر صار ضربا من العشر فيكون اربعة اضرب فلا الحصر القياسي في اربعة والباقيات
من اثني عشر ضربا عواقر فلنسرد الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فانه اذا دخل الجيم في الباء فكل حكم
حكمت عليه يتعدّى اليه الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الضرب الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة
مثاله بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا الشكل الثاني وهو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين وشرطاه ان يكون مقدمتاه مختلفتين
في الكيفية الا فيما نذكره من بعد والكبرى كلية اما الاول فلان المتفقتين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيء واحد ولا ينتجه سوى الموجبة
والمتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيء واحد ولا ينتجه سوى السالبة واذ لا لزوم لاحدهما في الموجبتين ولا في السالبتين فلا لزوم
فلا نتيجة واما الثاني فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما اخر للحدين المتفقين فالنتيجة موجبة
او مباينا للاصغر والاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا
نتيجة وبالشرط الاول يعرف ان لا قياس في هذا الشكل من المطلقتين والوجوديتين والممكنتين ولا من خلطهما لان سلبهما في قوة
ايجابهما فيوجب المحمول الوجودي كالمتنفس على المتنفسين كالانسان والناطق بهذه الاعتبارات او يسلب فليس الا الايجاب وعلى
المتباينين كالانسان والفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب ولا سلب فلا نتيجة وضروبه اربعة لهذا البيان المذكور الضرب الاول
من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب فنعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب ا وهو ثاني الاول ينتج لا شيء
من ج ا او يبين بالخلف فنقول ان لم يصح لا شيء من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا ونجعله صغرى القياس لكبرى الاصل وهو لا شيء من ا ب
فينتج ليس بعض ج ب وكان كل ج ب هذا خلف محال وصورة القياس صحيحة وكذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التي هي نقيض النتيجة
بالكبرى هكذا او في الثالث بالعكس مجعولا كبرى الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء من ج ب
وكل ا ب فنعكس الصغرى ونجعل كبرى فينتج لا شيء من ا ج ثم نعكس النتيجة فيرجع الى ما ثبت كل ان مكانهما وهو المطلوب والبيان بالخلف على ما ذكرنا
الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ا ب ويتبين بعكس الكبرى وبالخلف
كما بينا الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ج ب وكل ا ب لا يبان بالعكس هنا لان
السالبة الجزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية ولا قياس من جزئيتين فيتبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا ثم كما
ذكرنا او يتبين بالافتراض فنقول ليكن البعض من ج الذي ليس ب د فيكون لا شيء من د ب وكان كل ا ب ينتج من ثاني الثاني لا شيء
من د ا ونضم اليه بعض ج د فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا وكل افتراض انما يتم بقياس من ذلك الشكل الذي فيه ذلك
الضرب وبقياس من الاول الشكل الثالث وهو الذي يكون الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين وشرطه ايجاب الصغرى او ان يكون في حكمه
وكلية احدى المقدمتين ايهما كانت اما الاول فلانه لو كانت الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما اخر للحدين في الكبرى الموجبة فلو
صح نتيجة لكانت سالبة البتة ويكذب ويكون الاصغر والاكبر المتفقان متباينا في السالبتين فلو صحت نتيجة لكانت سالبة فيكذب
البتة واما الثاني فلان المعنى الواحد الكلي قد يثبت عليه بالايجاب والسلب الجزئي شيئان متفقان او يسلبان او يجب احدهما

ويسلب الاخر

ويسلب الاخر وليس من الايجاب او المتباينين مختلفان يحمل على الاقسام الثلاثة وليس غير السلب وقراينه ستة لان كبراه لما كان كلية مع الصغرى
الموجبة صار اربعة كالشكل الاول ولما لم يتعين الكلية جاز ان يكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان وخاصيته ان لا
ينتج غير الجزئي الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وكل ب ا فنعكس الصغرى فيرجع الى ثالث
الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا لصح لا شيء من ج ا ونضمه لصغرى القياس وهو كل ب ج ينتج من ثاني الاول فلا شيء من ب ا
وكان كل ب ا هذا محال ولزم من كذب الكبرى التي هي نقيض النتيجة الضرب الثاني والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة يبين بالبيانين على ما ذكرناه
الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة ولا
نعكس الصغرى هاهنا فانها تنعكس جزئية ولا قياس من الجزئيتين فنعكس الكبرى ونجعل صغرى فينتج ثم نعكس النتيجة او يبين بالخلف فنقول
ان لم يصح بعض ج ا فلا شيء من ج ا ويتم كما ذكرنا او يبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذي هو ا د حتى يكون كل د ا فنقول
كل د ب وكل ب ج ينتج من الاول كل د ج فكل د ج وكل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية
سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يبان بعكس اذ لا عكس للسالبة والصغرى ان عكست صارت جزئية ولا قياس عن الجزئيتين
فيتبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذي هو ليس ا د فيكون لا شيء من د ا فنقول كل د ب وكل ب ج فكل د ج ونقرنه
بالمقدمة الموجودة فينتج المطلوب والافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة
كبرى ينتج جزئية سالبة يبين بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا وجهت صحة الجزئية عند التخصيص في الاشكال التلويح الكلي
في المقدمات الموجهة والمختلطات اذا كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة على ان تنتجها الممكنتان ينتجان ممكنة
لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى في المختلطات لان الاكبر
يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الاوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و
بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز اللاوقوع ابدا فاذا لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة
فهي ممكنة او كانت الصغرى ضرورية والكبرى كل ب ا ما دام ب كالذي يهم الراجب وغيره ج يدوم ب بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففي
هذين نتيجة الصغرى ولا يجوز ان يتوهم ان كل ب ا ما دام ب لا دائما فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى لانا اذا قلنا كل ب ا ما دام
ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف بب لا يدوم له العدم دوام البائية وكان من الموصوفات بب ج الذي ضروري له البائية فلا يصدق
ويعلم مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائية او لم يدم فهو بالضرورة
او ان لم يكن ب كما عرفت في القول على الكل فلا مدخل للبائية الغير الضرورية في حمل الالفية على موصوفاتها فهي راجعة دون فارج
من الموصوفات بب بالامكان فاذا فرض وقوعه فحصل دونه له الالفية واستثنى من كون النتيجة تابعة لاخس المقدمتين ما اذا كانت
صغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة وكذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة وكبرى
وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ايضا الا ان هذه السوالب في حكم الموجب فكانه لا يحتاج الى استثناء واما في الشكل الثاني اذا كانت
الكبرى سالبة مما ينعكس فيرجع الى الاول وتتبعها النتيجة لما علمت من ضابط الشكل الاول واما صغرى الضرب الثاني من الثاني في

صغرى

صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها وكذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية وينتهي الى ان يكون كبرى في الاول فتتبعها النتيجة
هي كبرى القياس الثاني من الافتراض وتتبعها النتيجة الثانية ما العبرة في الجهات في هذا الشكل للمؤلف فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض
فتتبعها النتيجة فضبطنا ضابطا اعلم ان في هذا الشكل اذا كانت مقدمتا في اقتران لكل واحدة جهة يكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين
او سالبتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة فيحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه وكل ا ب بالضرورة
فنعلم ان طبيعتي ج او بعضه وا متباينان بالضرورة اذ لو دخل احدهما في الاخر ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات
بالف لكان ضروريا له وهكذا لو كان ا من الموصوفات ج لكان ب وجوديا له وعلى هذا جميع مختلفي الجهة كيف كانتا من الايجاب والسلب
فالنتيجة في الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احدهما في الاخرى ككونه خاصة وعامة او وجودية ومطلقة
عامة او مطلقة عامة وضرورية ونحوها وكل جهة يعم الضرورية وغيرها اذا كانت في مقدمة معها ضرورية واختلفت الكيفية فالنتيجة
ضرورية السلب ايضا لما قلنا اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى ايضا لان الضروب الاربعة التي ترجع بعكس الصغرى الى الاول
فالكبرى بحالها صايرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثني في الاول في ما كبراه جزئية كالرابع والخامس في الرابع
ان النتيجة تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول ولم يعرفوا ان النتيجة جزئية موجبة محتاجة الى العكس والعكس لم يجب ان يحفظ الجهة
بخلاف ثاني الثاني فالنتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة وفي الضربين الباقيين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى فان كل ا
او لا شيء من د اجعلهما جهة الكبرى فيهما لقياسهما وهما كبريا القياسين الاخريين في الافتراضين فتتبعهما النتيجة فيكون تبعه
كبريا الاصليين فان قيل اذا كان مرد الشكلين الى الاول فلا حاجة اليهما قيل هذان من الطرق الصالحة الموجبة وقد يتفق ان
يكون الوضع الطبيعي لمقدمتي قياس نحو يزيل احدهما وبالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعي كقولنا في الثاني كل جسم منقسم
ولا شيء من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شيء من المنقسم بنفس تغيرت عن الوضع الطبيعي اذ الصفات اولى بالمحمولية وان كانتا
موضوعتها وكذلك في قولنا كل انسان ماش وكل انسان متنفس فان الوضع الطبيعي يتغير بالعكس وان صح والثاني ينتفع به في ا
فكانه قيل فيج محمول عليه ب واسلوب عنه ب فافترقا والثالث ينتفع به في النقض كمن ادعى ان كل جسم يتخرق فقيل الفلك جسم وهو
لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث فان قيل لم حذف الشكل الرابع بعكس بالصغرية والكلفة في العكسين وفي ثاني الثاني
ورابعه ورابع الثالث وخامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلا عممتم الحذف او الاعتبار قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة
فان اعتبار الثاني كان لانه في نفسه قياسيته لا يكاد يفتقر الى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لان
الذي هو ب لا يكون الذي هو ليس ب موصوف ج ليس ا واذا قيل كل ب ج وكل ب ا في الثالث يتفطن الفطن لان ب موصوف بالجهتين
والالف فيه يتبين من احدهما هو الاخر واما الرابع فنفس قياسيته بعيد عن الطبع واثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التي يراد
اثباتها به فحذف فلم يتفطن جالينوس وبعض من ذب عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فقد زادوا شغبا وضلوا واضلوا والهيبة تتبع على
العلم الاول في المختلطات من المطلقات بان ابا رداها قديم الجدوى واكثر قضايا العلوم مطلقة وعندي ان الشكل الثاني ليس ينتج المطلق انه
بل لخصوصية الجهة والمادة فلو نتج بذاته لنتج على الاطلاق وليس ينتج على الاطلاق ولو اعتبر كذا في الثاني في نفس كثير من الاضرب الهادمة

بزواله فينتج موجبة دون الثالث فقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب لا ا لانه لا يلزم منه شيء ولا نفعه في الاول لجواز ان يقع في مادة ولا عكس ثالثها
ولا ينقض لا انه عظيم النفع في العلوم التلويح الثالث في الاقترانات الشرطية اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كالحمليات
في الشكل الاول تالي الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية ومن
الشكل الثاني يشتركان في التالي وفي الثالث في مقدم والشبان الحملي والعكس على ما ذكرناه ومن المنفصلتين قد يتركب القياس على الاشكال والاشتراك
بينهما في جزء غير تام والقريب من الطبع ما على الاول والصغرى موجبة والكبرى كلية كقولنا كل عدد اما فرد واما زوج وكل زوج اما زوج الزوج
او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد معا والاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد واما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما وقد يتركب القياس
من منفصلة وحملية والقريب ما يقع الشركة في التالي فيحصل النتيجة منفصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالي والحملية ويجوز
ان يكون الحملية صغرى ويجوز ان يكون كبرى مثال ان يكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ومثال ان يكون
صغرى ان نقول كل د ج واذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه وهكذا جميع الضروب واستخراج الاحوال مما لا يصعب على القريحة اللامعة
وقد يتركب القياس من منفصلة وحملية والمنفصلة كبرى مثاله الثلثة عدد وكل عدد اما زوج واما فرد ينتج ان الثلثة اما زوج واما فرد وقد
يقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك اما نبات او حيوان او جماد وكل نبات جسم وكل حيوان جسم وكل جماد جسم وهذا هو الاستقراء
التام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال ومحمولها محمول الحمليات وهو كل متحرك جسم وعلى هذا يستخرج الباقي وقد يقع التاليف من متصلة
ومنفصلة والاشتراك في جزء غير تام كقولنا ان كان هذا اكثر فهو ذو عدد وكل ذي عدد اما زوج واما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه وتاليها نتيجة
تاليف التالي والمنفصلة كقولنا ان كان هذا اكثر فهو اما زوج واما فرد وقد يقع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار
موجودا واما ان يكون الليل فينتج نتيجة منفصلة كقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا او يقع منفصلة كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالليل ليس بموجود لا نطول في هذا المختصر ما لا يحتاج اليه والذكي لا يعجز عن استخراج ما بقي التلويح الرابع في الاستثنائيات والاستثناء
هو رفع احد جزئي الشرطية او وضعه ليلزم وضع الاخر او رفعه والقياس الذي فيه ذلك استثنائي وهو بشرطية وحملية مما تركب من الشرطيات
من حمليتين فمن المتصلة يستثنى عين المقدم فينتج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار
موجود او يستثنى نقيض التالي فينتج نقيض المقدم كقولنا في المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة واما استثناء عين التالي
او نقيض المقدم لا ينتج اذ ربما يقع التالي اعم فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من وضع
الاخص وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص وفي حال المساواة قد ينتج الاستثناءات الاربعة ولكن لا بخصوصيات المواد
والاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات واعلم ان المتصلة لا يكون ممكنة ولا وجودية اذ لا استثناء كقولنا ان يكون
اه كان زيد في السوق ان يكون تاجرا فقد يستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالي فيكون ضرورية وكذلك قولنا ان كان هذا انسانا
فهو متنفس بالفعل اذ الربط في المتصلة هو اللازم ولا لزوم الا للمتنفس بالقوة وهو ضروري دائم والمنفصلة الحقيقية يستثنى فيها
عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقي كل او اكثر كقولنا هذا العدد اما تام واما ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد ولا ناقص او يستثنى
نقيض ما اتفق فينتج عين ما بقي ان كان واحدا او منفصلة فيما بقي ان تعددت الاجزاء والغير الحقيقية فاما الخلو فقط يستثنى فيها

النقيض لينتج العين وقد ينتج استثناء العين النقيض الآخر كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون نباتا ثم يقال لكنه حيوان فينتج انه ليس
بنبات لا غير وما نعد الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين النقيض الآخر والحرفيات يرد الى النظم المستقيم والمنفصلة التي اجزاؤها غير متناهية لا
يستثنى فان رفع الكل لوضع واحد لا يمكن ووضع واحد لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل في النفس التلويح الخامس في القياسات المركبة واعلم
انه لا قياس عن اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان يشتمل على كل النتيجة وعلى جزئها فان اشتملت على كلها فهي شرطية لا بد من استثناء
لينتج وقد عدت مقدمتان وان اشتملت على جزئها والنتيجة جزء آخر فلا يبقى ما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الحد الجزئيين وقد حصل مقدمتان
ولا قياس من اكثر من المقدمتين فان السوانح وبحيرته غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك في حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها
طرفان والمقدمتان لم تناسبها بطرفين فلا مناسبة فلا انتاج واذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلا مدخل الثالث اجمالا وتفصيلا لوجوبا
فيقول المقدمتان ان زادت على شيئين فاما ان يكون واحد ولا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها ولا تعلق واما ان يشترك كل واحد من المقدمتين
مع النتيجة وليس لها الا طرفان فلا بد من ان يشترك مقدمتان في طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر او الاكبر مشتركا بين المقدمتين
فصارت حدا اوسط هذا محال بلى قد يوجد مقدمات كثيرة ساقها الى نتيجة واحدة وهي في قياسات كثيرة متسلسلة متى القياس الناتج للقد
النتيجة اذا كانتا غير مبينتين بل ابينهما فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة ويسمى قياسا مركبا وهو اما موصول وهو الذي يذكر فيه النتائج
بالفعل ملحوظة تارة نتيجة واخرى مقدمة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب واما مفصول وهو
الذي فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د فكل د ه فكل ج ه وظن ان قول القائل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فالاعشى يبصر قياس بسيط او ليس الا مركب مفصول حذف منه ان كانت الشمس طالعة
فالاعشى يبصر مجعولا نتيجة مرة ومقدمة اخرى ثم لكن الشمس طالعة والبقية من استنتاج من قياس اقتراني بالضرورة لتحليل الحد الاوسط
المشترك وهو النهار موجود ويجمع الطرفان ثم يستثنى التلويح السادس في قياس الخلف وعكس القياس وهو قياس يثبت حقية المطلوب وابطال نقيضه
اذ الحق لا يخرج منهما ويتركب من قياسين اقتراني واستثنائي مثلا ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فيصدق كل ج ب وكل ب ا معلوم مع
انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او يثبت وهو قياس من شرطية وحملية فينتج ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا ويستثنى نقيض
التالي وهو ليس ج ا فينتج ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق وهو في الجملة ان يلحق نقيض المطلوب ويقرنه مع صادقة لينتج المحال
ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذي ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة
فالمحال يكون من نقيض المطلوب ولا يتأتى تصحيح المطلوب بتقرير نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول في الجميع فان الموجبة الكلية لا يمكن تبيينها
بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية ولا يصلح لكبروية الاول ولا لصغرويته فيتبين بالثاني فيجعل صغراه وبالثالث فيجعل
كبراه وهكذا ينظر في غيره من المطالب وامارد الخلف الى المستقيم فباخذ نقيض المحال ويقرنه مع المقدمة الصادقة على ما يليه من الاشكال
فينتج المطلوب بعينه ويستقيم كيفية الرد من عكس القياس فصل وعكس القياس هو اخذ نقيض النتيجة او ضدها ويقرنه مع
باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها ويستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول مثاله كل ج ب وكل ب ا
فكل ج ا فضدها لا شيء من ج ا ان قرن بالكبرى ينتج من الثاني ضد الصغرى ونقيضها ليس بعض ان قرن بها ابطالها بالمناقض وان

اقترناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذ لا ينتج الثالث غير الجزئي واذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض و
تراني القول عند ابطال الصغرى الى الثاني والكبرى الى الثالث وفي الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وكبراه الى الثالث وفي الثالث
عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول التلويح السابع في قياس الدور وهو اخذ النتيجة مع عكس احدى مقدمتيها
لينتج الاخرى فالنتيجة يكون بحث ما بحثها ويستعمل حد لا ينتج القياس اذا كانت الحد المقدمتين غير بين وتغير اللفظ ليوهم الغاير ولا بد من
كون المقدمات منعاكسة ليحفظ الكمية مثاله كل انسان متعجب وكل متعجب ضحاك فكل انسان ضحاك فان اردت عكس الصغرى واقرنت مع النتيجة
المجعولة كبراها مع الكبرى او عكس الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة مع الصغرى وان انفق في قياس نتائج السلب فانتج المقدمة السالبة ولا
انتاج الموجبة فعلى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فقرن النتيجة بالصغرى لينتج الكبرى ولا يقرن بالكبرى السالبة لانه لا ينتج
انتاج الموجبة منهما الا محالة في موضع ثم سوالب منعاكسة سلبا وايجابا معدولا محمولا في الاصل وعكس السلب جزء موضوعهما او محمولهما او
موضوع احدهما ومحمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير وكل ما ليس بكثير فهو واحد
وكل واحد فهو غير كثير وبالعكس وكذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد ولا شيء من الواحد بكثير
فلا شيء من عديم الانقسام بكثير واردنا في الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة السلب محمولها كقولنا كل عديم
الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة وجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد ونجعلها كبرى النتيجة
المعدولة فينتج الصغرى وهو كل عديم الانقسام واحد وبالاغراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا التلويح الثامن في اكتساب المقدمات
وتحليل القياسات اعلم ان التمني لا يجعل ولا يبلغ العلوم فاذا اردت تركيب قياس فحدد حدي المطلوب واطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين
وما يحملان عليه من الذاتيات بأسرها والعرضيات وذاتيات العرضيات وعرضيات الذاتيات وقد علمت ان الاوساط متناهية
فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمولا للطرفين او موضوعا لهما صح
من الثاني او الثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب التلويحات فصل ليس كل نتيجة في العلوم
نورد وجهتها على نظم مستقيم بل قد يحذف فانظر ان الحجة على فيهما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب او ناسب الحجة المطلوب فهي شرطية
ويستثنى النتائج وان ناسب بجزء فلتطلب ما يناسب بالجزء الآخر وان كان هناك مقدمات مشتركة فلتجمعها حتى يتلفق على
الاشكال مشتركة في امر منتهية الى المطلوب فتقضي اليه والا فليس بحجة ولتجرد النظر الى المعنى تكثيرها بتأمل المعنى دون اللفظ
ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا في موضع ومفردا في آخر وقد يحصل نتيجة موجبة من ذوات سلب فيتحجب للعدم
الاحاطة بانها معدولات كقولك الثلاثة لا زوج وكل لا زوج فرد فالثلاثة فرد التلويح التاسع في استقراء النتائج وفي
صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة والمنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها وعكس نقيضها فيما له ذلك ويطلبون
نقيضها وينتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته الى الاكبر انهما معها قياس واحد ويسمى نتيجة تحت
نتيجة وينتج ما يستوي نسبة الاكبر والاوسط اليه والى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر ويسمى نتيجة مع نتيجة ولا نتيجة تحت نتيجة
من نتائج جزئية فصل واعلم انا اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذه الكلية لما عرفت

ولا يستثنى نقيض المقدم في الاستثنائيات فيجوز ان يكون نتيجته صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى
في الشكل الاول صادقة والكبرى كاذبة في كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا والا لو نتج صادقا واخذت الكبرى صادقة كلية نتج هذه
فيصدق المتضادان وذلك محال وفي غير هذا لا يمتنع الصادق من كاذبتين المطلع العاشر في القياسات من قضايا متقابلة او المصادرة
على المطلوب الاول واستلزام المقدمات قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب الشيء عن نفسه
او عن ذاته للتغليط وتغير اللفظ ليتبين الخصم عن التفطن ويوخذ مقدمة مسلمة ويقرن نقيضها بجزئها او نحوه ويقرن معها
والاصغر والاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان وليس ولا واحد من الحيوان بشر ينتج ان لا شيء من الانسان بشر وكذا
على الشكل الثاني والثالث وينبغي ان يختلف المقدمتان بالكيفية في الاشكال كلها والمصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المط
نفسه مقدمة في القياس المنتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر وكل بشر متفكر فكل انسان متفكر وقد يتفق في
قياس واحد وقد يتفق في قياسات كثيرة وهو ابعد من تفطن الخصم فيحتج اخرها الى مطلوب يثبت بنفسه واستلزام المقدمات
طريقه في التكييف فاذا كان ما نريد ان نعلم الخصم هو كل ج ا ومقدماته الثابتة يسلمها كل ج ب وكل ب ا والاولى ان يجعل الصغرى
فيأخذ الاصغرية مقدمة يتصل بالاوسط بعد حين وكذلك الاكبر لان لا يتفطن الخصم لحيلة المطلع الثاني في اضافة ما يتجه
بعض جملته ما يتجه الاستقراء وهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته وذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن
الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان يقول كل حيوان يحرك في المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من البهائم والسباع وغيرها
فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى فان الانتباه على الجميع كنسبة الحكم الى الكلي فهو الاستقراء
التام المذكور وهو قياس مستقيم مقسم ونحن اذا حكمنا حكما كليا على كلي فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية
كقولنا كل انسان حيوان ومن ذلك التمثيل وهو الحكم على شيء بما يوجد في شيء اخر يشاركه في معنى جامع ويسميه الظاهريون قياسا
ويسمى اللاحق فرعا والمقيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت وله اربعة حدود وذلك غير مفيد لليقين
احدها منع اقتضاء التاليف الحدوث في البيت وجعل الحدوث فيه لذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت ويحتجون في علية الجامع طريقا
احدها طريق الطرد والعكس والدوران وجودا وعدما فيقولون كل موضع وجدنا التاليف وجدنا الحدوث وحيث لا فلا وحاصله
استقراء ويجوز ان لا يلزم فيما لم يستقره كما سبق والثاني ما سموه السبر والتقسيم وهو ان في البيت العلة اما جميعة او ذاتية
او بانية او تاليف وليس هي جميعة لوجود الجميعة في موضع كذا دون الحدوث وكذا غيره فيتعين التاليف وليس بمفيد لجواز
اثباته على الخصوصية صيغا وان وجد في غيره لخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شيء علتان كما سياتي ثم انهم
ملزمون بحصر جميع الصفات ولا يحصل لهم ذلك فيعود معترضهم بطلب امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه وقد جرت عادتهم
بان يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا مع ان لا نراه ويجب ان الصفات والاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل
لا يخفى على سليم الحس المقابل وكم اعتبار التبس على الباحث المتحير بعضها عليه سنين ثم ان سلم لهم ان الصفات هذه فلم لا يجوز
ان يكون لاثنين اثنين منضمة فلا يلزم من حصر عقود الاعداد وابطال دخول ثاني العلة وذلك غير محمل فان قال وحدث

المحدث

الحدوث دون الصفات المذكورة مع التاليف فيبقى في ذلك الوضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضاء الحدوث لا مستقلا دونها وان نفعم
الى هذه ايضا اقتضاء فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلا بد من وجوده فيحتاج الى عد تلك الصفات وعادت الصفات المذكورة ولا مطمع لنا في ذلك وان
سلم ان التاليف هو الشاذ المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثري مثلا وعنصري وفي احد السبيل ملزوم الحدوث مع هذا التقسيم وغيره فلذلك
من انواع التاليف الغير المحصورة فانا نسمعي دون حصى في برهان لا يجدي فليس للتمثيل مدخل ومما ذكرنا قياس الضمير وهو قياس حذف
كبراه اما لظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق ومن الضمير
الدليل وهو ما يكون الاوسط اما به الاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرأة ذات لبن فقد ولدت ومنه علامة وهو قياس
حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثاني كقولهم هذه المرأة مصفارة فهي اذا حبلى او اخص منهما فلعل المقيخ
كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وظالما ومنه الراي وهي قضية محمودة كقولهم الاحسد اتعبهم والاعلام معجبا
وفي الاغلب بحملته ومما ذكرنا الفراسة وهو قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وحيث للانسان وغيره من الحيوانات يستدل بها على خلق النزوعيا
الراي معلوم فيستدل باحد المعلولين على الاخر وهو شبه التمثيل فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة والهيئة معنى جامع كعظم
الاعالي والفرع انسان والاصل اسد وينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غيرهما من الحيوانات ان وجدت وان لم يلزم فالهيئة خلق اخر
والقسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء وقلما يؤخذ انحصار الاقسام بالتلازم ولا يفيد في القياس كثيرا فانما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل
حجة نافعة على الاشكال دون الانفصال بعد بعده الجزء الاخر من الانفصال محمول مقدمة وكذا ان كان الاستثناء او لا المطلع
الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة وهي على اصناف احدها الواجب قبولها وهي ستة اقسام الاول الاوليات وهي قضايا يوجبها العقل
لذاته ويكفيه في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورها دون مشاهدة وسبب خارج كحكمنا ان الكل اعظم من الجزء وان النقيضين في حالة
واحدة لا يجتمعان ونحوهما وان توقف العقل في تصديق نحو هذه فلوجه في التصور لا غير والثاني المشاهدات وهي قضايا يحكم العقل بها
لمشاهدة قوى اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة وان لنا وهما وخيالا وخوفا وغيرهما والثالث المجربات وهي قضايا يحكم العقل بها
لمشاهدات متكررة مذكرة موقعة لليقين وقد يفيد غلبة الظن واليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ولا بد ان تامن النفس وقوع الشيء
بالاتفاق واحوال الهيئة لها مدخل كحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ويفيد قياس خفي من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع
في الاكثر ويستثنى نقيضه ان النفس على المنطق البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انه كذلك والرابع الحدسيات وهي قضايا تحكم
الحكم بها حدس قوي من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس بسبب تشكل النور فيه ويقرب من المجربات الا ان من
الحدس ما يحصل بمرة واحدة يقينا دون التكرار والتجربيات تختص بالتيقن ويحرك دون هذه والخامس المتواترات وهي قضايا يحكم النفس
بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرة بعدم امتناعها امنه من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة وان لم نشاهدهما ويبلغ
الشهادات غير محصورة بعدد بل قد يرد دونها اما واليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عدة قلت او كثرت ونقيضها التواتري والحدسي
والحدسي ليس بحجة على غيرك فلو ان لم يحصل له وليس يكسب بذكره في موضع السادس قضايا قياساتها معها وهي قضايا انما يحكم العقل بها
لاوسط لا يغيب عنه الذهن عند تصور المطلوب كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة والاوسط عنه احد قسمي المتساوي الاخر الصنفان

المعرفة

المشهورات وهي قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها لمصلحة الآراء المحمودة وهي قضايا لو خلي العقل وذاته دون احد وحمة
وقوى وانفعالات من عادات وشرائع وآداب لم يحكم بها الانسان كحكمك بان الظلم قبيح وكشف العورة عند الناس قبيح وغيرهما ولو قدر الانسان
انه خلق دفعة ولم يستأنس بامر اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات من المشهورات ما يحمل على الاولى وما يصدق بالعكس ومنه حق صحيح
ومنه كاذب وقد يصرف الشرع عن كثير كتقبيح الذبائح ونحوه ولكل امة مشهورات وكثير ما يطابق عليه الآداب والشرائع ولاهل كل صناعة
بحسبها الصنف الثالث الوهميات وهي قضايا يوجبها الوهم الانساني فيها حكما فقد كامور محسوسة يدخل في الواجب قبولها ومنها كاذبة
وهي قضايا في امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات ولم يتعلق كحكمنا ان كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى وغير ذلك ولولا دافع
العقل والشرائع دافعا لها لكانت يؤخذ من الاوليات والمدفوع عنها لا يزال في جواب الوهم وعلامتها ان الوهم يساعد العقل في مقدمات
ناتجة لنقيضها وعند النتائج ينعكس على عقبيه والوهم ينكر نفسه الصنف الرابع المأخوذات وهي اما مقبولات من يحسن به الظن لامر سماوي
او مزيد من عقل وتدين كالمأخوذات من السلف واما تقريرات يؤخذ من الخصم ليبني عليه الكلام في دفعه او ما يؤخذ من مقدمات
في مبدأ العلوم ويؤخذ بيانها في موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع الاستنكار وتسمى مصادرات او طيبة النفس وتسمى اصولا موضوعة ويشرف فيما
بعد هذا كيفيتها الصنف الخامس المظنونات وهي قضايا يحكم بها النفس اتباعا للظن والظن هو حكم بان الشيء كذا مع الشعور بامكان مقابله
كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو يسلم النعر ومن جملتها المشهورات التي ما اخذها النفس في بادي الرأي فاذا فكرت فيها وجدت منها كقول
القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما السادس المشبهات وهي قضايا يحكم بها لمشابهتها للواجب قبولها او لغيره والمشابهة قد يكون في اللفظ
وقد يكون في المعنى وسنذكرها فيما بعد السابع المخيلات وهي قضايا مؤثرة في النفس عند الورود عليها تقبض او تبسط وينحوها وان لم يصدق بها
كقول القائل الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة فيرغب وينفر وكثير من الناس يقدمون على اشياء ويفرون عنها بهذه وليس من شرطها الكذب
وهذه الاصناف قد يتداخل والتسليم يقال على احوال القضايا من حيث يوضع ويحكم بها والتسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او
من العقل واصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورث التصديق او تاثير غيره وهي المخيلات وما يورث التصديق اما ان يكون مبدأ الحكم
بها المشابهة كالمشبهات او لغيره وذلك اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او نقيضها امر من النفس وهذه اما ان يتفق مع الالتفات
الى نقيضها كالمظنونات او عدم الالتفات وهي اما واجب قبولها او لم يجب قبولها ولكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج
كالمشهورات والواجب قبولها يستعمل في البرهان كانت في نفسها ضرورية او على غيرها من الجهات والخطاء من ظن ان البرهان لا يستعمل
الا الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا ومن غيرها بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجعل كل مقدمة
على ما يليق به [illegible] ومواد الجدليات تقريرات والمشهورات والخطابية المظنونات والمقبولات والشعرية المخيلات والمغالطات
الوهميات والمشبهات في الجملة وفائدة معرفة هذا التحرز عنها والامتحان ويسمى سوفسطائية وفائدة غيرها من هذه الاقيسة تقرير الحق عند
من لم يقدر على البرهان كالمغالطات بالقصور او الجدل المتوسط وفيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد ثلاثة ينفع مع كل ممارس في البرهان
والشعريات والخطابيات ترغيب وترهيب في امر دنيوي او غرض دنيوي المرصد السادس في البرهان واحواله وما يشاركه
الحد والمغالطات وضوابط وفيه ستة تلويحات التلويح الاول من المطالب المهمة مطلب هل الشيء موجود ويسمى هل البسيطة او هل

هو كذا او ليس كذا مع ما وراء الوجود ويسمى هل المركب ومنها مطلب ما الشيء ويطلب به ماهية الشيء وحقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة
عند الوجود حتى قبل ذلك مفهوما ولا يقال له حقيقة وانما يعني ذات الحقيقة بعينها بعد الوجود وقد يطلب بها مفهوم الاسم وكذا الوجود بعينه
المفهوم بعينه حقا او ربما والطالبة لمفهوم الاسم يتقدم على هل البسيطة والطالبة الحقيقية يتأخر عنه ومنها مطلب اي ويطلب بها تمييز الشيء
تمييز الشيء من غيره ومنها مطلب لم ويطلب به علة النسبة حد النتيجة في نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط ويتأخر عن هل المركبة وضمنها
مطالب اخرى مثل اين وكيف ومتى وقد يغني عنها اي ولكن الامهات اربع اثنان تصوريان واخريان تصديقيان التلويح الثاني
في برهان ان ولم اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية والاوسط في البرهان اما ان يكون علة للنسبة حكم النتيجة عينا
وذهنا ويعطي اللمية في نفس الامر وفي التصديق ويسمى برهان لم او علة للنسبة في الذهن فقط او يعطي اللمية في التصديق دون اللمية في نفس
الامر ويسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كقولنا هذه خشبة محترقة وكل خشبة محترقة فقد مسته النار فهذا مسته النار او
لم يكن الاوسط مماس النار والاحتراق هو الاكبر او لم يكن معلولا لها ولا علة لها كما اذا كان الاوسط والاكبر متلازمين معلولا علة واحدة كقولنا
كل انسان ضاحك وكل ضاحك كاتب ويسمى هذا برهان لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده في الاصغر وان كان معلولا كقولنا
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم التلويح الثالث في اجزاء العلوم وشرائطها وتناسب موضوعاتها واجزاء العلوم موضوعات ومبادي
ومسائل موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة والعدد للحساب ونعني بالذاتي ما يلحق بالموضوع
من ذاته وماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة والمناسبة والعدد من الزوجية والفردية والحيوان من التعجب والتعمم والفطرية
الاولى كالضرورية مثال ما يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان وليس بذاتي لان الاخص خارج
وما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كلحوق الحركة بالابيض فهو غير ذاتي وان كان الوسط ذاتيا بالاول فذاتي واما
المبادي فهي الحدود والموضوعات واجزاءها واعراضها الذاتية للتصور والمقدمات التي منها يؤلف البرهان كانت واجبة القبول او مسلمة
على سبيل حسن الظن او على سبيل التشكك وهو المبادي التي هي غير المقدمات الواجبة القبول فيسمى اوضاعا ويسمى المسلمات على سبيل
حسن الظن بالاصول الموضوعة ويصدر العلم بالمبادي واما المسائل فهي القضايا التي يطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك العلم
ومحمولات المقدمات لا بد وان يكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني واولية اي لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص بالجسمية لحقت
بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية وان لم يحفظ الذاتية والاولية يخرج المقدمة عن هذا العلوم فيخرج [illegible] وفي حقيقة مباحث
لعلم كانت نتائج فيه لا شرط الاولية والضرورية في المبرهنات هو الضروري ما دام وان لم يكن فانه اعم ويشترط دوام الحجية
فصار القول على الكل هنا اخص منه وهو ايضا يشترط في المقدمات وهو الاولية مع الدوام على الكل ولا يظن ان حكمنا على الشمس
والقمر جزئي فان ذلك على ان نفس نوعها لا يمنع الشركة ومقدمتا البرهان لا يجوز ان يكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتي
الاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب وصار ذاتي الشيء مطلوبا الا اذا كنا قد تصورنا الشيء بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي تثبت
جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير مقصورة او تصورنا بذاتياته ويطلب وساطة بعضها لبعض في نفس الشيء كما عرفنا جوهرية الهواء ولم نعرف
لمية ذلك فيطلب بسببه جسما برهان اللم فان قيل اعترض بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه ويرتقي في الاوليات لبسيطة حاصلة

لنا في بدو الجبلة فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل ويدور فيقال ان ذلك انما قيل فيما لا يكفي في تحصيله نفس تصوره ولا يعين الحس ولا
يكفي التنبيه واعلم ان اليقين هو اعتقاد ان الشيء كذا وانه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ولا يجتمع ظن وعلم على طرفي نقيض
الشيء ولا على طرفه الواحد كالعلم بالفعل بل الظن بالفعل ما يعلم بالقوة فيتصور علم يقيني بكبرى كالحاكم ان لا شيء من الاثيريات بمنفسد
عنها ثم حكم ان الكواكب نارية لظن ما خلفنا وانما هو لعدم نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة او كمن علم المقدمتين
كالحاكم ان هذه البغل وكان عنده ان كل بغل عاقر ولم يخطر بباله تركيب المقدمتين وراها منتفخة البطن فحكم بانها حبلى فظن ما يحكم بنقيضه
بالقوة فهكذا يجمع العلم والظن بل الجهل بشيء واحد وبهذا انحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذي في يدي ان لم تعلم انه زوج بطل
حكمك الكلي فان حكمت على كل اثنين يتناول اهما الاثنين بالفعل وخصوصا انهما بالقوة فهي معلومات لنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا
من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات مجهولة الى علم اخر فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم ثم تعرفون انه هو ولا يخرج من سبق العلم به
او بقاء الجهل يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه مجهول من وجه وما جهلناه فنعلم حالة
بخصوصه بما علمنا فاذا حصل فنعلمه بذلك التخصيص **فصل** واعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات او لتباينها ثم
واذا تباين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة واذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق
المجسمات او باطلاق وتقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرة بل الاخص انه موضوع تحت الاعم وكذلك ان كان موضوعهما
متغايران ولكن احدهما بنظر في الاخر من حيث اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب وكل اصل موضوع في علم برهن عليه
في غيره والغالب فيما هو فوقه وان كان يتفق فيما تحته وقد ينبني مقدمات العالي على السافل المحتاج اليه في بيان مقدماته ولكن
بتغاير جهات الافتقار فلا يدور وهذه العلوم بترتيب واحد فوق واحد وواحد تحت واحد بترتيب الموضوعات وانتهاؤها الى الفلسفة الاولى
التي موضوعها الوجود ولا اعم منه ولا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم الصدق بها والبرهان فيما يدوم عقدا يقينيا ولا فيما
هو بين محسوس حاضر وغائب يحتمل الفناء فلا برهان على النقيض بين الفاذ اخذت كلية لفناء خصوصا انها لا تثبت فيها والممكنات
لا برهان على امكانها دون وقوعها والممكن الاكثري يجوز موقعه للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ والامامة العادية عند
الشرع دون الاقلية والمتساوية

التلويح الرابع في ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه وفيه اشارة الى

والحد لا يكتسب بالبرهان لانه يفتقر الى الاوسط ويكون الحد اكبر والمحدود اصغر ولا بد وان يكون الحدود متساوية اذ لو
كان الاوسط اعم لكان الحد المحمول اكبر اعم فلا يختص به فالاوسط المساوي كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه حد له فقط فيتصدى هكذا
فلا يبال الحد به وان كان الاوسط المساوي فصلا او خاصة او رسما او حدا اخر فنقصا مع انه يعود اليه الكلام وحمل عليه الحد على انه
له اي الاوسط فلا يلزم ان يكون هو احد هذه الاشياء مع حد النوع والحد التام الحد الناقص حد ناقص بل حمل على هذه على انه
حد لهذه محال لانه في الحقيقة او شرائطه فيتصور على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه وان كان الاوسط حد الاخر فاما ان
حدان لشيء واحد ولا اولى بشيء الوسائط والقسمة عندنا اخذه بان يقع اما ان يكون حدا او بايانه في الاستثناء والحصر يعود الكلام فان
قيل انتم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس ونحوها على انها جوهر وعلى ذاتها فاثبات الحد من الذاتيات وقد برهنتم عليها فاعلم

ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض الذاتيات ومعرفة امر يخصوصيا انها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراءها فيتم الحد والبرهان طريق
اكتساب حد الشيء من حد ضده ايضا كالظن لعدم الاولوية ويعود الكلام اليه والاستقراء ايضا غير مفيد بان تستقرئ الكسر لتكن هذا الحد
فالذات اخذ هذا الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلي ولكل واحد ما لي به فلا استقراء مع ان الاشخاص لاحد لها وان اخذ حد نوع الجزء
فلا حاجة الى الاستقراء بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده ويعد صفاته ويرى ايها كل صفة الى العام الذي لم نوفه
عام لمن من الذاتيات ويميز ما منه على الاقرب من غير اخلال واسطة ويرى الداخلية الحقيقية بقوانين مضت ويميز محذوف والقضايا التي تعم
وجود ما قبله والمقولات في جواب ما هو المرتبة حتى ينتهي الى المقول لا مقول تحته ويجمع الذاتيات فالعامة يجعل الجنس ويقرن بالفصول
فهذا هو طريق الحد وهو التركيب والقسمة ينتفع في هذا الا بحدث واسطة وينحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية وان الجسم ذا النفس تارة
ينقسم الى الحساس وغيره وتارة الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة فهذه عرضية **فصل** في مشاركات بين الحد والبرهان وقد يقع
ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه
وبين الشمس بكل حال الذكر موجب نقال حده القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس فقد تقدم في الحد ما اخذ في البرهان واعلم ان العلل الاربع
فهي الفاعلية كالنجار للكرسي والمادية كالخشب له والصورية كهيئته والغائية وهي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه والاربعة اذا
حصلت حصل الشيء والغائية والصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لا تحايل بالكل دون الاخريين وقد يجمع الاربعة في قول
شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديد في منظار له معروضة محدودة الاطراف تقطع اعضاء الحيوان في القتال بالصناعية اشارة
الى الفاعلية والى الثلاثة الاخرى ما بقي والعلة التي للمعلول يوجد في القول الشارح واقسامها الخاصة لا يوجد الا في حد
كالعفونة التي هي احد اسباب الحمى لا يوجد في حد مطلق الحمى بل حد نوع منها كالحمى الغب والمساوية يجوز ان يجعل اوسط لوجود المعلول
ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد وكثرة تراكم الابخرة اللذين هما علة السحاب وكل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل
الاوسط وجود المخصص وان اشتركت العلل المخصصة كورق الخروع والتين والكرم التي هي اخص من عريضة الاساورق في امر نابه وهو
انفصال الرطوبة الماسكة وهو بتسطام اجزاء الكل هو عرض للاوراق فيجعل المساوي الاوسط

التلويح الخامس في القياسات الغالطة

والغلط في القياس قد يقع بسبب مادته وقد يقع بسبب صورته وقد يقع بتركيبه وما بسبب الصورة فان لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج
بالاغفال عن شرائط سبقت في النوادر والمغالطات والذي يقع بسبب المادة فاما المصادرة على المطلوب الاول او لان النتيجة مساوية
للمقدمة في المعرفة والجهالة فانه ليس بين احديهما بالاخرى باولى من العكس ولكذبها ومع كذبها اذا اوردت في القياس فلا بد لها
من مناسبة مع الصادق وذلك اما الاشتباه لفظي او معنوي اما الاول فقد يقع لاشتباه في نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين
وقد يقع ايضا بسبب المتشابهة والمشككة او لاشتباه بسبب اداة كما يقع بسبب حرف الربط او باعتبار هيئة التركيب كقولك غلام حسن
بالسكون او بسبب حرف او وقف وابتداء كقوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم والمعنى اما ان يكون الغلط في الترديد
كاخذ الكلي وكل واحد والكل مكان الاخر واخذ البعض الصوري مكان الجزئي الحقيقي او بسبب الجهة كاخذ سوالب الجهات مكان السوالب
الموصوفة بها ونحوها او بسبب نفس المقدمة وهو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب ماهر حسن فهو طبيب حسن فمركب ويقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب

كقولنا الخمسة زوج وفرد بتفصيل حق الخمسة زوج وهي فرد وهذا بسبب الغلط اللفظي ايضا او لايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض
ثلج او بان لا ينقل الموضوع بكليته في العكس او تؤخذ حكم الخاص للعام المقيد بكون رامي الحركة انفا لا يتصور بقاؤها زمانين فاخذ انها كذلك
العرضية ليتعدى الى البياض فاخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى وهذا نفع كثيرا واستعمال الجدليات كلها مما يدعي انه تعطى
منها الظنة او لاخذ لازم الشيء مكانه كمن عهد الانسان مموها ومكلفا فظن ان كل مموه مكلف او اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن
قال انا القاعد في السفينة الجارية متحرك وكل متحرك لا يبقى اجزاؤه كل منهما على مكان واحد لينتج الباطل او لاخذ ما بالقوة مكان ما
بالفعل وبالعكس او اخذ الذهني مكان العيني وبالعكس او اخذ مثال الشيء على حكمه او اخذ حكم العلة لجزئها او جزء ملجزئها او الدخول
من شرائط الحمل او لمراعاة الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة في الاذهان ومعدومة عن الاعيان فظن انها موجودة في الاعيان ولا معدومة
عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة ولا معدومة فغلط وغلط من غاية الجهات والحيثيات ابهم والغلط المناسب الصورة والمادة قد يقع
بسبب الخلف في الحد الاوسط في المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ في الكبرى الطبيعة الحيوانية التي لا يكون
في الاعيان ويناسب المادة لانه اشتباه لفظي من الالف واللام او نحوه في غيره وقد يقع بسبب غلط يتركب من الموضوع او من
المحمول او لعدم نقل الاوسط بكليته او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في المقدمتين والنتيجة ومن اهمال الاعتبارات ما يقال على
قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون متحركا
وكل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة يتقوم بالحركة والجواب عنه بان الكبرى وجودية اي
ما دام متحركا مع الاعتراف بان النتيجة الممكنة الصغرى والوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان ينافي ان يبقى كل انسان يمكن
ان يتقوم بالحركة وليس كذلك انما الغلط لان الكبرى ليست مقولا على الكل اذ لا يصح ان يبقى كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالفعل
يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان والفرس وغيرهما بل المتقوم بالحركة المتحرك من حيث هو متحرك فلا يتعدى الى الحقائق التي
وراء المتحركية ووضع ما ليس بعلة علة غلط مختص بالخلف وهو ان يدعى ان المحال كان لنقيض المطلوب ويكون لغيره ضابط فاذا اورد عليك
قياس فانظر في جميع اجزائه واسراره وجهاته ونقص مقدماته وحدودها ثم في تركيبه انه من اي شكل واعتبر شرائطها فما لك لا تغالط

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية ينتفع منها فيما بعد وبعضها الرجوع قد قدمنا من موضعه لحاجتنا اليه ضابط
في العام انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم ولا عكس ولا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص ولا عكس والاعم صدقا اخص كذبا والاخص
صدقا اعم كذبا والمتلازمان ايجابا متلازمان سلبا ونقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم قلنا
ان نجعل سالبة مقدما وسالب المقدم تاليا والمتصلة موجبة صادقة وكذا الحمل والعام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة او الاستغراق كما
في المحصورة الكلية وقد يقال بازاء الكلي والخاص يطلق على مفهوم الجزئي بالاشتراك ايضا ويقال ان الحيوان اعم من الانسان ويراد به العموم
الثاني فاذا كان عام ذاتي لخاص فما يجب على العام لطبيعته ويمتنع عليه بحث ويمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ولا ينعكس ما قلنا
في كل واحد الى الاخر فان الخواص طبايع يجب ويمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة والعام الاول ايضا ما يجب على عمومه وجب
على الجزئيات الحاصرة والتخصيصات نحوه وكذلك ما امكن او امتنع ولا عكس والقاعدة الكلية لامتناع شيء على شيء يبطل بوجوده في جزئي

واحد

واحد وقاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود ولا عدم والقاعدة الكلية لامكان شيء على شيء نوعي يثبت بوجوده في جزئي وعدمه في اخر
وكذلك الوجوب والامتناع الثاني يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي والعام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص ويلزم من كذب الخاص كذب العام
فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها ينعكس هذا وعلم ان الخصوص والعموم خارجان عن حقيقة التي تعلقهما دون منعا الجواز امتزان كل واحد بطبيعته
واحدة والكلي غير الكل فان الكلي ذهني فقط ويعقل دون جزئياته ويتقوم دونها ويحصر مع عدمها ويوجد مع عدم كثير منها وتدخل الجزئيات
تحته ولا تدخل فيه ويحمل عليها في الجزئيات والكل مع الاجزاء بخلاف جميع هذا ضابط قال العلم والجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل
والبس تفسير المحتمل وكانه اراد به الممكن المتردد فانا اذا لم نتحقق ان الشيء واجب او ممتنع او ممكن نقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون
ممتنعا او لا بالامكان لانه لا يكون واجبا وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة ولكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضروري ضابط الشيء
اذا كان جزءان متشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار وكقطعتي شمع ان جمعهما بتأديتهما في الحقيقة اذا كان الجزءان المتشابهان
كل في نفسه كواحد وواحد حصل بينهما حقيقة يخالفها وهو الاثنينية وكذلك في الاشكال كدائرة من قوسين مثلا ضابط لا يصير شيئان
شيئا واحدا الا بالاتصال والامتزاج كما بين مائين او ماء وماء او يتبدل احد جزئي شيء وبقاء الاخر فيصير شيئا اخر كما يصير هذا والاخر والشيء
وغيره فلا يتحد شيئان فانهما ان بقيا فهما اثنان او لم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد ولا يصير شيء شيئين في نفسه الا بانتقال تفصيله
وتفكيكا وهو ذو جزءين والا ان بقي هو وحدث غيره فاما هو اثنان في نفسه وان بطل فلا يصير هو اثنان ضابط والاولوية
انما يستعمل في شيء نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لانه من جميع الجهات اي ما هيته كانت واما اذا كان في عالم الاتفاقات والاسباب
الغيبية فلا يمكن دعوى ذلك لكن قال ان العطشان الذي عنده ماء يستوي نسبتها اليه لا يتصور ان يشرب ولما قط لعدم الاولوية بالنسبة
اليه ولا يعلم ان عدم الاولوية وان صح بالنسبة اليه فمن اسباب فاتته تكليفه غير ثابتة تخصيص واحد الغيبة اسبابه اقتضت تخصيصها فلا
فلا يستعمل هذا في مثل هذه المواضع ولا في الانواع المختلفة ضابط لوجود العرض جميع لا يمكن في نفسه او عند حصول ارتفع ولكن
جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك الباري ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن
فهو ممكن مثل هذا لا يجوز والحق من جميع الوجوه انما يعرض في شرطية يستثنى نقيض تاليها ضابط كما لك في اثبات ان الشيء عدمي مثل انه
في تصوره لا يحتاج الا الى استثناء المحل ونفي شيء عنه كالسكون الجسم ورفع الحركة عنه ضابط لا يتصور شيئان وجود كل واحد منهما
بالاخر فيتقدم كل واحد منهما على نفسه وعلى الاخر وهذا محال وقيل انه لا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما مع الاخر ضرورة فانه ان كان
لكل منهما مدخل في وجود الاخر فيتقدم عليه كما سبق وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلا معية وان عدم الافتقار فيصح كل دون
الاخر وليس هذا على الاطلاق فان المتضايفات مثل الابوة والبنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الاخر والشيئان اذا كان لهما
علة خارجية يجوز ان يقوم كل واحد منهما مع الاخر ضرورة كمصراعي قد يقع مثلا ان قيام كل واحد منهما مع الاخر ضرورة ولا يقوم
احدهما الا مع قيام الاخر وتوقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض ليس بدور محال فان ما توقف من
ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن والله اعلم تم قسم المنطق بحمد الله العلي الكبير
والصلوة والسلام على خير خلقه محمد البشير النذير

بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا لطيف*

نستعين بالله واهب العقل ومن بها لطائف على تحرير العلم الثاني من كتاب التلويحات وهو الطبيعي حرسه الله من غير اهله والله تعالى بريء من اعان ونذكر
ما يورده مشتملا على اربعة مراصد المرصد الأول في امور تعم الاجسام وفيه ثلث موارد المورد الاول في حقيقة الجسم واحوال الاقدار في
نفسه وفيه خمس تلويحات التلويح الأول في حقيقة الجسم واجزائه اما وجوده فواجب قبوله والعقل الصريح يحكم به وليس بمحسوس صرف
لان ادراك الحواس يختص بسطوحه وظواهره لا تستغرق بل الحس يحصل ونحو العقل يحكم ضرورة ويحكم ان كل محكوم من جهة العقل لا بد فيه
ان يكون مأخوذا من الحس من جميع الوجوه بل الحس ادى اليه تصور سطوح واحوالها محكم اولا ما بعد التصور على ما حكم وهو جوهر يمكن فيه فرض
ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة وقيد بالتقاطع القائمي لان السطح قد يتقاطع فيه كثير من الابعاد ولكن لا على زوايا قائمة ويعرف
بانه هو الطويل العريض العميق وفيه تسامح اذ الطول وقسيماه الحاصلة قد تتغير على موضوع كشمعة ولا تتغير حقيقتها ونعلم ان ما حصل
منها اعراض خارجة لزمت او فارقت وظن ان الجسم ينفصل الى ما لا ينفصل اصلا وهو الجزء الذي لا يتجزى وقيل انه لا ينقسم عقلا
ووهما وذلك محال لان هذا الجزء موجود في الجهات فما منه الى جهة غير ما منه الى غيرها فانقسم عقلا ووهما وايضا اذا وقع جزء بين
جزئين ان كان الوسط يحجب الطرفين عن التماس فلقى كل واحد منهما منه غير ما يلقاه الآخر فانقسم وان لم يحجب بل يماس كل من الطرفين
الآخر كمماسة الوسط فقد تداخل الوسط واستوى وجود الوسط وعدمه وهكذا كل وسطاني فيماس كل جوهر في العالم كل جوهر فلا يبقى حجم
في العالم ولا مقدار ولا حجم هذا محال ونفرض ايضا واحدا فوق اثنين على ملتقاهما ان لقي كلا كليهما فليس لا يتجزى وان لقي كل احدهما
دون الآخر فليس على الملتقى وقد فرض عليه وان لقي من كل واحد منهما شيئا فانقسم وانقسما ونفرض بما ذكرنا واحدا محفوفا بستة
ونفرض خطا من ستة جواهر فيتحرك اثنان هما طرفاه كل على خطه يتحرك الى الصوب الذي يتحرك عنه الآخر فلا بد من التحاذي قبل
التجاوز وحركتاهما متساويتان ولا محالة يكون كل واحد قطع من خطه في صوبه مثل ما قطع الآخر عند التحاذي ولا يمكن دون ان يكون
كل واحد منهما بين ثالث وثالث فصل الانقسام او يلزمهم بمحالات ونقطات الدائرة القريبة من القطب اجزاؤها اقل من البعيدة
على تفاوت غير يسيرة فدائرة القطب اذا تحرك منها جوهر فلا يجوز ان يتحرك من دائرة الطرف مثله فضم ذلك وهذا لم يقطع شطرا
واذا تحرك من دائرة القطب جزء بالضرورة تحرك من دائرة الطرف اجزاء كثيرة فاذا تحرك من الطرف جزء لا بد وان يكون
من دائرة القطب تحرك اقل منه فانقسم فاضطربوا في هذا وقالوا ان الرحى يتفكك ويتشقق افراد خطوط اجزائها ويقف البعض
ليلحق البعض او يطفر البعض ليلحق الآخر وغير هذا من عجائب خلقها الله في الرحى لتقرير كلامهم برهان آخر هو انا اذا اصبنا كرة
على بسيط حقيقي في الاعيان فرضنا لو كان هذا الجزء حقا لجاز ان يلاقيه بغير منقسم وهو محال اذ لا بد وان يكون الملاقاة ببعض
من ذات كل واحد فالاقتصار ان لم ينقسم وهو جزء من الكرة التي تماسها غيرها لكرتيهما والاسطوانة نسبة الجزء الى كله وغيره وهو محال
بل نحوه من جوانبه يتصل باتصالها وواحد بماسه وانقسم فان قيل ان انقسم ما برهن في الهندسة قبل ما يفرض فيه الحركة خطوط ومبادئ
نقطا من خطية يتفرض عقلا في الذهن ولا يفوت العين والفرض الثالث الامر العيني يتفرض عقلا في الاعيان فلا يغلق
فلان مناقض واثبت بعضهم هذه في كل جسم غير متناهية العدد ولم يعلم انا اذا اخذنا عددا متناهيا من هذه فان غير المتناهي من حيث

الواحد والمتناهي بالضرورة وجمعناها ان لم يزد مقدارها على واحد فليس التأليف فيها مفيدا للمقدار وليس كذلك فاذا زاد مقدارها
على واحد زوناق التأليف من جميع الجهات حتى صار حجما في كل جهة فهو جسم من متناهيات الاجزاء فبطل كثرة المحصورة ونزيد فنقول هذا
الجسم الذي الفناه نسبة الى حجم ما يليه التناهي من اجزائه نسبة متناه الى متناه ومحال ان يناسب المتناهي غير المتناهي نسبة المتناهي الى
المتناهي فان منع من النسبة فلا شك ان الاحد وان اشتمل اجزء الجسم على عدد غير متناه سلم انه في نفسه متناهي المقدار والمتصل اذا كان كرة
والارض والجبال ونحوها ظاهرة الحس اطرافها فاذا كانت هذه متناهية الامتداد واضعفنا اليه الامتداد الذي الفناه فيناسبه لانهما
متناهيان ولا محالة انه يتقدر بزيادة العدد يزداد الحجم فاذا تناسب الحجم بالضرورة تناسب العدد والعدد فيلزم ما قلنا فنعلم ان الجسم ليس ذا
مفاصل غير متناهية بالفعل ولا ينفصل الى عدم الانفصال فهو يقبل الانقسام في الوهم والعقل الى غير النهاية وان امتنعت القسمة
في المحسوسات المانع فينقسم عقلا لاختلاف عرضين قارين او لجهتين او اضافتين ونحوها فان قيل اذا كانت القسمة غير متناهية في السماء
والحصاة وعدمها التناهي يستويان فهما متساويان في المقدار قيل لا يلزم ان يستويا عدما التناهي سيما اذا كانت بالقوة واعتبر بعدد
الالوف الممكنة الغير المتناهية كيف يزداد عليها عدد العشرات ولا يوجب شركتهما في اللانهاية من حيث مفهوم اللانهاية تساوي المقدار
ولا يلزم تولي الغير المتناهي محصورة الاطراف فان القسمة معدوم بالفعل والجسم واحد في نفسه كما هو عند الحس اذ اجرى مجرى والغير
المتناهي من القسمة لا تصير جزء جزءا الى الفعل فقد تلاء وهذا اقوى حجة الائمة فصل ونعلم ان في الجسم ما يقبل الاتصال
والانفصال والاتصال نفسه لا يقبل الانفصال والا الانفصال الذي هو اما ضده وعدمه المقابل وهذا هو الحق وهو ايضا يحتاج
الى اضافة محل والقابل لها جميعا امر آخر والامتداد ليس خارجا عن حقيقة الجسم والا لما افتقر في تحققه الى تحققه والاول جزء والقابل
المسمى بالهيولى جزء آخر للجسم وهو صورة فيه وايضا لو كان الاتصال كل حقيقة الجسم لكان متصلا بذاته لا باتصال زائد وما من
ذات الشيء لا ينعدم عنه وليس كذلك وهو ما يتصل وينفصل وهو المادة على انه بين المتصل يبقى مع انفصال فان قيل يجوز ان ينفصل
الجسم الى صغار الاجسام التي لا ينفصل يقال ان كل نوع من الماء والهواء اذا كان كذا فما بالنا منه من الاجزاء المتشابهة ما دام
الجزء الطبيعة والكل مشاركه في الحقيقة فلا ينفصل اصلا ومثل هذا يحصر بنص في تحصيل التلويح الثالث في ان الهيولى والصورة
لا يبقى احدهما دون الآخر ونسبة كل منهما الى صاحبه اعلم ان الهيولى لا يبقى دون الصورة لانها حاجة ان اشير اليها من جميع الجهات
فهي ذات ابعاد ثلثة جرمية وقد فرضت مجردة هذا محال وان اشير اليها لا من جميع الجهات فهي ما يشار اليه من جميعها ففي عرض هذا
محال وان لم يمكن شارك اليها فاذا لبست الصورة الجرمية بالضرورة وتخصصت واشير اليها فاي حيز يعرض لها ليس اولى من غيره
جميع متغيرات المظاهر والاوضاع التي اليها سوى من وان حصلت على صورة نوع لا يمكن تخصيصها من جميع اجزاء مكانه بحيث لا يكون آونا
ماء الحدير على خط مستقيم على زوايا قائمة ففيه لمكانه الاول محل امتداده او ما اقتضى سببا اتفاقي والخارج من جملة الاشياء لا
مخصص له فلا اولوية فلا حصول فيبين امتناع الجزء برهان آخر هو انا نفرض جسمين مجردين لاهما من الصورة وانواعها اما ان يكثرا او
مميز والكثرة دون المميز محال اذ لا يتصور ان يفترقا بما اشتركا من الهيولية ولا مميز ويتحدا باتصال او امتزاج وتركيب فيفرض الصورة
والاتحاد على غير هذا عرفت استحالته ووجوب بطلان احدهما دون الآخر ليس اولى من العكس فان امكن بقاء احدهما لزم منه تكون له

الاخر اذا بطلت اقسام البقاء فبقي البطلان برهان اخر هو انهما ان كانت مجردة لا يتصور تكثرها اذ لا مميز وان كانت واحدة فرض حصول
صورتين مختلفتين فيها ان قام احدهما حيث حل الاخر ما اجتمعا الا بجمع وان حل كل لا حيث حل الاخر فهي جنبات متغايرة ان انفصلت وانفصلت
عنها الصورة وقد افرضت دونها ولا يتصور وجود الصورة دون الهيولى فانها ان لم يكن مشارا اليها فليست بامتداد اذ كل امتداد لا بد ان
يكون له طرفان فيشتد الى جهتين فاذا لا اشارة اليه فليس بصورة وان اشير اليه من جميع الجهات ففي جسم او في مادة وقد فرضت لا كذلك
هذا محال ونقول كل ما استغنى عن المحل في حقيقة الاستغناء فلا يتصور عليه الحلول المبطل للاستغناء واستقلال القيام بنفسه فلو قامت الصورة
بنفسها لما احتاجت اصلا والثاني باطل فان كل صورة مما نحن فيه غير ممتنع عليها الحلول اذ لو امتنع في غير الصورة الهيولانية التي كلامنا فيها
فيكون المقسم باطلا والقسمة لما امكنت على نوع من الجسم امكنت على جنس الجسم الا لمانع فثبت الهيولى للكل فصل وليس كل واحد
من الهيولى والصورة علة للاخر فيدور وقد عرفت استحالة ذلك ولا الذي ولا واسطة فيلزم التقدم الدوري الممتنع ولا احدهما علة
للاخر فيتقدم على الاخر فالمتقدم يستغني في وجوده عن المتأخر اذ العلة والواسطة يتخصص لا مؤثر والمعلول وان لازم العلة
كان لنا ان ننظر الى العلة وحدها حاصلة دون مدخل المعلول ولا كذلك احدهما فلا علية فلا واسطة اصلا والانقسام الفصل
فحصل امتداد لا النفي او لازم صدر وجود ما يكون منطبعا بكليته فيه هذا خلف ومن اثبت تقدم الصورة بناء على استحالة المتبقية بالثبات
المذكور فبيّنا لانك تعرف ان الغيم اذا كان هو الثالث يجوز ان يقيم كل واحد منهما مع الاخر كما سبق التلويح الثاني في تناهي
الامتدادات اعلم ان كل امتداد موجود كيف كان يجب فيه النهاية وبرهانه انه لو كان امتداد غير متناه لامكن عن المتناهي جهة
بين حاصرين ونقيض التالي بين الصحة فالمقدم باطل ووجه اللزوم انه ان صح البعد الغير المتناهي لامكن ساقا مثلث خرجا من
مبدأ واحد ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اكبر كان امكان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة
الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه لعدم نهاية الانفراج
الصحيح الوقوع لضمه عدم نهاية الضلعين فينحصر الغير المتناهي من البعد بين الحاصرين وهما الساقان هذا محال واعلم انه اذا سلب
النهايات عن امتداد العالم كان مثل هذين الساقين واقسام الانفراج البرهان الثاني هو انه ان صح خط غير متناه لكان لنا
ان نقطع في الوهم قدرا متناهيا من بين اي نقطتين اتفقتا ونوصل بينهما حتى لا يقع ثلمة فيه فناخذ هكذا ونسميه جيم ونأخذه
مع القدر المحذوف خطا اخر ونسميه باء فان ذهب كل جيم وباء مع الاخر بلا تفاوت فتساويا مع التفاوت هذا محال وان وقع ج
وذهب ب فتناهى بالنسبة الى ب وما زاد عليه بالتناهي الذي هو ج وما زاد على المتناهي بمتناه متناه برهان اخر هو
انه ان صح اللانهاية في الاجسام كان لنا ان نفرض دائرة يخرج من مركزها خط غير متناه مقاطعا لخط اخر غير متناه والخارج عن المركز
يلزم المركز فاذا تحركت الدائرة فيتحرك الخط الخارج عنها من التقاطع الى المسامتة واذا فارقت عاد الى مسامتة الخط ثم الى
مقاطعته واذا سامت قبل المقاطعة الخارج من الدائرة ما يقاطعه لا بد من اول نقطة المسامتة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من
اخر نقطة وغير المتناهي له قبل كل نقطة اخرى وكذلك بعد كل نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية ويتبين وجودها فيبطل اللانهاية
برهان عرشي هو ان الاجسام والابعاد لو كانت غير متناهية لكانت فيها جنبات غير متناهية ونقط غير متناهية وكل حيث في تجزيء

متناهي

المتناهي بينه وبين كل واحد واحد من الجنبات الاخرى اما ان يتناهى او لا يتناهى فان تناهى ما بين كل واحد واحد من الجنبات
اي واحد كان مع اي واحد فليس فيه عددان من الجنبات المستغرقة لعدم النهاية قريب او بعيد اشتملت على اخواتها وما اشتملت
الا ويغيا متناه فالكل متناه وان كان بين جنبة وجنبة لا متناهي فقد انحصر عدم النهاية بين الطرفين الحاصرين هذا خلف التلويح
الثالث في صور اخرى واشارة الى حال المقدار والشكل اعلم ان الهيولى لا يكفي في وجودها مجرد الصورة الجرمية اذ لا جسم مطلقا فانه
لو حصل مطلقا لكان اما ان يقبل الانفصال والشكل وتركه بسهولة او بعسر او لا يقبلها اصلا وعلى اي حالة كان من هذه الثلثة على الاطلاق
يكون قد اقتضاها لانه يجب عليه فلا يتصور عليه غيره ومن الاجسام ما لا يقبل الانفصال كما سيتبين في التلويحات ومنها ما يقبل بسهولة
او بعسر فليس ولا واحد منها لواجب لنفس الجرمية فلا يمكن لها كون قبل التخصص المخصص الاول كصورة الفلكية والمائية والهوائية
مقومات لوجودها فحسبانه لم يكن الصورة مقومة لحقيقة المادة وتعلم ان الجسم يجب فيها النهاية فلا بد له من مقدار وشكل وهذا له
لا يقتضيهما نفس الجرمية او اجسام مختلفة فانها مكنة الاختلاف فالافتراق والجهة لا يتصورهم الحركة والاشارة في العدم والنهر ولا
بالعقد غير محيط القصور على حد واحد ولا باطراف محيط فتشابهها محيط ومركز وقد اختلفت من كثيرها مقامات فصل ولو احد
ليس فوقه جرم اخر فلا موضع له ويتعين وضعه بما تحته ولما تحته موضع ووضع به وهو متقدم على الاماكن العليه وعلى الحركات لا على الفلكيات
والحركات كما سيأتي التلويح الرابع في قواعد توجب لوازم الجرم وضابط معهارك فان تفرق بين ما للجسم من ذاته وما له من غيره ان تجرده تعلم
الى ماهيته دون غيرها من العوارض وتأثير خارج فاعل وتحكم انها يجب لها بدا انها كما يستدعي الجسم ومقدارا ما غير متعين ورسمنا فلا يجب
الى غيرها وما نسبتج اليها الامكان فلا بد من مخصص خارج كمقدار خاص ووضع خاص ومكان خاص كالقدرة اذ لو اقتضى النوع لا يتشرى في
الكل وليس كذا والشكل للجسم ليس كالمقدار فان المقدار بعمومه يقتضيه دون خصوصه والشكل بعمومه ظاهر انه مقتضى الجسم وتعلم ان الجسم البسيط
وهو الذي طبيعته واحدة ليس فيه اختلاف قوى وطبايع اذا خلي وذاته يقتضي ما يقتضي غير مختلف فلا يناسبه الاقتضاء من الاشكال الا الكرة
فان غير الكرة مختلف مختلف بالزوايا واحد من قوة واحدة في مادة واحدة وهو ممتنع فان شانه في الاشكال غير الكروي زاد الشكل على المقدار
الجسم يقتضيه بخصوصه ايضا الا انه يتوقف على الفاعل لافتقاره الى المقدار المستفاد منه فكل جسم اذا خلي وذاته يستدعي بخصوصيته نوعه
مكانا كالماء والهواء فيبقى البسيط يتعين مقتضى طبيعته في مركب ما يقتضي الغالب وما يتفق التركيب فيه عند تساوي المتجاذبات قيل ولا مركب
معك فانه لا يتصور فيه ميل الى مكان واحد من بسائطه ولا احد مشترك بين جميع البسائط وستعلم انه لا يتصور جرم عديم الميل مما عندنا
الى مكان طبيعي بحسب طبعه فصل الجسم المتحرك يحس فيه ميلا يدافع مانعه وليس هو نفس الحركة فان المسكن عند تسكينه يشاهد ميله
وقد يكون الميل من نفسه كالحجر عند العود الى المركز وقد يكون من غيره فيبطل ميل نفسه كحجر حركه قاسر الى فوق ويسمى ج تبرا لما منه والميل
القسري لا يبطل بما شاء اذ لا يبقى رجح لعدم نفسه لا يبطل المتحرك له لانه اذ لو كان كذا لما اسخر فيتعين انا يحرك فيه اجزاوه تفاوت
يتوهم الميل القسري المنقطع مدده شيئا فشيئا وهكذا الماء مستخرجا ومصعودا الى البرودة بتوسط النار ويوجب الهواء سخونتها برده
الى ان تمكن من الطبع وليس الميل هو طبيعة التي هي عبارة عن مبدأ الاول لكل تغير وثبات ذاتي للجسم فانها تبقى عند السكون الطبيعي وليس
الميل كذا فان الجسم اذا وصل الى مكانه الطبيعي لا ميل له اذ لا ميل الى ما هو فيه واما عنه فلان الطبيعة الواحدة لا تميل عن ما مالت اليه وكل ما كان

[illegible]

الميل القسري او يمنع كان امتنع لجسمه من قبول الميل القسري فكان الحركة بالميل القسري ابطأ واضعف ولا يتصور جسم عديم الميل فانه لو امكن جسم عديم الميل
لكان يمتنع عليه الحركة اما الطبيعية فلانه يجب ان يكون مع الميل واما القسرية فلانه لو حرك مسافة بقوة جرما عديم الميل ولنكن جسم مسافة ذو ميل
مثلها ولنكن باقي تلك المسافة فلا شك ان زمان حركته اطول لكثرة ممانعته فاذا فرضنا جرما مبدأه اقل من ميل باصلي بنسبة ما نقص زمان ج من
زمان ا ولنكن فيه حركة القاسر تلك القوة ايضا فلا شك انه في مثل زمان ا يقطع اضعاف مسافته حتى يكون قد قطع في زمان حركة ج مثل حركة
فيساوي حركة مقسورين ذي ميل وعديمه هذا خلف اذ يكون الفرض ان الجسم والاخر كان في زمان واحد وهذا ما اعوز مسافته من ج ينقص ميله
من ب ويحركه القاسر في مثل مسافة الاول فلا شك ان نقصان ميله من ب ينقص زمان حركته من زمان حركة ب فيكون نسبة نقصان زمانه
من ج على نسبة نقصان مسافته من مسافة ... هذا محال فالجسم اذا وجد على حالة لا يجب من ذاته ... فاذا وجد
النظر الى ذاته كان ممكنا عليه تبدلها الا المانع والحالة الممكنة ان كانت هي الوضع او الموضع لكان ممكنا عليه الانتقال منها ويمكن التوجه الى
الميل مخلص ... الجهات ليس بعض اجزائه بما هو عليه من الوضع والمحاذاة اولى من غيره فلذا وجب لذلك في شيء منه الا العلة فكان
الفلك ... لا موضع له ولا جهة فوقه ليتصور الميل المستقيم فيتعين الميل المستدير ولا ... والاجسام في الاشكال
وتساوت في المقادير ... الجرمية ... لا بد من قابل خارج والاتصال لا يقبل بنفسه المقدار والشكل والانفكاك بنفسه قابل
الوصل والفصل ... المادة ... فاتصال ... بنفس الجرمية
يقتضي شكله ومقداره ... ولكن لا ... على الكل مقدارا وشكلا فلزم من ذلك
ان لا يكون الجزء ما الكل ... من توقف المقدار والشكل على المادة ... وتقدم الصورة على المادة فان الاشياء ...
ما لم يتعين شكله ونهايته لم يتشخص ... فلا يقتضي سببا واعلم ان الصور المختلفة ... الجرمية
لتشابهت في الشكل وبطلان التالي ... التلويح الخامس في ان النهايات لا يتقوم بها الجسم
اعلم ان الجسم ينتهي ببسيط وهو قطعه والبسيط ينتهي بخط وهو قطعه وهو ينتهي بنقطة التي هي قطعه والنهاية هو كون الشيء ذو كمية لا يبقى
وراءها منه شيء اخر فالنهايات عدمية لا تدخل في حقيقة الجسم ... قد يعدم الجسم ... والسطح كالكرة يوجد بلا خط
الا عند فرض حركة كما يفرض فيه دائرة كالمنطقة ... وليس ذلك بواجب في السطح والخط كالدائرة يوجد بدون النقطة والمركز
يتعين عند تقاطع الاقطار وقبل الافتراض في الوسط ... واذا ذكر ... الدائرة نقطة ... كما قيل الجسم
هو المنقسم في الاقطار ... ان النقطة بحركتها يفعل خطا وكذا الخط سطحا والسطح جسما للتخييل والتفهيم والا
اذا فرضت هذه متحركة افترض ما يتحرك فيه فان قيل ان النقطة لا بد وان ... محلها شيء هو الجزء الذي لا يتجزى يقال ليس
من شرط العرض ان يساويه من المحل شيء والا ... فيهما وليس كذلك بل الصغر مع
الارض او الهواء حقيقة الكبير ... والحقيقة باقية فكان ينبغي ان يساويه من الهيولى شيء فكان لها في حد نفسها دون
المقدار مقدار وهذا محال فان قيل ... فمحلها منه لا ينقسم اذ لا ... الانقسام في منقسم وكذلك محل محلها الى الجسم فيلزم
فيه محل غير منقسم يقال ان هذه ... في المحل ... ان السطح ... موجود ...

فلا يكون

طول بالخط ومع العرض بالسطح وهما من الكمية بمعنى الاشتراك والنهايات العدمية من حيث عدميتها لا اعمق والكميات ما لم يشترط فيها الا ...
شيء اخر ... النهايات ... من سلب في مفهومها المورد الثاني في الجهة والمكان ... فيه ثلث تلويحات التلويح الاول
في الجهة اعلم ان في الوجود جهات بها يختلف الحركات بها فيقال تحرك الى جهة كذا دون جهة كذا ... اما اليها ولم يقصد
الحركات اذ لا اشارة ولا حركة الى غير شيء وليس هذه الحركة كحركة الجسم من السواد الى البياض فان ما اليه الحركة يتحقق بنفس الحركة ...
دون ما نحن فيه فان الجهة محصلة ثم يتحرك الجسم اليها ... والا اشارة ... ولا تنقسم الجهة لانه ...
فوقها جهة فليست هي الجهة في ذلك الامتداد ... فوقها جهة ... الاشارة والحركة الى القسم وفيه ...
وايضا ان فرض انقسامها ووصول المتحرك الى ... فيما منه ولم يقف ... الى الجهة ... الجزء ... على
التقديرين يصير جزء الجهة كلها دون مدخل ما فرض جزءا ... ثم الجهات المختلفة كفوق واسفل لا يحصل في خلاء او ملاء متشابه اذا
الجهات المختلفة لا يحصل ... اختلاف فيه ... في المتشابه ... ولا يحصل الجهات بجسم واحد ...
هو واحد فانه لا يتحدد به الا جهة واحدة ... امتداد جهتان ولا بجسمين ... محيط ومحاط ... في جهة
دخل احدهما في حد الاخر ... وان تباين وضعاهما فليس ... كل جسم ... الا الامتياز الجهتين
فالجهتان متحددتان دونهما ... منقول ... الوضع ... كل واحد منهما الى حيث ... وعدم الجواز على
الجهتين خصوصية ... وان جاز حركته ... فكل جسم يتحرك من موضع ... فرضته متحدد لها ... يتحرك منه واليه فيكون
قاصدا الى جهة حاصل دونه ... فيتحرك كل منهما الى حيث فيه الاخر ... وقد فرضنا ... محال فبقي ان
يكون المحدد جسما واحدا لا من حيث هو واحد بل من حيث انه جسم محيط ... والقرب منه بمحيط والبعد منه بمركزه والمحيط يعين المركز والمركز لا يعين
المحيط لجواز وقوع دوائر ... بالقوة على نقطة واحدة ولا يجوز ان يكون المحدد المحيط من جسمين مختلفين فان ... الاختلاف بجزئيه
انقسامهما وهو ... ولا يجوز ان يكون بعض المحيط جهة والاخر اخرى ... واحد لا اختلاف فيه ... على ما سبق في الجسم المتشابه
والجهات مختلفة في الحقيقة وايضا ... بالعدد دون النوع ... الاختلاف بالمركز والمحيط ... كذلك ...
نقول الجهات المختلفة ليس ... متشابه ولا من جسمين ... الى بعض ولا خارج له ...
ثم لو تحرك المحدد ... ثم صوب ثابت ولا جهة متعينة ولا حركة الى ... فيمتنع ... وان يكون في وسط ...
وضع كل واحد من المتحرك والساكن ... المحدد ... من الاشكال المستديرة تمهيد الجسم
الكائن الفاسد اذا خلع صورة ولبس اخرى ... عليه الحركة المستقيمة لانه ... في مكان المختلفة ... النقل
الى المكان ... ليس ... في مكانها فيكون قبل ... ذا المكان فيتحرك اليه ... على نوعها وان فرض ...
مكان ... والمجاورة ... المكان ... الحركة المستقيمة اليه فالمحدد
الجهات ... امتنع عليه الميل المستقيم وكذا كل ذي ميل مستدير لان الطبيعة الواحدة لا يقتضي توجها الى شيء والنفرة
عنه ... فليس بكائن فاسد لا ... الحركة ولا ... ذكرنا من وقوع الحركة في العدم ...

اذ لو كان القائم

اذ الحركة القسرية عند الخرق ان خالفت الاجزاء في الجهات المختلفة دون ممانعة فلها ميل مستقيم مختلف وان مالت الى الالتئام ايضا ففيها ميل
مستقيم وقد برهن ان ذا الميل المستدير يستحيل عليه ذلك والافلاك الثابت لها الميل المستدير لا تخرق لذلك ومن اقل برهان اثبات الميل
ان الجسمين اذا ... على راي بعض العلماء قال المشرك المستدير اذا شاركت اوضاعه يستوي الجرم بل اوضاعه ولا ميل عند الاستواء وبرهان الميل قد
نقد فان الضعيف من المانع عند قوة كبيرة قد يستوي مع عظيم المانعة والجرم الثقيل الذي لا يحركه ولا يمانعه الا كثير من الرجال
تقوى بمحرك او مانع واحد منهم اذا استقل ... سواء عند شدة القوة الزائدة عليه واعلم ان حجرين متساويين في الميل
اذا تحرك احدهما الى المركز وحرك الثاني قاسره بقوة ان الثاني الذي حركتاه اسرع لانضمام قوتين الى ميله ثم لو كان عديم الميل موجودا
وحرك ايضا الى المركز بتلك القوة حركتا بها الحجر اليسرى ... الحجر اسرع ... فاذا حركنا بالقوة المذكورة ... الى المركز
شدة على ما قلنا مع هذا الحجر كان ... على طريقته ... وليس كذا ... ولا يتحرك على الاستقامة
فليس بكائن ولا فاسد ومثل العنصريات محسوس ... التلويح الثالث في المكان وله امارات اربعة باتفاق
الجماهير الاول جواز انتقال الجسم عنه اليه بجزء والثاني استحالة حصول جسمين فيما يتعلق احدهما معا والثالث انه ينسب اليه الجسم بلفظ
في وما في معناها الرابع يختلف انه بالجهات مثل فوق وتحت ونحوهما وظن ان المكان هو الهيولى وقيل هو الصورة وقيل ما يستقر عليه
الجسم والامارات الثلاثة كلها ليس ولا واحد منها يجتمع فيه فليس شيء منها بمكان وفي الاولين يلزم ان يكون الجسم في احد جزويه هذا
محال وظن ان المكان هو الخلاء وهو امتداد يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة قائمة لا في مادة من شانه ان يملأه الجسم ويجوز ان يخلو
عن الجسم عند قوم ولا يجوز عند غيرهم والمجوزون لخلو الخلاء اثبتوه وراء العالم عند ... وعرفت استحالة اللانهاية فيه ...
محال لانه لو كان فاشغله جسم اذا احصل فيما اصغر منه في الاقطار كان لا شك انه يزداد عليه الخلاء المساوي لا كبرهنه ولا شك ان
بين الاجسام المتباعدة الخلاء اكثر من المتقاربة فله مقدار وهو كم فليس لا شيء فاذا قام بنفسه وله طول وعرض وعمق فهو جسم ...
بانا نقول انه يطابق الكم المتصل وكل كم طابق الكم المتصل فهو كم متصل اذ المنفصل لا يطابق المتصل والكمية المتصلة ... لها طبيعة
مستغنية عن المحل ما افتقر نوعها الى المحل اذ لازم النوع لذاته لا يفارق اشخاصه وافتقار شيء من نوعها يوجب افتقار كل
واحد فالخلاء ايضا له مادة فهو جسم وقد فرض لا كذلك هذا خلف ونعلم ايضا انه يقبل الانفصال الوهمي فلا بد له من مادة كما سبق
وان منع جواز الانفصال فيقال اذا احصل فيه الجسم ان لم يجتمع مع الخلاء فقد فرقه وتخلل وان اجتمع معه فقد اخل التداخل ...
بعدا واحدا بلا زيادة مقدار ولا يصير بعدان وحدة واحدة وقد عرفت الاثنان صار واحدا وايضا فنعلم ان الاجسام ممانع من
التداخل والتداخل هو ان يلقى احد شيئين بكليته كل الاخر فيكون لكل مكان جزؤه وهو بين الاستحالة ومانع الاجسام ليس الا
لكونها البعد فالجسم لا يجوز ان يلقى بعض الاخر ببعضه دون بالكل فليس الجرمية ولا الصورة ولا المادة فانها لو منعت ملاقاة الكل بالكل
لمنعت ملاقاة البعض بالبعض فانها مشتركة في الكل والبعض والثاني بالكل فكذا في المتقدم ولا يبطل ان البقاء الجسم ...
ذاته فان السطحين اذا التقيا دون الجسمين فلكل طرف الى الاخر وطرف الى الجسم فالسطح ذو عمق فصار جسما هذا خلف وعلى هذا لا خلاء القطع
والنقطة ولا التقاء في عرضي جسمين بذاتهما لعدم قوامهما بنفسهما فاذا ثبت ان المانع للتداخل البعد فلا يتصور التداخل في الخلاء ولا

في الخلاء

في الخلاء فبطل مذهبهم وايضا لو تحقق الخلاء لم يتصور فيه حركة وسكون اما الطبيعي فلعدم الترجيح والاختيار واما القسري فلانه بناء على الطبيعي كما عرفت
قبل ونعرف ان الحركات سريعها وبطيئها يختلف بما فيه الحركة فان الملأ الغليظ مانع الحركة اكثر من الرقيق فاذا فرض الخلاء فلا مانع اصلا فيتحرك
فيه الجسم بقوة مسافة ويتحرك في الملأ في مثل تلك المسافة ... المساوي لجسم في الميل فلا شك ان زمان حركة في اقصر لعدم الممانعة ونفرض ايضا
في ملأ منتقص غلظه من الاول على نسبة ما بعض زمان ... في مثل مسافتها ينتقص زمانه عن ب بمثل ما ... عليه فيستوي الحركة في
مانع وغير مانع هذا محال وهذا ما له دخل في برهان الميل وما يبطله ويقوى اجسام ثقال فذات تجاويف على الماء كالتفق والطاس وانما ذلك
لتعلق الهواء بالسطح الباطن وكذلك انجذاب البشرة في المحجمة اذا انجذب الهواء لضرورة عدم الخلاء وغير ذلك فالمكان هو السطح الباطن
الحاوي المماس للسطح الظاهر للجسم المحوي واجتمع فيه الامارات كلها والمحدد لا مكان ولا جزء له اذ لا جزء سوى المكان الا ان يعني
حيثية ووضعية قد تعين بما يجب فصل لا امكان عام لوجود عالمين كل منهما محدد فان الكرات لا يتماس دون فرجة فيلزم الخلاء
وان على محدد مستقيم ذو امتداد وله طرفان له جهتان فيستدعي محددا او فرقهما قليلا يحدد بين هذا محال ولا عالم ان تحت محدده واحد
كل باقي الاخر اذ لا مركز ان المحيط واحد فيحصل جهتا سفل فيحصل موضعان للارض وكذا للماء وبالحركة لا يجوز ان يكون في العالم
مكانان لنوع فانه ان اخرج منهما اما ان يميل الى كليهما وهو محال او الى احدهما ولا مخصص او لا يميل وهو محال وان لا خلاف فالاجرام
متراسة ... والمكان المحدد والبسائط كلها يقتضي كذلك فيتلى المحدد من كرات والاجسام منتظمة محفوظة مجموعها كرة واحدة وبعضها
ولكل نوع من الاجرام نوع من المكان يوازي ... المورد الثالث في الحركة والزمان واحوالها وفيه اربع تلويحات
التلويح الاول في الحركة وهي هيئة غير قارة بالضرورة او ترسم بانها خروج الشيء من القوة الى الفعل لا دفعة وهل ما امكانية ... او
وضعية كتبدل نسبة اجزاء الشيء الى الجهات ونسبة بعضها الى بعض ايضا بالجهات كحركة المحدد اذ لا مكان له ... وضعية والحركة جرم
على مركزه نفسه لا على ما يخرج منه فان الكل حركة ولم يخرج الكل من مكانه فهي وضعية او كمية فان الشيء قد يتحرك الى مقدار اكبر اما بزيادة الا
وينمو او دونها ويسمى تخلخلا او الى مقدار اصغر اما بنقصان الاجزاء وهو ذبول او دونه وهو التكاثف واما في الكيف كالجسم
من السواد الى البياض شيئا فشيئا والثلثة الاول مراتبها كلها حركة لوجوب ... والتعلق بالمسافة والتغير في الكيف قد يتصور ولا حركة كما لم
يتبدل بجزء او ... والحركة في تقسيم اجزاء ان يقتضيها شيء خارج عن الجسم ... وهو قسرية كاعلاء حجر او يقتضيها الجسم اما
ان يكون ابدا الى جهة واحدة وهي الطبيعية ... كحركة الارضيات الى الوسط او الى جهات مختلفة وهي ارادية كحركات الحيوان والحركة
طورا اخرى ينقسم الى ما بالذات كما يقبل الجسم بنفسه وقد يكون بالعرض وهو ان لا يقبل الحركة بنفسه بل بتوسط ما هو فيه كحركة القاعد في السفينة
التلويح الثاني في ان الحركة لا يقتضيها مجرد الجسمية ولا نوع منها اعلم ان الحركة لو اقتضاها نفس الجرمية وجب على انواعها فكان كل
جسم متحركا وليس كذلك وليس التحرك لصورة الجسم اذ جعل جسما ليس جعله متحركا بل فيه جعلان لا كما في السواد ولونه فلها فيه من خارج برهان
هو ان الحركة ذات ... عليها متجددة وليس الجسم كذلك وايضا الجسم متشابه فيقتضي المتشابه ولا شيء من الحركة متشابهة فلا يقتضيها
الجرم فصل ونعلم ان الحركة ليست طبيعية لجسم من الاجسام بان يقتضيها الطبيعة لان الطبيعة ثابتة والحركة غير ثابتة فلها علة لا
على ما مضى وايضا الحركة حركة الى شيء فلها مقصد ثم ما اليه الحركة اما ان يرجح وجوده بالنسبة الى مقتضى الماهية الجسمية او لم يرجح فان

بالجزم

لم تقتضيه الملائمة الحركة فاستوى طرفا نقيضه بالنسبة اليها فلا يتحرك بطبعها اليه وان نزع فاذا وصل لا يفارقه بطبعه وقبل الوصول كان
المفارقة لا بد انها بالمانع والا لا اقتضاء فلا نزع لانها لو طلبت الملائمة الحركة ومعها كل ما يلائمها فاذا تحركت اصلا فلا حركة طبيعية
وما حيث طبيعية ابتناؤها على مفارقة غير طبيعية وتفسر الطبيعة انه انها ما اقتضتها بل الطبيعة ووصولها الى كل نقطة غير ملائمة
هي جزء علة الحركة فيها فانا العلة جزء ثابت واخر غير ثابت ونعلم ان لا جسم يهوي بطبعه ابدا كما ظن ان الارض كذا لما علمت من وجوب النهاية
في الاجرام وان لا حركة طبيعية للجسم والمكان كذا ما كان الجسم جسم خفيف قد رمى من جبل او نحوه المطلع الثالث في الزمان ولنعلم
ان بين ابتداء كل حركة وانتهائها الى حد معين امكان حركة ابطا منها مبتدئ معها والاضرة لو لم تجيها الغاية [illegible] بعيدها وامكان حركة
سريعة يبتدئ معها وتنقطع دون الوصول الى الغاية وامكان حركة نصف هذه ونصف نصفها وهكذا ففيهما امكان متقدر
غير ثابت لما تقدر وتفاوت له النصف والسدس وكلما كان كذلك فكذا يتقدر وليس عدما محضا اذ لا امكن له مقدار واما عدم ثباته فلفوات
الاجزاء في منتصفها من مبدأ المسافة بحيث سرعتها ان يلحقها ابدا فليس مقدار هذا الامكان هو مقدار المتحرك ولا مقدار المسافة لامكان
ثباتها دون امكان ثباته وقد يتفقان في السريع والبطيء ويختلف مقدار امكان الحركة ومقدار امكان نصف الحركة دون مقدارها ولا يختلف
فيهما مقدار متحرك واحد وليس نفس السرعة والبطء فان السرعة والبطء يتفاوت امكانات نصفيهما وكليهما دون اختلاف السرعة والبطء ولا نفس الحركة
من حيث هي هي فانها موجودة مختلفان في هذا المقدار فكل مقدار نحو مقدار انه لا يتصور ثباته وهو الحركة فالزمان هو مقدار الحركة من جهة
التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان طريق آخر كل حادث بعد ان لم يكن له قبل قبل موجود لا يبقى القبل مع البعد لا كقبلية الواحد على الاثنين
فانهما قد يجتمعان فان حال الاكوان لم يجتمع مع الكون واذا حصل شيء آخر لم يكن حين كان هذا في حال كون هذا الكون الثاني فهو
قبله وكذلك ما بعد الثاني بعضها قبليات واجب التجدد ليست نفس العدم اذ عدم شيء قد يكون بعد ولا كذلك القبل ولا امكانه
ولا نفس فاعله ولا جوهرا ولا عرض ممكن الثبات لان هذه قد يكون قبل الشيء ومعه وبعده ولا كذلك القبلية وهذه القبليات لها متعدد
فان [illegible] قد يكون ابعد من قبل وليس مقدار امر ثابت نحو لا امر واجب التجدد وهو الحركة ومقدارها هو الزمان والان هو طرف الزمان
به يتصل اجزاؤه بعضها ببعض كاتصال الماضي والمستقبل ويتعين الان بشعور بدفعي او وقوع امر دفعي فيتعين به ان والاشبه هو
ان الحركة التي منها الزمان لا ينقطع لها اصلا فلا طرف لها بالفعل ولا يتصور ان يكون الانات متتالية والا لاد مقدار حركة
فصارت الحركة لها جزء لا يتجزى وذلك مح فانه ان فرضت حركة لا يتجزى واقعة في مسافة فالمسافة التي يستغرقها تلك الحركة ان
كانت منقسمة ففي كل جزء منها يكون شيء من الحركة فانقسمت وقد فرضت غير متجزية ولا يتصور ان يكون المسافة جزء لا يتجزى لما
التي ذكرت فبطل تتالي الانات والانات [illegible] فعند [illegible] الحركات لا يتصور [illegible] الاشياء [illegible] بين [illegible] انا نقول [illegible]
ساكن او متحرك ولا استحالة ان يكون متحركا فيقع حركته في الان [illegible] وليس يتحرك ايضا في الان اذ برهن على ان لا حركة دفعية
بل يلزم ان يكون جسما غير متحرك ولا ساكن [illegible] لا يلزم من عدم حركته وسكونه في الان خلوه عنهما في نفسه فالزمان ليس لقبليته منقطع اذ
لو كان له مبدأ امكان له قبل او كان له منقطع كان له بعد وكان قبل كله او بعد كله منه شيء وهذا مح وليس للزمان مبدأ لحركة مستقيمة
فان الحركات المستقيمة لا تذهب في جهة غير متناهية لتناهي الجهات والمعاود ولا بد لها من الانقطاع اذ بين كل حركتين مستقيمتين زمان

سكون

سكون وبرهانه ان الحركات ذوات الحدود اذا اوصل بها المتحرك الى حد يكون في ان الوصول موصلا بالفعل ثم يزول عنه كونه موصلا دفعة
وان بقي زمانا حتى يصل الى اخرى فان الموصلية غير ان صيرورته غير موصل وبين الانين زمان هو زمان السكون وليس الموصلية على زمانها
تقدم ذلك كما ظن الظاهر [illegible] اذ بينهما ترتب زماني والشيء على زواله لا يتقدم بالعلية ومبنى الكلام على زوال الموصلية دفعة لا على الحركة
والمفارقة اذ ليس فيهما اول دفعي والزمان قبليته لا يتقدم ابدا في من حركة غير منقسمة وهي الوضعية الدورية وبعض المحسنين لعله
[illegible] على المعلم الاول وعرض رمى اسفل الهواء فصادمت حصاة صاعدة فرقا بين حركتي الحصاة ان وقع زمان سكون يكون الحصاة
قد قاومت الرحى وهذا مح ولا يعلم ان الرحى لم يلحق الحصاة الا بعد ما نفذت من الهواء المتحرك [illegible] الرحى ويقع زمان السكون قبل
وصول الرحى واستحفظ الزمان باظهر الحركات وهي التي منها الحركة اليومية ويقدر به الحركات ونسبة الحركات نسبة خشبة الذراع
الى المذروعات وربما تقدر الزمان بما يقدر ويجري اخرى من نوعه كالقصبات وغيرها وقسم الزمان الى [illegible] وشهور وايام وساعات وقد
تقدر العدم كالسكون بالزمان بالعرض على انه موضوعه لو كان متحركا لتحرك وكان الشيء في العدد اما مبدأ كالواحد واما منه
كالزوج والفرد او معدود ففي الزمان ما يشبه كالمبدأ وهو الان واجزاؤه من الشهور والايام وما يعده الزمان ويقدره كالحركات
والجسم من حيث هو جسم ليس في الزمان بل لانه في الحركة وهي في الزمان والاشياء الغير المتغيرة اصلا كالعقليات والتي يتغير [illegible] ثبت
من جهة كالاجسام هي مع الزمان لا فيه ونسبتها مع الزمان المتغير الثابت هو الدهر ونسبة بعضها الى بعض اصطلح عليه بالسرمد [illegible]
من الحركة فاصل من الزمان المطلع الرابع في بعض احوال الحركة والزمان ونبين من طريق اخر ان الحركة ليس لها جزء لا يتجزى
فانه لو كان لها ذلك كان البطء والسرعة بتخلل السكنات والثاني باطل لتلك المقدم ووجه اللزوم ان الحركة الغير المتجزية اذا وقعت
في سريع وبطيء اذا شرعا معا وقطع السريع جزءا واحدا فالبطيء ان قطع اقل من جزء فانقسم او مثله فتساويا او [illegible] هكذا او اكثر من
جزء فصار اسرع من السريع فتسلل التفاوت وتوقف البطيء ليتحرك السريع وحدها ولا تخلل السكنات بين الحركات فصادمة ما يتخلل
السكون او يكون مقدار نحو زمان كل حركة يتخلل مثلا من زمان السكون مع ان هذا يستحيل [illegible] اذ لو كان كذا لكان سكون المتحرك
محسوسا فالحركة محسوسة مستمرة وزمانها اقل من زمان السكون ولا يجمع هذا عجيب ثم السهم اذا تحرك ينبغي ان يزداد حركة الشمس
المترتبة عليها بقدر زمان سكونها وهو ضعف زمان الحركة هذا محال وايضا توقف السهم في الهواء مع بقاء الميل القاسر ممتنع
فان الفاعل المتشابه يتشابه فعله واذ لا تخلل السكون فلا جزء لها غير منقسم ويمكن هذا ان لا جزء المسافة فان الحركة الغير المتجزية اذا وقعت
في مسافة غير متجزية فكل ما يفرض جزءا لها ان وقع فيها فاجتمعت الحركات متواردة مثلا على محل واحد باسمه عليه هذا محال
وان وقع كل جزء لها في كل جزء منها فانقسمت فصل وتضاد الحركات ليس بالزمان والمكان ومحل الحركة فقد يختلف فيها مثلا
ويتفق فيها [illegible] فالتضاد بالجهات فضد كل حركة هو ما قابلها على خط مستقيم فضد الصاعدة النازلة والمتيامنة المتياسرة والتي
يقابلها على زاوية قائمة ولا ضد للمستديرة اذ لا جهة لها المرصد الثاني في بسائط الاجسام وفيه مطلعات ثلاثة
المطلع الاول في اقسامها والاجسام البسيطة منها ما لا يقبل التركيب وهي المحددة وما معه لا [illegible] في ميله المستقيم وفي
المركبات لا بد من حركة مستقيمة لاحد الاجزاء الى مكان الاخر والا لا تركب واذا لم ينفك [illegible] لا يتصل بها ولا يتشكل

بشكل ما يسبق ومنها ما يقبل الشكل وتركه والتفكك اما بسهولة وهو الرطب واما بصعوبة وهو اليابس وكل كائن فاسد هو ذو ميل مستقيم
لا بد له من ذلك لانه ينفصل عن حيزه ويتحرك اليه بحيزه وما سوى الرطوبة واليبوسة من القوى المعدة للانفعال لا يعم الكائنات الفاسدة
وكل يعمى الى احد هذين وتركيبهما والقوى المعدة نحو الفعل بما يعم هذه الاجسام هي الحرارة وهي كيفية توجب عند الفكر حركة التي عن الوسط
من شانها التفريق والتحليل والتلطيف والبرودة وهي كيفية توجب عند الفكر حركة التي الى الوسط من شانها التسكين والتكثيف وقد
شوهد انفساء الحرارة للتصعيد والبرودة وخلافه تقتضيان على درجاتهما والحركات محصورة فيما هي على الوسط كالاثيرات
والتي ما الى الوسط ويقال للتي شانه ثقل والتي ما عن الوسط او اليه فلا يخرج من الحرارة والبرودة فاذا ركب كل من الفعلين مع كل من الانفعالين
حصل اربعة اقسام حار يابس وحار رطب وبارد يابس وبارد رطب واليبوسة باي الانفعالين امتزجت زادها خفة ارتقت فصل الاركان
الاربعة خفيف مطلق نحو اقصى الفوق كالنار وثقيل مطلق نحو اقصى السفل وهو الارض وخفيف غير مطلق كالهواء وثقيل غير مطلق
كالماء والارض اثقل من الماء لرسوب التراب والحجارة فيه ويدل على حرارة الهواء انفلاذه من الماء والزق المملوء من الهواء برسبه قسرا
في الماء ويطفو طبعا بين انما يطفو الضغط فقل الماء لا الطبيعة والبخارات والنار يتصاعد لجذب الهواء اياها والا لكان طفو الزق الضغط
فكلما كان الزق اكبر كان امنع للقسر وكان حركته ابطأ وشوهد على خلاف هذا وكذا انها يتصاعد ويدل على شدة مجاذبة الهواء سرعة
تشكله وانفعاله وهذه هي الامهات الاربعة يتولد منها ما يتولد وكيفياتها المذكورة هي امهات الكيفيات المحسوسة التي عندنا وهي مختلفة
بالطبع لا يستقر لجدها حاجب استقر الآخر وجعلها في الاطراف الجهم ولكل واحد من هذه صورة مقومة لماهيته نوعه ووجوده هيولاه غير
محسوسة تنبعث عنها الكيفيات المحسوسة والكيفية وقد يتبدل لا مع انحفاظ الصورة كالماء اذا سخن وتبخر او انجمد فان صورة المائية في البخار
والجمد باقية لانهما يرجع الى مقتضاها باول معاون والكيفيات المحسوسة كالحرارة ونحوها تشتد وتضعف بالمزاج والانضمام والصورة
جوهر ويستحيل ان مثلها لا يشتد ولا تضعف واذا قيل ان الماء الحار بارد فلا معنى بالفعل بل باعتبار الصورة المقتضية للبرد عند زوال
المانع والكيفية الخارجية اذا اشتدت تبطل الصورة ويعد المادة لما يناسبها من الصور فصــــل وهذه الاربعة ينقلب بعضها
الى بعض وعن انقلاب الهواء نارا انا نشاهد من المنافخات ان الهواء يمد النار بالانقلاب اليها والهواء الحار الذي منه
السموم المحرق واستحالة النار والهواء يحس من الشعل والشرر فانها يصير هواء وينفصل الدخان الذي كلما قرب النار وقل ولو بقيت
هذه النارية لتحركت الى مكانها على خط مستقيم على زاوية قائمة لانه اقرب الطرق وكذا الكل متحرك طبعا فاحترقت ما حاذاها
كذا وانقلاب الماء هواء نشاهده بالتصاعد من البخار الصاعد هواء لشدة الانحلال وانقلاب الهواء ماء نحو مما ركب على السطوح
الظاهر للطاسات والزجاجات المملوة من الجمد او المكثف بما عليه من القطرات ولو كان الترشح لما كان عند الكب ولكان الحار اولى به
لانه الطف واقبل للترشح وليس كذا نحو هواء يصفل بشديد برد فصار ماء وشوهد في بعض المواضع سحاب لم يبق من مرتفع احس
بكاثف وانعقد كله ماء وانقلاب الماء ارضا يرى في بعض المواضع مياه ينقلب بتحجر والحجيا ان احدث قبل الوصول الى الارض
ثم يستحجر في مجاريه في تلك الارض فيها قوة معدنية شديدة التأثير في التحجير وربما يكون بالحنطة فيظهر بالتلال وان صح انقلاب
بعض الناس حجرا كما رايناه في بلادنا اشخاصا وصورا اشكالها الانسان لا يحوزها من التخطيط تبنى على بعض احوال بعض الناس وعلى

قرب من مدينتنا شهود واشباح هيئات رجال ونساء وبهائم واطفال واثاث سوت بكادمه يغلب على الظن انها كانت قوالب انسية
وما يتعلق بها في بلد هذه القرية التي قد ظهر على قوم غضب الله عليهم وقد برد الدخان الممتزج مع البخار في الهواء شديدا فيستعد
لصيرورته بعض الاجساد الارضية كاشياء تقدمها الشهاب الصاعق من الصال وتحجرها بعده في ارض ديلم وصلت وغيرهما وقد نزل من
الهواء في بعض الازمنة مارا وعلى مائة وخمسين بطلة شيء كالحديد حكاه الشيخ الرئيس من زمانه وجعل الارض ما شاهده اصحاب
الكيميا المحللين للصلاب بمياه حارة تجربوها تنعقد لها صيرورة مشتركة تخلع وتلبس ولا ينقلب عنصر الا الى مشاركة في كيفية وان انقلب
الى ضده بالكيفيتين فمتوسطا لا انقلابا اولا التلويح الثاني في طبقات العناصر والعناصر على بسائطها قل ما توجد لها
طبقات احدها ما يقرب من المركز ويكون ترابا صرفا ووراءه طبقة هي طين لامتزاج المياه ووراءها الطبقة التي بعضها استولى عليها
الماء والرطوبة وبعضها انكشف للشعاع البحر والرطوبات فهو يابس والماء لا يوجد منه الصافي لمخالطة الارض ومياه الابخرات مرادة
او ملوحة لمخالطة اجزاء ارضية محترقة وكل ما لا يحلله الحرارة بارض فهو والمكان ينبغي ايضا ان يحيط بالارض الا انها قد ينقلب من الخالطة
بعضها من اليابس ودوام الحرارة عليها جرميا ارضيا يصير بعضها رتبغا وهي بوجب احدود في الارض فلا يمكن لها الانبساط وفي ذلك حكمة الله
وعناية على الحيوانات المحتاج الى التنفس وقد يحصل من انحزازات مياهها جبال وذلك احد اسبابها ولهذا قد يوجد في بعض الجبال
عظام الحيوانات والسمك مع ان الجبل قد يحصل من زلزلة فصلت قطعة على ناحية او رياح جمعت بهبوبها ترابا وعمرها وان
تراكمت فحجرت وكثير من هذا في بلادنا فوجدنا فيها انشعبة البيوت ولان الذهب والفضة والهواء ثلث طبقات الاولى ما قارب الارض
ومخالطه الابخرة المتصاعدة وهذه الطبقات منها ما اشتد قربه من الارض وانعكس اليها شعاع الموثر من سطح الشعاع ومنه ما كان ابعد
فبقي باردا والثانية ما فوق هذا وهو هواء صرف والثالثة ما خالطه الدخان والنارية والنار طبقة واحدة وهي اصفى العناصر فانها
سريعة احالة لما جاورها الى جوهرها والنار اذا اصفت فلا لون لها اعتبارها قرب من الشعل من اصولها ومن المصباح من الفتيلة
نرى هنالك ثلثة ينفذ فيها البصر فيظن انها خلت الحرق ما الاثر التلويح الثالث في اثبات الاستحالة في الكيف ان الاجسام
يؤثر بعضها في بعض اما بالمجاورة كالتسخين النار او بالملاقاة كاحراقها او بالمقابلة كاضاءة الشمس ودون ذلك لا مناسبة فلا يخلو ما يسخن
الحرارة بمثله الاول مجاورة جسم حار والذين خلوا ان الكيفيات حسر منعوا الاستحالة في الكيف وكرابات الماء لا يسخن بالنار بل فشت
فيه اجزاء نارية والحلبة والبرد هو صورة النارية وكذلك حجر ويبطل قولهم بالجمد المبرد ما حوله والاجزاء الباردة لا يتصاعد
والظرف المملو من الماء لم يخرج عنه شيء ليدخل الفاشي ايضا ولو كان كما قالوا لكان الماء الحار في مصفف كانية الحديد والنحاس ابطاء
نفوذا واقل من سخن فيما ضعيف كالخزف لان الاول امنع من الغش على شدة استحصافه والامر على خلاف هذا ولما كان القماقم الصابلة
يتشقق بل كانت ترتفع فالرفع اصون من الشق وقالوا ان المخلل بمخالطة اجزاء شيء غيره وكذا يلزم ايضا ما قلنا بل المقدار عرض لان
الجسم يتكاثف ويتخلخل وماهيته محفوظة السبب الثاني الحركة كما يرى من حال المحكوك والمخضوض والماء الجاري اقل بردا من الراكد وقال
هؤلاء انها تخرجه الكامن من النار نارا وحسبان ان الفضاء يخرج منه من النار ما يحرقه واذا كان وقوده تحت زجاج يجعله كانه نار وينفصل كثيرا
بالشعل ومن الحجر باسهل فالعاقل لا يصدق بكون مثل هذا ثم كنت في احوت مما ثبت بالكسر والقطع الظهر بالبطن ولو كان كما قالوا البرودة بالبطن

هذه الأشياء سيّما النابتات وانعقد باطن سهم الرصاص للذائب بالحركة وليس كذا وليس ذوبان السهم من حرارة الهواء اذ لا ثبت الشروط في انفاذ
التي هي اشدّ حرًّا ولانه لا يذوب عند الاستقرار في الهواء وهذا اولى ولا كما قالوا من حدبات اثار الى بالحيها فان النار من طبيعها البروز
والبرق لا خلاف فيها السبب الثالث الشعاع ويجب ان الذي اشتدّ ضوءه هو اقل الحرارة وليعتبر بالمراة المحرقة التي لها مقعر ينعكس الى مركزها الشعاع
عند مقابلة الشمس فيحترق ما قابلها وسل ايرها وزعم قوم ان الشعاع جسم لطيف ينبث في الاشياء ومنعوا الحرارة وكذبهم انه لو نزل من الشمس
كما ظنوا لكانت الشمس حارة والاولى لا يقبل البل المستقيم غير حارة ولا باردة ولعدم انفصالها لا رطبة ولا يابسة وليس من شرط كل مسخن ان يكون
حارًا واعتبر بما ذكرنا من الحركة وهي غير حارة في نفسها فان الامر ليس منها شعبة وعناصره منطاردة فلذلك الشعاع حيثما دار الا من الوسط
الى كما قالوا ولا ينعكس من اليابس اشدّ مما من الرطب فانه اولى مما هو بعكسه والحجر والكرة اذا احتدت لعنة ما يطل والمحال احوادى الشعاع
والمخرك على الاستقامة على قاعدة الزوايا لا كما يرى مختلفًا ولذا حل في الهواء وينتشى في الكل نقيض الثاني لنقيض المقدم فالشعاع عرض
يحصل في الاجرام عند مقابلة النير بتوسط جسم شفاف كالهواء وفي الصيف اشتداد الحر والضوء لشدة المقابلة وفي الشتاء ضعفهما
فصـــل والعناصر مطيعة للاشياء واظهر اثارها النير من نضج الفواكه وافادة الاصباغ ومد المياه وسنرهن على هذا في ما
بعد والهواء شفاف ولو كان ذا لون ما يأتي مبكرا لا انكار فلا يجب عليه الشعاع ومما يدل على ان الحر ليس من الشمس انه لو كان منها
كان ما هو اقرب اليها من الجبال الشامخة اشد حرارة وليس كذلك بل ما قرب من الارض المرصـــد الثالث في المزاج والتركيب
والاثار العلوية وفيه تلويحات ثلاثة الاول في حقيقة المزاج لتعلم ان المتزجات لم يبطل قواها والا لا امتزاج بل هو فساد والمزاج
كيفية متوسطة حصلت من كيفيات البسائط المجتمعة المنصغرة الاجزاء المتضادة المتفاعلة متشابهة في جميع الاجزاء وكل من العناصر
يفعل بصورته وينفعل بمادته اذ التأثير والتأثر مختلفان لا يتصوران من حيثية واحدة متشابهة وحركة الحجر الى اسفل حال اقتضائها
وقبولها هكذا واذا قيل انفعل الحر اذا اجتمع مع البرد معنى به حامله والمركبات من العناصر قد يؤثر بالمزاج كتبريد ما غلب عليه البرد
على حسب غلبته وسمي التأثير بالكيفية وقد يؤثر بقوة يتبع المزاج وهو اما ان يكون تأثيرها في جسم هو فيه واحد او يؤثر على
جهات مختلفة والاولى حصرها باسم الخاصية كجذب المغناطيس الحديد وكتأثير بعض السموم في الحيوان فان التأثير فيه اذ ثال
عضو اسرى الى جميع البدن ولو كان بالمزاج لكان البسيط التام الكيفية اقرب لتكس سورتها اولى به وليس كذلك والثانية هي
القوة النفسانية مع ان المركب قد يفعل بالعنصر كهوا بعض المواليد الى الارض وقد يحتاج النوع الى مزاجين كالانسان الى مزاج الدم
واخواته ولكل مزاج وقد يكون المزاج الثاني او الثالث مضاعدا اضاعها كالسكنجبين وبعضهم خص التركيب الثاني اذا لم يتم التفاعل
وتوسط الكيفيات فيه باسم المركب وليس تساوي الاجزاء شرطًا في المزاج فقد يغلب القليل في المزاج على الكثير فالعناصر ينضبط
بقليل من الربح المنفر الذي استحكم عقده في النحاس المكلس كثيرًا من النحاس واذا قيل مزاج كذا معتدل لا يعنى به المعتدل المطلق
بل على ما يناسب كل نوع بحسبه وفي المزاج لا بد من تصغير الاجزاء بالتحليل ليلتقي اكثر كل اكثر الاجزاء فان الصلبين لا يلتقي كل واحد منهما
من الاجزاء ما يلقى الماء من اللبن عند الخلط ولا يتوهم التداخل اذ لا شرط فيه ملاقاة الكل بالكل فالمزاج يحتاج الى الكسر سطوح
واجزاء الكسر الذائق فصـــل كل واحد من العناصر حالة التركيب يحمي لا اسطقس كالهواء للمواليد وكل اذا استحال الى غيره

يتزع عنصره كالهواء الى السحاب واذا قيس الى جميع العالم يتزع كنسبة ان الحرارة والبرودة كلّ منهما اذا غلب على شيء قد يشتد تأثيره او لا ثم يضعف
لا ينبعث الا عن ضده ما ظهر فيمكن عليه فيشتد تأثيره فيه فاذا اعتصت الكلية المنتشرة بأثيره فيضعف ولكل ما على الظاهر اشتد بخلافه في الباطن لان القوة
الباردة او المنجمدة يقتضي قوتها التي كانت على الكل عند مصادفة الضد على الباطن فيشتد اثرها فيه التلويح الثاني في الاثار العلوية اعلم
ان الحرارة من الشعاع وغيره تحلل وتصعد ما من الرطب يسمى بخارا وما من اليابس يسمى دخانا وان لم يكن اسود كما هو المسمى به عند العامة وصعد
البارد على الشدة لطفها البخار اذا انتهى الى الطبقة الباردة فيصيره البرد فيتكاثف ويتعقد سحابا او ينزل مطرا واذا اشتد على السحاب برد
شديد قبل نزوله مطرا هبط كالقطن المحلوج وهو الثلج وان كان عليه البرد بعد القطر وتشكل القطرات واصابه بعد ذلك فهو البرد الى ان
فصل منه فيه كما في الربيع والخريف صعود بعيدا وتجمع وتوابه بتبعض الحركة فيسنه واما نقلها من البخار قبل صعوده كثيرا وصرفه يرد قبل ينزل خلالا
كان البرد اشد ينزل مثل ثلج دقيق ويتحلل كثير من البخار الى الهواء سيما ان ارتفع اشد وما قرب من البخار المتكاثف من الارض مثبتة ابيض
ضبابا والبخار كلما كان اللطف كان اشد قبولا للجمود ومن ذلك ما يشاهد في الحمامات من انعقاد الجمر في مظلة وعودها قطرات برد وكثيرا
ما يتحول الماء في البلاد الحارة ثم بردت ليلا وقد يحكى المطر من ضرر بخارات كثيرة لغلبة البرد على الهواء والهواء المثل بالنسيم الذي
قد يحيط منها قوس قزح والهالة وغيرهما اما الهالة ففي انعكاس البصر من الغيم الرقيق الى النير واجزاء الغيم متراصة كالمرايا المجمعة على شكل
دائرة فترى الهالة كانها دائرة وعلمنا قاعدة اعلم ان الصغير من المرايا يرى فيه لون الشيء دون تمام شكله وفيه اللون لا يرى فيه كون الشيء
تاما والصور لبست في المرآة والا لما اختلف رؤية الشيء فيها اذا تبدل موضعه والمرآة والشيء بحالهما والهالة ايضا هكذا يتبدل الرؤية
باختلاف المواضع وقوس قزح من انعكاس شعاع الشمس الى البخارات الرطبة ولا يتم دائرته لانها لو تمت وقع منها شيء تحت الارض وقوس قزح
من يشاهد يكون الشمس خلف قفاه ان شرق القوس فهي مغربية وبالعكس وهي كالقطعة للدائرة وعند الاستواء قل ما يقع ولا يقع
في دائرة صغيرة والدخان ما رجع منه لغلبة البرد عليه شيئا او لم يجد وكل رجع بمصادمة الهواء الدائر بحركة الفلك كان يرد بعضا ذا دائرة
سهام على جهات مختلفة ويحامل على الهواء وحركة فيحصل منه الريح الدوار المسمى زوابع وقد تكون الزوابع من مقابلة ريحين مختلفين بعصف
وقد يصادف فيها فتديره في الهواء ولست وما احتبس من الدخان في الغيم بطلب مخلصا الى فوق او بقي فيه الحر او الى تحت لغلبة البرد بان يكون
البخار والدخان اضاعدا معا مزجين فانعقد البخار سحابا واحتبس فيه الدخان فيتخلل وترنمأ بكبره وجد موادّه فيصعب تخلصه فيقاد الغيم بقوة
فيرقه فيحصل من شدة حركته ومساكنه صوت عظيم هو الرعد ومن لوطئه كثار به هي البرق وقد ينفصل الدخان مشتعلا ان كان
اغلظ فهو صاعقة تحرق الذهب الكبر ونحوه والبرق يرى قبل الرعد لان الصوت لا بد له من حركة الهواء ولا حركة دفعة فيحتاج الى زمان
ولا كذلك الرؤية على ما يتبين فيرى حركة القصار ويسمع صوت الدق بعد زمان والدخان استحر صعوده يصل الى كرة النار فيشتعل فاذا
انفصلت مادته الى الارض يرى الاشتعال منتهيا اليها فان تلطف بسرعة انقلب نارا فيرى كأنها انطفأت وان لم يتلطف بسرعة وبقي
زمانا ودار مع النار الدائرة بموافقة الفلك كان منه الشهب ووقوف الاذناب هي اشتعل وظهرت منها علاوة ما جعلها ملتفا في الهواء فان
استحكم لغلظ المادة ظهرت علامات سود وقد يحدث من نقية مادة الشهب النجوم مع انه قد يكون ايضا من صعود الريح على الارض غلب عليها
نارية والاحمرة والادخنة ما يخرج منها عن الارض وفيه تقبب فريح فيها هواء وبخار ودخان وعبد بها الاحمرة والهواء فيصير مادة قالوا فوة

وقد ينفجر عيناً ويجري على الولاء لضرورة عدم الخلاء وليس الهواء يدخل بين ما يخرج وما لا يسعه وما الى المدد من العيون بركة وما العيون
الآن اجزاؤه مبتدءة او الأرض واحدة لا يحتاج الى مقاومة حصلت منه القنوات وماء الآبار ايضاً مما قلنا الا انه ليس يجري مدده
يصل الى الابخرة على الأرض واما الادخنة وكذا بعض الابخرة اذا لم يجد مخلصاً زلزلت الأرض وربما خسفت وقد تخلص ناراً ويحصل
منها عيون حارة بل قد يكون تحت الأرض ثقب واسعة ومواضع مثل المغارات فانها قد تنهد مقابلها من الجبال والابنية وقد يحدث الزلزلة
في موضع تحته قلل جبل انهدت من سقوطه الزلزلة في ناحية القرى فصل ويحدث من العناصر الأربعة المواليد الثلاثة النبات والحيوان
والمعادن التعليم الرابع في المعادن فان الغيم المتخلص من البخار والدخان المحتبس في باطن الجبال والأرضين يمتزج على ضروب
بحسب اختلاف الأمكنة والدخان والمواد فيحصل المعدنيات اما الأدخنة المحتبسة اذا غلبت يتولد منها جواهر غير منطرقة ولا ذائبة
بالنار ومعها مثل النوشادر والملح والنوشادر وقد يحصل من بخار الاحرق بالتصعيد والملح قد يحدث من الكلس والرماد بان يطبخ في
الماء ويصفى حتى ينعقد ملحاً والنوشادر يقرب بكونه من الملح الا ان النارية اكثر وما غلب فيه البخار على الدخان وانعقد انعقاداً
انعقاداً ما كان منه جواهر غير منطرقة عسيرة الذوب كالبلور والياقوت ونحوهما والكبريت يحصل من بخار امتزج مع دخان وهذا
امتزاجاً ما حتى حصل فيه دهنية والزيبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجاً محكماً لم ينفصل عنه واذا امتزج البخار والدخان
امتزاجاً اقرب الى الاعتدال كان منهما الأجساد السبعة كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاصين وابو الكل هذان الزيبق
والكبريت ولهذا ما يرى من الزيبق منعقداً في الكبريت فيما اذيب منها في المعدن الذي لا اعرف انه يصير ذهباً والذي يحقق فاحد هذه
على حسب الحوادث ويختلف باختلاف مادتي الزيبقية والكبريتية وغلظهما واختلاطهما وغلبة الكيفيات وعند ذوب هذه يميل الى
التصاعد الجزء اللطيف ويمنعه الغليظ بتمادهما يحصل من ذلك حركة دورية في الذوب والمنطرق ويصعب تحليله لغلبة
الارضية فيه كالرصاص والطلق وقلة المائية والدهنية فهذه ونحوهما مما يصعب فانه كبرادة الحديد اذا شوي بالزرنيخ او الكبريت
مراراً اسرع اليها الذوب وما يذوب ولا ينطرق كالزجاج لغلبة ما ينبر وقلة دهنيه وارضيه وما ينطرق ويذوب فالدهنية المحفوظة
الغير المانعة من الانعقاد والمائية الحارة وما يشتعل فيه النار ففيه غلبة هوائية او نارية وكل ما يعتقد بالحر ففيه البرد وما ينعقد
بالبرد ففيه الحر والحجارة يتكون من طين طبخته الحرارة المرصد الرابع في النفوس وفيه موارد ثلاثة المورد الأول
في النفس النباتية انه يشاهد من النبات احوال مثل النمو والتغذي لو كانت لجرميته او لصورة عمت لعمت ايضاً وليس كذلك فان الذي
يقبل من واهب الصور من صورة المزاج وهي لما تم ما للمعادن فتلك الصورة هي مبدأ الأفاعيل المنبعثة من غيره وما لم يحصل الأشخاص
النباتية ونحوها وقد يوجد على كمالها الممكن والأكثر لا يحلل منها شيء ولا على جهة لا يلحقها فساد والعناية الالهية سوف تعرف انها تبقى
نوع ما لا بقاء لذاته فيما اعتبار هذه احتاج النبات ونحوه الى مبادي افعال ثلاثة فالقوى فيه اما ان يكون قوة متصرفة في مادة الغذاء
المحيلة الى شبه جوهر المغتذي لبدل المتحلل من اجزائه وهي الغاذية او يكون قوة موجبة لزيادة في اجزائه على تناسب طبيعي في الأقطار
لا كيف اتفق حتى يبلغ الى غاية ما فيه من مقدار وهي النامية او قوة تركيبية اجزاء فضلة من المادة لتكون مبدأ الشخص آخر وهي المولدة
وهذه في بعض النبات يتعلق بشخص واحد وفي بعضه كالنخل والحيوانات ايضاً يتعلق بشخصين في احدهما مبدأ الفعل وفي الثاني

مبدأ الانفعال

مبدأ الانفعال والمولدة يستخدم الغاذية والنامية والنامية مستخدمة الغاذية ويخدم الغاذية قوى اربع الجاذبة اذ لا بد لها من قوة يجذبها الى الغذاء
الهاضمة اذ لا يتعقب الى قوة تحلل الغذاء المستعد لقبول تصرفها والثالثة الماسكة اذ لا بد مما يمسك ليتصرف الهاضمة تصرفها والرابعة الدافعة لما لا يقبل
الشابهة والدليل على ان الغاذية غير القوتين تفاوتهما بعدهما الى حين الأجل والنامية غير المولدة لوجودها دون هذه الباقية بعدها وفي الحجر
من الثمار المعوزة يخلف هاتين المورد الثاني في النفس الحيوانية واذا امتزجت العناصر مزاجاً اتم مما سبق من النبات قبلت كمالاً اشرف
من كماله وهي النفس الحيوانية وحد النفس على ما يعم الارضيات هي كمال اول لجسم طبيعي آلي وقيمة الحيوانات الارضية بقواهم من شأنه ان يحرك
واحترزنا بالطبيعي من الصناعي وبالاول من كمالات ثواني كالعلم وغيرها من الافاعيل واللوازم وبالآلي عن صور العناصر وهذه النفس تستعمل
القوى النباتية ويخصها قوتان مدركة ومحركة والمحركة اما محركة على انها باعثة او على انها فاعلة والباعثة هي القوة النزوعية الشهوانية كانت
او الوهم او النفس بحال الادراك لها على البعث الى طلب وهرب بحسب الدواعي وهي ذات شعبتين شهوانية وهي الباعثة على التحريك الى جلب اشياء
ضرورية او نافعة نفعاً ما طلباً للذة وغضبية وهي الحاملة على دفع وهرب مما لا يلائم طلباً للغلبة ويخدمهما المحركة على انها الفاعلة وهي قوة
تنبعث في الأعصاب والعضلات من شأنها ان تشنج العضلات لجذب الأوتار والرباطات او ترخيها وتمديدها والمدركات على قسمين ظاهرة
وهي الحواس الخمسة منها اللمس وهي قوة منبثة في جلد البدن كله من جهة ما انبث فيه فيدرك ما يماسه ويؤثر فيه بالمضادة كالكيفيات الأربعة
والخفة والثقل واللاملاسة والخشونة والصلابة واللين ومنها الذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم
الأجرام المماسة المخالطة الرطوبة العذبة التي يتحلل الى الطعم الوارد ومنها الشم وهي قوة منبثة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي
الثدي مدركة للروائح بتوسط الهواء المنفعل والبخار من جرم ذي رائحة ولولا انفعال الهواء ما ادرك من الأبخرة رغما ما وصل الى ما يدرك من
وصول الرائحة ومنها السمع وهي قوة منبثة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ هي تسمع الأصوات بتوسط الهواء والصوت انما هو تموج
الهواء القلع او قرع فينضغط منه الهواء بعنف فينتهي تموجه الى الهواء الراكد في الصماخ ويموج بشكل نفسه فيقع على جلدة مفروشة
على عصبة مقعرة كمد الجلد على الطبل فيحصل طنين فيدركه القوة وتموج الهواء كما يرى من دوائر الماء لما وقع فيه والصدى انما هو
انعطاف الهواء الصادم بجبل او غيره من حائل ارضي وهو كرمي حصاة في طاس مملوءاً فيحصل دوائر مترادفة من المحيط الى المركز ومنها البصر
وهي قوة مرتبة في العصبة المجوفة مدركة لما ينطبع من الصور في الرطوبة الجليدية بتوسط جرم شفاف ومن ظن ان الرؤية لخروج شعاع
من البصر يلاقي المبصرات غلط فانه ان كان جسماً فكيف ينبعث من العين ما يلاقي نصف كرة العالم ثم ان انفصل ندفع الهواء آخر قرى
الأفلاك حتى ينتهي الى الثوابت هذا محال وان انفصل فلا مادي ثم حركته ان كانت طبيعية لكانت الى جهة واحدة وليس كذلك
وان كانت ارادية فكان لنا ان نغمض انشباح التحقيق فلا نرى شيئاً وليس كذا ولو كان كذا لما اختلفت الرؤية بالبعد والقرب ولا اختلف
عند هبوب الرياح وركودها لما ذهبت الهواء وكان ما تحت ما نفذت ذوات لون احق بان يرى مما في الزجاجات الصافية لسهولة النفوذ
وكنا اذا نظرنا الى الكواكب ما رأيناها دفعة بل كانت تختلف على نسبة قربها وبعدها والتالي في الكل باطل فكذا المقدم وانما يرى
الأبعد اصغر على قاعدة انطباع الشبح ككرة الجليدية وظاهرات مقابلة الكرة بالمركز فاذا فرض سطح مستدير كقرص قابلها يخرج
من الجليدية اليه خطوط على شكل مخروط ومن منتهى الخطوط على جوانب القرص يحصل زاوية ومنها الأشكال متضايقة الأعالي

[illegible]

من الجليدية دائرة صغيرة على قدرها فكلما ازداد القرب بعداً ازداد الشكل المخروط الذي مبدأه العين وقاعدته المرئي طولاً فازداد
الزوايا ضيقاً فاشتد صغر الدائرة القائمة مقابلة لأجزاء الحدقة وهكذا الحال في باقي الحواس الجزئيات اللمس والذوق وهي ما ورائها قد يوجد في
بعض الحيوانات فصـــل والقسم الثاني من المدركات هي الباطنة من القوى ومجموعها خمسة وهي تنقسم الى ثلثة اقسام قسم هو مدرك
للصور الجزئية والأول منه الحس المشترك ويسمى بنطاسيا وهي قوة مركبة في التجويف الأول من الدماغ ومبادي عصب الحس يجتمع
عندها صور جميع المحسوسات فتدركها ولولاها ما كان لنا ان نحكم ان هذا الاصفر هو هذا الحلو الحاضرين على سبيل المشاهدة ولابد
للحاكم من اجتماع الصورتين ولا يكفي الحس المنفرد بواحدة وقد ترى من النقطة الجوالة بسرعة دائرة والقطرة النازلة خطاً مستقيماً على
سبيل المشاهدة والمدرك بالبصر ما يقابل وما قابل الا نقطة فقطرة فموجب هذا ان يكون في موال اليه يؤدي اليه البصر ويبقى فيها ما
ادى اليه كانه مشاهداً الى ان يتصل به الابصار الحاضر فارتسم خطاً او دائرة والثاني الخيال وهي قوة مرتبة في آخر التجويف المقدم يجتمع
فيها مثل جميع المحسوسات ويبقى فيها بعد الغيبة عن الحواس ويسمى بنطاسيا وهي خزانتها وعلماء قوة القبول هي غير قوة الحفظ فرب قابل النقش
كالماء لرطوبته هي بشرط صحة القبول لم يحفظ لعدم اليبس الذي هو شرط الحفظ وقسم هو مدرك المعاني والتصديقات الجزئية منه
القوة الوهمية وهي قوة مرتبة في آخر التجويف الأوسط من الدماغ يدرك المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات ويحكم احكاماً
جزئية كادراك الشاة معنى في الذئب وكالحكم بان الولد معطوف عليه ومنه القوة الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف الأخير من الدماغ
لحفظ الاحكام الجزئية جميع ما حكم به الوهم ونسبتها اليه نسبة المصورة الى الحس المشترك فهوتان للصور الجزئي مبدأ وخازن وقوتان
للتصديق الجزئي مثلهما وقسم آخر يدرك تركيب الصور بعضها ببعض وكذا المعاني ويركب المعاني بالصور وبها العقل والادراك وهي
التي تسمى متخيلة عند استعمال الوهم ومتفكرة عند استعمال العقل وربما استعار عليها بالوهم وهي قوة موضوعة في التجويف الأوسط
من الدماغ عند الدودة من شأنها التركيب والتفصيل وهي مرض الحيوان مركباً من اعضاء الانواع المختلفة وخلقت متحركة دائماً
لا يسكن نوماً ولا يقظة وبها تقتنص الحد الأوسط وهي الحاكية للمدركات والهيئات المزاجية وتنتقل الى الضد والشبيه ولكل من
هذه الآلات روح يختص به وهو جسم حار لطيف حادث من لطافة الاخلاط على نسبة محدودة هو حامل القوى المحركة والمدركة
ويجري الى الاعضاء عن كثافتها ومنبعه القلب وكذا الانبعاث يسمى روحاً حيوانياً والمتصاعد منه في الشرايين الى الدماغ
الصائر معتدلاً بتبريده الفائض الى الاعضاء المدركة والمحركة منبثاً في جميع البدن يسمى روحاً نفسانياً والصاعد الى الكبد في الاوردة
التي هو مبدأ القوى النباتية يسمى روحاً طبيعياً والرئيس المطلق هو القلب ولو كان الدماغ عنه اخذ منه بل مبدأ الروح كان كبيرا
الحرارة المفتقر اليها في التسخين والتلطيف فلما كان باردا رطبا ولا يشتغل بانعام فيها افعال القوى التي فيه فراى جالينوس
باطل والذي شد طرفيه عصب يجد فيه وقد لا يتألم المجروح وضرب ومن اخذ بعض عروقه بحيث يجري جسم لطيف فيه ويرجعه عنه
وهو الروح اذا وقعت شدة انقطع الروح فبطل عنه الحركة ولولا لطفه ما يسري في شباك الاعصاب والعظام والهادي للناس الى
اختصاص كل قوة بالة الانعام في الخلل والصلاح والفساد والمرشد الى الغاير بقاء بعض دون بعض تكملة لو كانت النفس مجردة
المزاج وقد عرفته لكانت هذه الافاعيل اسماً بها في البسائط التي لم تنكسر صورتها او واحدها اولى اذ ليس فيه الاوسط مقتضى البسائط

كيف يكون

كيف يكون النفس مزاجاً وهو مما يكثر من التحريك ويتغير عند النفس الى الضد فانه يدرك ما النفس الحس المتضادات على الالتئام الحافظة للمزاج
كيف يكون هو المزاج المحفوظ بها المـــــورد الثالث في النفس الناطقة وفيه مقدمة واربع تلويحات اليس انك لا تغيب عن ذاتك في حالتي
نومك ويقظتك وصحوك وسكرك ولو فرضت نفسك مخلوقاً دفعة على كمال من عقلك وما استعملت حستك في شيء منك وجزئك منفرج على الاعضاء
ذو ثبات في هواء طلق غفلت عن كل شيء سوى انيتك فالاجسام والاعراض التي لم تحصلها بعد لا مدخل لها في ذاتك التي عقلتها دونها من غير مخالج
الى وسط ودليل وشعر جري فعرفتك انها ثلث وانها غير جرمية مترقية بين عرفت ثاني بهذا الفعل فهو وسطح في فرضك جعلت عرياً عن فعلك
فاذاً وساطته بين هذا العرض فعل فهو وسطح هو نزلك فعل بل انما هو خطر اذا وضعتها وصفت ذا الخطر وراها معلوما قبلها لانها هو ذاتك
ذكر عن شيء كل جسم وعرض فيه من بدنك وجزء مشار اليه من جهتك بانه هو وكل مشار اليه من جهتك بانه هو مغير عنك على انه غير كالك
وجزئك فكل جسم وعرض فيه مغير بكذا فاذا اقتربت فلا يكون مجموعها لعدم جزئيتها الك فذاتك غير جرمية اصلاً ولا جهتية ذكر تنبيهي
اهابل ان قد ورث شد له وديب بقاء امثك وكذا الحمل وحظك فلا مدخل لها فيها وقد عقلتها مع غفلتك عن قلب ودماغ وكبد فانها
معلومات بالتشريح وقد يخطر بالك ما ذات منها في كل عام مرة او مرتين وانهت فيعارب عن امثك فلا مدخل لها فيها في العقل لابقو سهما
ذات وراء الجميع انها ذات طال ما ذهل عنها الغافلون هي جوهر لا بأس ان تنسبه النفس الناطقة وهي التي قد افلح من زكيها وقد خاب
من دسيها فاعرفها ولا تكونن من الذين نسوا الله فانسيهم انفسهم ذكر اخر لو لم يتحلل من بدنك شيء وانت الغاذية بما انت لزاد
عظم بدنك كثيرا جدا على ما عهدت سيما عند وصف النامية واذا ثبت التحلل وديت عكوف الحرارة على التحليل والتنقيص وغيرها من
الاسباب انت في كل سنة ذات اجزاء او ذات مستقص اسمها ام هي ذات لا يتحلل فهي غير متجزئة بنفسك فاسنانها شعلة ملكوتية لا صوت
تعالت عن انطباع مادة وان يكون نفس المزاج بين واما النفس التي انا مسنه مستهلك مضت ربعين الا الى لها الذكر الاخر
كن اسلك في حيوانات اخرى كالفرس مثلا فان تحلل اجزائه بين ايضا ثم ان كانت نفسه كما قيل منطبعة امعى فروح متحلل شيئا
فشيئاً على توالاً وهي في حضور ولا بد فيه من التحلل او شيء ما من بدنه كذا فيكون في كل عام اول الى هذه السنة ممتنع التقابل كل
اسبوع فرس متجدد والحدس يحكم ببطلانه او فيه عضو ليس الحرارة عليه سلطنة بالتحليل والمحض فليس بعنصري ولو نقص العضو
لنقص ذات الفرسية ام هي نفس كما انت سمعها لدرج فيه مسائل فانظر معينا التلويح الأول في شرح لها وقواها وبعض
احوالها وبعدها على ما يتم الانسانية والفلكية انه جوهر ليس من المادة ولا يفهم من شأنهما ان يحرك الجسم ويدرك الاشياء وكذلك هذا فان ارث
تخصصهما بالفلك فنفسه بالفعل او بالانسان فتقيدها بجواز الفعل والقوة وتقسم قواها الى نظرية وعملية وكل منهما يسمى عقلا وان كان
العقل يدق على التصورات والتصديقات النظرية وعلى غيرها فالفاعلة قوة محركة لبدن الانسان الى الافاعيل الجزئية على مقتضى اراء
يخصها اصطلاحية ولها نسبة الى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك والخجل والبكاء ونحوها ونسبة الى الحواس الباطنة وهي استعمالها في استخراج
امور مصلحية وصناعات ونحوها ونسبة الى القوة النظرية ومنها يحصل المقدمات المشهورة والعلية هي التي ينبغي ان يتسلط على سائر قوى
البدن ومن موجبات الشقاوة والبعد عن الباري جل شأنه انفعالها من القوى وتسلط القوى عليها فالنفس وقوى البدن كل منها
ينفعل عن الآخر ولولا الانفعال ما كان بعض الناس اشد غضبا ونحوه من الملكات وانت اذا فكرت في جبروت ربنا الاعلى وكبريائه والكرم

[illegible]

من ملائكته الذين هم انوار واشعة بجلاله او محت من صحيفة الهيئة ايه بشر الى الملكوت او الى المعاد والمشرى الى الله الحق بقشعر جلدك
ويضطرب اعضاؤك انما هو نور يقذف في نفسك وانعكس الى هيكلك فانفعلت القوى عن النفس بين هذه القوة ان كانت عرضا فكيف كان
لدرتبة العزمات بل كان من قبل شوق وارادة او جوهرا فالنفس هيولى انطبع فيه صورتان نظرية وعملية وما احدث الاذان وهذا يتدرج قبل
ان النفس نوع تحت الجوهر فلا فصل بالضرورة وكلما كان كذا فلا عجب ان يكون فيه جهتان احديهما هي الوجه الذي الى المبدأ وربما يبقى
ان يلتفت ولا يلتفت عليها بين عاد الكلام الى الجهتين اهما من ذاتيات النفس فهما جوهران وليس احدهما جنسا ولا مادة للاخر وليس
لكل مقوم الحقائق البسيطة جعل غير ما للاخر بل مجموع المقومات فيها موجود واحد بسيط تحدث ثم هما متفاوتان كما قيل في الانبياء وغيرهم
بالشدة والضعف ولا كذلك ثالوائي الجوهر يتعين انهما لا زمان فيلزم من حيثيتهما ح ما اوجب البحث الكثير ان هاتين اعتباران فهما ثابتان
يختلفان بالاستعدادات التي يشتد ويضعف الى الجهة العالية والسافلة لا غير والنفس ذات واحدة غير مركبة من جوهرين مادي وصوري
والنفس قابلة المعاني بالقوة والفعل فالقوة على مراتب ثلثة احديها هي الاستعداد الاول الذي للطفل الساذج هي التي سميت العقل الهيولاني
واستعداد اخر وهو ما يحصل بعد المعقولات الاول فيتهيأ لادراك الثواني اما بالفكر والحدس ويسمى العقل بالملكة ثم يحصل للنفس بعدها
قوة وكمال اما القوة فهي ان يكون لها تحصيل المعقولات المفروغ عنها متى شاءت بملكة من غير طلب وهذا هو الاستعداد الاقرب يسمى
عقلا بالفعل واما الكمال فهي ان يكون المعقولات لها حاصلة بالفعل مشاهدة ويسمى العقل المستفاد وبه تم جنس الحيوان وبه يتم نوع الانسان
وهنا يكون النفس تتشبه بالمبادي صارت عالما عقليا وهو المخدوم المطلق والرئيس خدمه العقل بالفعل المخدوم العقل بالملكة المخدوم
العقل الهيولاني المخدومات كلها العقل العملي المخدوم للوهم المخدوم لقوة بعده هي الحافظة واخرى قبله هي المتخيلة وخدمها الخيال المخدوم
للحس المشترك المخدوم للحواس الظاهرة وخدمتها ايضا القوة النزوعية المخدومة لقوتها اللتين سبقتا وخدم القوى كلها الكيفيات وخدم الاخشاب
الاربعة التي منها من ناظم الوجود لحكم الحاكمين لطيف بالبرية ثم النفس لا يخرج ذاتها من القوة الى الفعل لان جهة الفعل غير جهة
الانفعال وليست جرم يفعل بالصورة وينفعل بالمادة ولو كان لها كان لها وليس فليس ولا الجسم الذي هو جرم يفعل بالفعل منها ولا نفس
من نوعها فانه اولوية بحسب الطبيعة النوعية وكم من نفس شريفة رامت اخراج نفس من القوة الى الفعل فانت كلية واستعدت اذ لا تمكن
من اخبث ونعلم ايضا ان القوة الجرمية اذا غابت عنها صورة اما ان يحفظ في قوة اخرى كالخزانة فنشاء يدها من غير حاجة الى كسب
حديدا ويحتاج الى كسب فالنفس اذا غاب عنها صورة ولها الرجوع اليها دون كسب فلا خزانة جرمية لها اذا المعقولات كما تعلم
لا يحل الجسم المنقسم وليس لها اجزاء يكون احدهما منصرفا والاخر خزانة فلها مكمل معين هو جوهر عقلي هو عقل بالفعل اذا اتصلت
ادرنا وكتب في قلوبنا العلوم واذا اعرضت عنه انمحى النقش وضربت لكم المرآة اذا قابلت قبلت واعرضت تخلت ولا يعطي الكمال القاصر عنه
فمخرجنا الى الفعل هو بالفعل ومعلمنا من القدس عالم حتى عقلا فعالا لانه مخرجنا الى الفعل وهو روح القدس ونسبته الى النفوس
كنسبة الشمس الى الابصار وعلى حسب الاستعدادات القريبة والبعيدة والافكار تستعد النفس للاتصال به والقبول عنه وليس المقدمات
بانها موجبة النتيجة فيها فستعلم ان عرضا لا يوجب عرضا وكم من شخص عرض عليه امر ما افاده علما وافاد غيره علما يقينيا وهي تنبيه روحانية
فقد وسائط والواهب غيرها وما حصل بالمقدمات الحقة فلزومها ضروري كالاوليات وغيرها للامكان لجودها لمن استرشد

التلويح الثاني في جزئيات وبراهين واستبصارات على تجرد النفس اعلم ان الادراك ههنا ليس الا حصول صورة في المدرك ههنا وليس حده
هذا انما هو تنبيه فانه اذا حصلت فينا علم بعينه احصل فينا شيء اولم يحصل فان لم يحصل شيء فان قبل ان يعلم ومعه واحد كذا وان حصل منه
اثر يطابقه ام لا فان لم يطابق فلا نسبة فلا ادراك وقد ادركناه كما هو وان طابقه فهو صورته وبعض تفلسف من المحسنين او جاهل
يكون الادراك ان ينال ذات المدرك لا صورته وهو لغو فانا اذا ابصرنا السماء والارض ما قلنا ذاتهما الا بالبصر ولا بالنفس ثم يعلل
صورا معدومة عن الاعيان اما بعد وجودها او لا وليس لها ذات تنال ثم صورة السماء وامتدادها كيف يحصل في العين والامتداد
الاصغر لا يطابق الاكبر وشاهدنا السماء كما هي فلبثت الصورة اصغر مقدار الجسم قابل للتجزية الى غير النهاية وليس من شرط العرض ان
يساويه من المحل شيء والقابل للصورة والامتداد الهيولي وهي قابلة المقدار الصغير والكبير بين فيلزم ان يحصل في شيء واحد مقدار صغير
وكبير هذا محال ح ايضا اذا كان على سبيل الاستقلال او احدهما بصورة ومثال والاخر مقدار البدن والاخير الوجه لا ختاصه فيها
العقد ويكفي هذا وفيه بحث اخر والانطباع والخيال سر لا نذكره الا في حكمة الاشراق وبه يتبين الحق وهذا التمحص عطل الحواس عن ادراك
وتقال انما هي مقتضيات والمدرك هو النفس لا غير والحاجة الى التخصص لئلا يحصل فيها الغير المتناهي وهذا يحجب ظلوات لها استعداد
الغير المتناهي والشيء اما هو على الغيب بعضهن لحصل لها تكيف بمنعها القوى ولو امتنع فلا حاجة الى مانع واعلم ان الحس كالبصر يجرد الصورة
عن المادة ولكن يحتاج الى علاقة وصفية بينه وبين الحامل حتى اذا انقطعت بطلت الصورة والخيال يجردها عن العلاقة وادراكها مع
غيبة الحامل ولكن يما وقع على الجزء من الوضع والكم والكيف والعقل يجردها حتى اخذ صورة انسانية عن زيد فيحذف العوارض الغريبة غير
مستبق الا الحقيقة التي طابقت عمرا وخالدا انفعل بالحس ثم لا جعله معقولا ولو كان في الوجود ما لم يلزم ذاته غير ذاته فهو معقول بنفسه
لا يجرد برهان على النفس وهو انك ادركت المعاني الكلية كالجرمية والانسانية وطابقت المختلفات حتى ان الجرمية المعقولة صح حملها
على السماء والحصاة فلو كان معها حصص من مقدار ووضع ما طابقت المختلفات وما كانت مطلقة واذ ليس لها مقدار ووضع فلا تحل في
متقدر فيلزمها مقدار بالضرورة ووضع وكل جسم متقدر وذو وضع وعرضه بسبب ذلك الانقسام بانقسامه فالذي فيه هذه حال غير جسم
ولا جرمي فمنه النفس ان تسلط على حرمها اخر هذه الصورة المجردة تجردها اما لحقيقتها وكان الاشتراك كما هو وليس او باعتبار ما اخذ منه وليس
هو باعتبار ما حل فيه فتجرده عن الجهات والمقدار برهان اخر شيء لو كان محل المعقولات منقسما كالجسم وما فيه المنقسم به اذا عقلنا
مفهوم الشيئية المطلقة دون مقدار او الوحدة كذلك فحلت في المنقسم فانقسم كالكم وانقسمت فكل جزء من الشيئية او الوحدة شيئية ولا
مع زائد ليكون شيئا مع خصوصية فلها جزء لا شيئية وهو محال وان كانت مع زائد فقد زاد الجزء على الكل وايضا ما كان الكل وحده
بجزئها بل مع زائد ومقدار وقد فرض مجردا هذا محال وان كان شيئية فحسب فما الجزء والكل وهو محال ايضا وكذا الوحدة اما ان يكون جزؤها
هي او زاد عليها او ليس بواحد ولا كثير فليس بشيء هذا محال برهان اخر لو كانت المعقولات المطلقة المجردة عن المقدار في منقسم فالكم
فاذا انقسم منقسم الصورة الحالة لان العرض المنقسم ينقسم بانقسام محله فكل جزء من المعقول العري عن المقدار ان كان مشابها للاخر
تماثلا كالكل في الحقيقة ولا يخالفانها الا بالمقدار كما علمت ولا مقدار فيلزم ان يكون الجزء لا يخالف الكل فيبقى هذا محال ويكون الشيء
معقولا مرارا غير النهاية على حسب امكان القسمة وظاهر بطلانه وان انقسم الى جزئين مختلفين فيقوما الكل صورة فهما ذاتيان لا صفة

والجسم لا متناهي القسمة فيه فالمعقول ان نصير في الانقسام الى المختلفات الى غير النهاية فثم مقومات غير متناهية للماهية حاصلة بالفعل
الكمية المحل اذ لا يحصل الحقيقة واحدة ذاتي بعدد ان لم يكن فالكل مقوم مقوم الحال لا يتناهى وقد عرفت بطلانه وسيأتي ان الصفات الحالة
المترتبة بالضرورة متناهية من طريق اخر فهذا محال فان رجعت القسمة الى المتشابهات لزم ذلك ايضا فاذا ليست بمنقسم من محل
ح هي عقلية ولا ينحصر فيما بالصورة طريق اخر عرشي لو كانت النفس جرمية لكانت لا يتعقل العدد والمقدار الغير المتناهي من حيث مفهوم الغير المتناهي
من هو فمعنى عدم النهاية عدمية وسلب الحد في كل المواضع ليس بمعنى محض بل في المحل الذي من شأنه ان يكون له وجودي وان الحصر
هذا المفهوم فيما يتناهى فلا يطابق الغير المتناهي وكل جسم وجرمية متناهي فهي اذا مجرد وههنا استبصارات لو كانت النفس الية كانت في عضو
لكان يجب عند كلال الالة كلالها وقد كلت الالة بعد الاربعين وهي في الزيادة فالمعقول بالعكس من الحال لو كلت الالة فيصح لو كان
ما يجب لا يستشعر وحيث لم يستشعر فلا من آخر وقد يعتري الشيء من غيره ما يفقده عن امر نفسه دون كلال وسقوط ولو كانت الية ما عقلت
نفسها ولا الية ادراكها اذ ليس الالة الى ذاتها والى الالة والثاني بالحال لمكان المعقول وايضا لو كانت الية لكانت بكلها لكل الافاعيل كالحواس
ولا يشعر بالضعيف بعد القوي كالداخل من موضع شديد الضوء الى بيت قليل الضوء وكالروائح الضعيفة بعد القوية وليس النفس كذا ولما ادرك
الاضداد كالسواد والبياض معا ولما يعقولا واحدا في مثل هذه يستثني فيعقل اثنان في الحكم العقل القديم ونعني بالصورة الطباعية في الاجرمية
مختلفا اخرى برهانية لو كانت النفس منطبعة في عضو ان كان لها في نفسه نفس صورية فكانت ذاتها التعقل له او صورة اخرى فكانت تحصل
لصورة اخرى في مادة واحدة شكلان من صورة نوعية ستعرف استحالته واذا لم يعم تعقلها اذ ولا تعقلها انه في جميع الاوقات فليس فيه
التلويح الثالث في احوال لها اعلم ان النفس ليست واحدة بالعدد في جميع الابدان والا لما ادرك واحد كان مدركا للجميع وليس كذا
ولم يكن قبل البدن موجودة فانها من نوع واحد ان تكثرت بلا مميز فهو محال ولا لازم النوع يتفق ولا عن ولا عارض لها بالهيولى لما يرضها
اتفاقية عارضة وان اتحدت فهو محال لا ينقسم اذ ليست مما ينقسم فكثرتها بعد اخرى لو كانت قبل الابدان لكانت في الازل معطلة ولا
معطل في العالم فالقدم بالحال من جهة اخرى لو كانت قبل البدن وليس بينها وبين المبادي حجاب فانبعث بكمالها وما احتاجت الى البدن
وكان نصرها فيضاعها والعناية بايا. وبطلان الثاني عرفنا بطلان القدم وليس علاقتها بالبدن علاقة جرم بمثله ولا عرض بمحله لسبق
ولا تعلق العلة بالمعلول فان بوجودها البدن لان تأثيره يختص بما يناسب وضعا وحيث هو ولا يوجد الشيء اشرف منه وليست علته والا امازت
دونها اذ ما لم يحصل بخصوصيتها لم يفعل وقد سبق انها لا تنعدم فهي علاقة شوقية لمناسبة بينها وبين البدن المستعد بالمزاج لقبول افاعيلها
وما المزاج الاكمل الا انسب اشتعلت من نار مصباحها وهكذا استدعي من واهب الصور لما هي كما لا وبعيدان راب علاقة بين الحديد
والمقاطيس وتحريكها فلا يبعد من هذا وليس فيها افضل نباتية واخرى حيوانية فان ذلك ان تقول احسنت فقد ادركت فكرك
انت وانت نفس شارعة فكل القوى من لوازمها هذه والعقل الفعال كشمس ما يجب فاكوة منه بالشعاع واحديه والنبي وغيرها الاشتعال
كل ربيبة فيه مثله بعدما مثال لمراتب اثاره في النبات والحيوانات والانسان والجبال انما هو بالاجرمية فانك تخيلت طويلا وقصيرا من نوع
فليس التفاوت النوع فانه واحد ولا الماخوذ عند تجد بجعل ما ليس من محل منقدد ولم يكن جرمية لكان لنا ان نتخيل البياض والسواد معا
في محل واحد من خيالنا وليس الا في محلين منه فهي اذا جرمية التلويح الرابع في بعض تحريكات النفس ليست مباشرة للحركة الا انها والا

لدامت على وتيرة واحدة ولا دوام ولا اتفاق وقد علمت ان الثابت لا يقتضي غير الثابت فهي متحركة باعتبار ارادة وسوانح وما لم يتجدد الطلب
لا يتوجه اليه فصل القسري لا اختيار والنائم قد يتخيل له امر مطلوب او مرهوب فيتحرك منه او يتحرك اليه والعابث بلحيته ايضا حصلت له ملكة
زائدة ويغيرها وكل حيوان يحرك لغرض ما كلي يتوسل اليه بحركات وارادات جزئية كمن اراد بيت الله فاحتاج لارادة كلية الى ارادات وحركات
جزئية او جزئي وكثيرا ما يتخيل ويبقى انك تخيلت فليس لك انكاره فصل والذي يتحرك على الاستدارة فليس حركته طبيعية اذ كل وضع
ونقطة يتوجه اليها يفارقها فيكون المطلوب بعينه مهروبا عنه هذا محال وان كان شيء من النقط فهو مطلوب فالتوجه اليه اذا فالافلاك حركتها
ارادية ولها ميل مستدير ارادي ليس في جرمها ميل اخر يا نفسه فلا ابد لها ما يخرج ورقي هذا يحمل كلام الحكيم فان لها ميلا طبيعيا مستديرا وفلكها
نفس وهي المحقة اذ فاعلها كاستعلم اشرف وما هو في حكم قابل النفس من ابداعها اشرف من ابداعها في اشرف وان كانت اخص فلحفته
احدهما وليس كذا ويعرف من هذا انها ليست عنصرية وان بساطتها لا يقتضي ان يكون ذات نفس والا ما احتاجت الى المزاج وحركاتها
لا تدوم وكانت تمل بالحركات وليس كذا وليست بحرقة والا لافتراق حركة مستقيمة ورطوبة ويبوسة فكانت عنصرية ذوات الكيفيات
الاربعة وليست كذا فصل والناس مختلفون في الحدس فمنهم البليد الذي ما افلح ابدا في فكره ومنهم شديد الحدس كريم وادنى الكم
والكيف على غيره وليس ثم حد يجب الوقوف فيه فيجوز ان يقع من يدرك بحدسه اكثر المعقولات في زمان يسير دون التعلم ومنه نفس
قدسية شديدة القوة كما للانبياء والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء والفهم جودة تهيؤ هذه القوة لتصور ما يرد عليها
من غيرها والفكر حركة الذهن الى المبادي لينتقل منها الى المطالب والحدس جودة هذه الحركة الى اقتناص الحد الاوسط من غير
طلب كثير والذكاء شدة هذه القوة واخر ما يبان بقاء النفس وبقية كلام الادراك الى العلم الاخير والله ميسر كل عسير

انه ولي التوفيق تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

تباركت ربنا يا خالق النور ومبدأ الوجود ارزقنا شوق لقائك والصعود الى جناب كبريائك واجعل ذواتنا من الطاهرات
الكاملات المفارقات العابدات الحكم انك ولي الابد وصاحب الطول العظيم المجيد هذا هو الشروع في علم ما بعد الطبيعة من التلويحات
اللوحية والعرشية لم التفت فيها الى المشهور بل انقح فيها ما استطعت واذكر لب قواعد المعلم الاول وعلى الله توكلي انه القائم
على كل نفس منه بدو كل باد واليه اوبة كل آيب وفيها الموارد فقسم وضوابط وحصة مورد والمرصاد الاخير ونقدم على الكل مقدمة
انه لما كان الامور منها ما لا يتعلق باعمالنا كالسماء والارض ومنها ما يتعلق بها سمي العلم المتعلق بالاول الحكمة النظرية وبالثاني
الحكمة العملية وينقسم الثاني الى الحكمة خلقية ومنزلية ومدنية باعتبارات الانسان يحتاج الى معرفة الفضائل ليقتنيها والرذائل
ليجتنب عنها فاحتاج الى الاولى وباعتبار معرفة مصالح منزله الى الثاني ليعلم تدبيره وكيفية النظام الاليق بين الواجبين المشاركة
بين اهله وباعتبار ان يعرف ما ينبغي من المشاركة مع الناس واهل المعمورة واستبقاء النوع الى الثالث والحكمة النظرية لها اقسام
فما يتعلق بامور غير مادية اصلا كالواجب الحق والعقول ونحوها واقسام الوجود المطلق التي وان خالط شيء منها المادة ولكن لا على
سبيل الافتقار اليها لطبيعتها سمي العلم الاعلى وموضوعه اعم الاشياء وهو الوجود المطلق ويبحث عن اعراضه الذاتية واقسامه فهذا العلم

ثم وان كان مطلوبا فالغاية فيه ذاتها

الكلي اي الذي فيه تقاسيم الوجود ومنه الالهي وما يتعلق بامور متعلقة بالمادة ولكن الوهم يجردها ولا يحتاج في فرضها موجودة الى
خاصة مستقر تحت الحكمة الوسطى وموضوعها الكم من جزء المتصل الهندسة ونحوها ومن المنفصل الحساب وما يليه والثالث يتعلق
بالمادة غير مجرد اصلا بل يفتقر الى مواد خاصة واستعدادات وتغيرات منه العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من حيث ان فيه مبدأ حركة
وسكون وتغير ولا يخرج الامور عن القسمين ولكل من طرفيه واما تقاسيمه فنذكرها في تلويحات ثلثة التلويح الاول في قول جلي واشارة
الى المقولات اعلم ان الوجود والشيئية من حيث مفهومهما لا جنس ولا فصل لهما فلا حد ولا لانهم اظهر منهما فلا رسم والتعريف بانه الذي
ينقسم الى فاعل ومنفعل وقديم وحادث واراد فقطناما والذي ومن وهو ونحوها في تعريف شرحه لا حاصل له فان الاربعة الاولى مثلا
في [illegible] الوجود ولا يعرفه الا به مع اعتبار افادة او استفادة او سبق عدم او لا سبقه فيكون من الاغاليط التي بين لك وهذه الالفاظ
كلها اسماء الوجود اما مرادفة له او اخص واخذ الشيء في حد نفسه اغلوطة عرفتها فضروره نظري لا حاجة له الا الشرح والشيئية [illegible] على الا
مناصلة ولا شيء مطلقا بل هي ماهية المخصص من الماهيات في التعقل ولا واسطة بين الوجود والعدم واخذ بعض الناس [illegible] على النقاش
كالقوسية على انواعها على انها غير موجودة ولا معدومة وسماها احوالا وغلط من الكليات التي هي فيه معدومة عن الاذهان ولا موجودة
في الاعيان فيقال لهم اذا كان السواد معدوما فلونيته معدومة فانه اذا لم يكن السواد موجودا فلا يتحقق لونيته فاذا وجد السواد فلونيته
ان بقيت على العدم فللموجود صفة معدومة يوصف بها هذا محال وان حصلت فوجدت وقالوا ان الوجود من هذا القبيل والاشياء
بينا [illegible] الاحوال والمجهولات ما في الوجود اما ما به الاشتراك او ما به الافتراق وكل عنده غير موجود ولا معدوم فليس في الوجود موجود اذا
على ان صفة الشيء اما ان يكون حاصلة له فهي موجودة والحصول هو الوجود او لم يحصل فهي معدومة ولا مشاحة في الاسماء اذا سموه
ثابتا هو ما [illegible] موجودا او ما سموه نفيا هو العدم وزعم ان المعدوم الممكن شيء والمنفي هو المحال والممكن ثابت قبل الوجود
يقال له الماهية المعدومة ثبت بوجوده فوجودها منفي مسلوب وهو ممكن فهو مبطل كلامهم ثم ان ثبت الوجود المعدوم للماهية كما هو مذهبه
في الممكن وما ثبت الشيء من الصفات يوصف به فالوجود يوصف به المعدوم هذا محال ثم الذي اشير اليه بهذا ان كان قبل الوجود ثابتا وهو
هذا فيكون قبل الوجود موجودا او لم يكن هذا فهذا لم يكن قبل الوجود ممكنا بل قد يتعلم [illegible] الاعيان الموجود في الاذهان وبالعكس
مقسمات الوجود اما ان يكون في المحل او لا يكون وبالصيغة الاولى نعني انه يكون في شيء شايعا فيه لا كجزئه فهو عرضا او ما فيه محله
ونقدم الاحتراز من كون الانسان في المضيف الوقت في الحايط والجزئي في الكلي والشيء في الزمان والمكان بالقيد الاول وعن كون الجزء
في الكل بالقيد الثاني والذي هو في المحل منه ما يستغني المحل عنه في قوامه فيتقوم دونه ومنه ما لا يستغني والاول يسمى عرضا ومحله موضوعا
بالاضافة اليه والثاني صورة ومحله هيولى وان كان الهيولى قد يقال على كل محل بالنسبة الى الصورة الغير الحاصلة بعد وبالنسبة الى
الحاصلة يسمى موضوعا فيكون [illegible] باشتراك على هذا وعلى اعتبار الاضافة الى العرض والعرض لا يغير جوانب ما هو والصورة [illegible]
واشد شيء [illegible] وعدم تغير الجواب في الاول وتغيره في الثاني فالعرض هو الموجود في الموضوع والجوهر هو الموجود
لا في موضوع سواء استغنى عن المحل او حل ولم يستغن المحل عنه كالصور واقسام الجوهر اربعة جسم واجزاؤه والهيولى والصورة والخارج عن
الاقسام الثلثة المفارق ولم يخرج عن هذه الاقسام من ان الجسم واحد جزئيه او غيرهما فصل ومن خاصية الجوهر ان ليس له ضد

على

على اصطلاح الحكماء فان الضد عبارة عندهم عن ذاتين متعاقبتين على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف والجوهر لا موضوع له فان غير
لفظ الموضوع بالمحل فبعض الجواهر كالصور لها ضد ومن خاصية الجوهر ان بعضه يقصد بالاشارة كجزئيات الاجسام ولا يوجد هذا
لعرض وان بعضه يقبل الضدين لتغيره في نفسه ويجد بهذا يخرج عنه تغير الظن الكاذب صادقا فانه لتغير الامر في نفسه لا انه وكل موجود في الموضوع
اما ان يتصور ثباته او لا يتصور اصلا وهذا هو الحركة كانت في الكيف او في الكم او الوضع او المكان وقد سبق تعريفه وما يتصور ثباته فاما ان
يعقل ماهيته دون القياس الى غيرها ولا يعقل الا بالقياس الى غيرها وهذه هي الاضافة كالابوة والبنوة للاب والابن فان لكل منهما وجود
جوهري ثم زيادة المضاف [illegible] حين كالاب وان كان يسمى المضاف الغير البسيط وكالمعلوم والعلم فان المعلوم ماهية زائدة يتحقق دون
الاضافة ولكن لا من حيث كونها معلوما والاول هو المضاف الحقيقي البسيط [illegible] العلة قبل انها لا تبدو ان يكون قبل المعلول وهذا محال
اذ العلة لا يعقل معها [illegible] الا مع المعلول واذ لا معلول لا علة [illegible] هويته ما يحمل عليه العلية يتقدم على هوية المعلولية لا من حيث العلية
والمعلولية وهذا معان والمتضايفان معا كما كان واذا اشتبه عليك ما يمكن اليه احد المتضايفين فارجع الى حد الاضافة وانظر الى
انها بوضع ماذا يصير موضوعه ويرتفع بارتفاع فتعرف فيه والمتعاكس عليه ويلحق هذه جميع المقولات بحسب مساواة او اشد [illegible] ومشابهة
ونحوها والذي يتصور ثباته معقولا دون اضافة فاما ان يحصل بصورة دون اعتبار ان يوجب التجزي وعدم التجزي ونسبة ونحوها
في نفسه ومحله او يحصل تصوره موجبا له انه هذه الاشياء وهذا هو الكم وهو ما له انه يقبل الجزئي واللاتجزي والتناهي واللاتناهي
والمساواة والتفاوت ويلحق هذه بالجسم بتوسطه [illegible] عرفت الكم بهذه ولا تعرف الابدع [illegible] هذا حدا حقيقيا [illegible] رسما كما ينبغي [illegible]
كل [illegible] بالبال منفصلا كالدوبيت وان اخطر [illegible] عامة عرفوا الجسم واخذوا فيه محله جزء ثبتا الهيولى والصورة وفي التفصيل احتاج الى
الحجة وان كان ذلك يحصل بتثنيه ايضا والجسم اشهر من جزئيه المفصلين لا اجمالا بل ربما كان الاشتقاق اشهر من اخطارها في النفس
وان اخذت في تعقلها البدن في الذهن بحالة هذه وان كانت يتقوم بالنفس هي اشهر من اخطارها مفصلة مستقلة فيحدث [illegible] اسم في
تقسيم لا حدا او رسما كيف والعوالي من المقولات لا جنس لها فلا فصل فلا حد وهي ظاهرة وقسم الى الكمية منفصلة وهي التي يوجب لاجزائها
حد مشترك يتلاقى عنده وقسمت الى غير قار الذات كمقدار الحركة التي يتصل اجزاؤها بالآن وقارها وقسم الى مجرد طول ماخوذ في
وحده يسمى خطا ومع العرض يسمى سطحا ومع العمق جسما تعليميا وهذه الابعاد اعراض كما ستعرف وظن ان المكان من انواع الكم المتصل
ومن حدها السطح والباقي من المضاف فلا استحقاق النوعية له والى كمية منفصلة وهي التي لا يوجد لاجزائها ذلك كالعدد وليس القول
نوعا منه بل امر طبيعة وذلك والخفة والثقل اللذان هما عبارتان من قوة متحركة الشيء الى الوسط او عنه ظن انهما من الكمية وليس كذلك
ظن انه مساواة اخذ من تقاوم شيئين في جذب عمود الميزان واذا اشتد الجذب لشدة الثقل سموها تفاوتا وفي الحقيقة المساواة هو انطباق
طرفي كل من شيئين على طرفي الاخر مع انطباقهما وما ليس كذلك فلا مساواة فيه وقسم الكم ايضا الى ذي وضع وغيره وهو ما لاجزائه اتصال
مع ثبات يمكن ان يقال ان كل واحد منها من الاخر ويخرج منه من انواع المتصل الزمان ولخلافها لا وضع له الذي ليس كذا او الكم لا
لها وليس المنفصل يجمع والزمان لا اجتماعهما على موضعهما فان موضوعه الحركة والمنفصلة كل نوع اول موجود في الاكثر فلا مضادة والزوج
والفرد ليسا ضدين بل الفرد هو العدم للقابل الزوج فليس بذات واختلفت في حد الضدين ثم الفرد متقوم بالزوج كما قال الشيخ الرئيس

ان الفرد

ان العدد ليس فى مفهومها يقوم بالوحدانيات والمتضادات لانتفاء والمتصلات للاجتماع واما من غيرها فلا مضادة وما يوجد من اضداد
فى الكم كالانحناء والاستقامة فى الخطوط والاقلية والاكثرية فى المنفصل والاصغرية والاكبرية فى قبيح فالاولان كيفيات فى كم وهذا
ليس بينهما غاية الخلاف ويختلف بالاضافات الا الاستدارة المقدار الاكبر ويسمى فى نفسه والاصغر وهو بعض المنفصلين المتعاقبين على مادة
واحدة بالتخلخل والتكاثف لا يجتمعان حتى توجد فى غاية الخلاف كانا والذى يعقل غير متعلق لنفسه بهذه الاشياء من قبيل التجزى
ونحوه هى الكيفية وهى صفة قارة لا يخرج تصورها الى امر خارج عنها وموضوعها ولا اعتبار ما ليس بواجب فيها من التجزية والترتيب
ونحوها فمنه كالالوان واستعدادات والاولى محسوسة وغير محسوسة واولاها منها الثابت كحمرة الورد وملوحة ماء البحر ويسمى كيفيات انفعالية
ومنها الغير الثابت كحمرة الخجل ويسمى انفعالات وثانيها منه الثابت كالعلم وحلم الحليم ويسمى ملكات ولا يشترط فى الملكة الوجود بالفعل
بل بالقدرة على الاحضار متى شاء من غير تفكر ومنه ما لا يثبت كرضى الصحاح ويسمى حالا والاستعدادات منها ما القوة وما الغيرها
ومنها ما للامتناع كالصلابة المناسبة من قبول الانفصال والمصاحبة لا الصحة ويسمى قوة طبيعية وما للقبول كاللين والمراضية ويسمى قوة
لا طبيعية ومن الكيف ما يختص بالكم كاستقامة الخط ولما كان القول عليه الوجود اما موجود الا فى الموضوع وهو الجوهر واما موجود فى
اما غير قار الذات كالحركة او قارها الذى لا يعقل الا مع الغير وهو المضاف والقار الغير الاضافى اما ان يوجب لذاته التجزى وهو
وهى الكمية او لا يوجب لذاته ذلك وهو الكيف فانحصرت الامهات من المقولات فى خمس وما يريك لعل احد الاقسام
ايضاح القسمة حاصرة بالنفى والاثبات وما ينقسم من اقسامه خمسة واما باقى ما اخذ من المقولات كالاين وعرف بانه عبارة عن كون
الجوهر فى المكان ومتى الذى هو عبارة عن كون الجوهر فى الزمان وخص اسم الاول بجوابيهما والملك والجدة الذى هو عبارة
عن كون الجوهر فى محيط بكله او ببعضه منتقل بنقله كالتقمص والتختم والوضع وهو هيئة تحصل من نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض
نسبة مخالفة بالجهات وان يفعل وهو تاثير الجوهر فى غيره تاثيرا غير قار وان ينفعل وهو تاثر الجوهر عن غيره غير قار تاثره وفى
الحقيقة متى والاين والملك والوضع لا يعقل الا وان يعقل الاضافة قبلها فبان انه اذا كان الجسم فى المكان لم يحصل له هيئة الا
اليه وهى اضافة خاصة وكونه فيه ليس وجودا له بل وجود اضافة واذا كان الاضافة ذاتية للكل وكل ذاتى عام اما جنس او جزء جنس
فالاضافة تعم هذه الاشياء فليست باجناس عالية والفعل والانفعال حركة فصارت تارة الى الفاعل واخرى الى القابل فصل الا
ما استحقت المقولية من خالفت العلم والجمهور ح اما المقولات فليست ماخوذة عن المعلم بل عن شخص فيثاغوري يقال له ارخوطس
وليس له برهان على الحصر فى العشرة والبرهان هو الذى يمنع من ما فرضت لدخول الاشد والاضعف كل من المقولات ح لكثرة
المغالطات فيه نشرح شخصا نقول لا اشد فى الكم ثم يعترف بان خطا اطول من خط واعظم ويعلم ان الطول والعظم ليسا بمقدار بل
زايد بن على الخط بل اخذ الخط على انه عبارة عن الطول نفسه ثم نقول انه ليس اشد خطية لان هذا اللفظ لا يطلق بل اشد طولا ويطلق
ان مقدار هذا الخط اكبر وسلم انه نفس المقدار ويشهد على ان حد الخطية بعينها كونك يعم حدا لشيئين الاشد منه والاضعف من الاشدية
حد بغض مدوح فى سلم تقويد يعلم ان العدد لا يشتد لانه لا يقال كذا اشد عددية ثم نقول ان عددا كذا اكثر من عدد كذا
والكثرة والعدد واحد ويشهد كثيرا على اطلاق الالفاظ ويلحق الجزئية فى حدها المناسبة والمتركبة ثم الذى له خاشان مخرجه

ضعيف لا بد وان يساوى ذا الحواس الثالثة والتحريكات القوية والمبدأ الاقوى فى ذلك وليس كذا ويأخذ الجوهر انه لا اشدية
ويعلم كثيرا ان المفارقات المستغنية عن المحل اصلا اتم قواما واجوهر من الصور المنطبعة مع ان الحكماء المتقدمين قاطبة
على ان جواهر هذا العالم كظل العالم الاعلى كيف ساواها فى الجوهرية وفى الاكثر يقتصر على مجارى الاطلاقات ولسان
هذا ليس الاولوية والاشدية يقال فيما بين ضدين ح الوجود الواجبي والعلى اتم من الوجود المعلولى واشد اذ لا اعنى
بالشدة القدرة على المانعة ونحوها بل انه اتم واكمل ولا تعاقب لهما على موضوع واحد ولا ضدية ولا شركة ضابط وما وراء
الجوهر من هذه الامتداد العوالى اعراض ويستدل هى او من نوعها او جنسها على محل والحقيقة كما هى غير متغيرة فيها جوا
ما هو ورايت الشمعة يتغير لونها وشكلها وابعادها وهى مجموع الاعراض عرض فالجسم التعليمي عرض والمقدار عرفت
عرضيته بالتخلخل والتكاثف ونرى شيئا الجرم العينى لا يتقوم بمقدارها وامتدادها فانه لا يكون الا فى الذهن نكيف بقاء
العينى ولا يتصور ان يبقى فى الجرم امتداد وحاصل هو جوهر والاخر عرض فان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جوانب الجو
لا يكون منه جوهر وعرض ثم ان امتداد الجوهرى موجود فى كل جسم وجزئه وما فى الكل اكبر مما فى الجزء وكذا اذا تخلخل الجسم ان بقى
الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا اشد فليس فى كل الجرم المتخلخل الزايد مقدار الصورة الجرمية وهو محال وان زال وحصل منه
شيء اخر وهو كم بفاؤه فاذا المقدار واحد فى الجسم وهو عرض والجسم جزء ثابت جوهرى هو الهيولى واخر عرض متجدد متجدد بتجدد ابعاد
الاجسام مع بقاء الحقايق النوعية فليس الجسم محض الجوهر ولا برهن على ان الهيولى دون مقدار فيكون مقدار وما يلزمها على سبيل البدل
كالوحدة والكثرة وليس من شرط ما لا يتحقق الشيء دونه ان تقوم وجوده واعتبر بزوايا المثلث فليس الامتداد صورة جوهرية كما
ظن الجمهور وان سمى صورة فلا باس والعدد ايضا قد يختلف فيها فيظن ويكثر وحقيقته محفوظة والحد واحد والعدد له ليس
وخواص والى يكون للعدم ذلك فبطل كلام من زعم انها امور معدومة وليست الخمسة جزءا مقوما لحقيقة العشرة لانا نعقلها ثابتا
واحدا دون النظر اليها من العدد وضد الواحد فكيف يتقوم به لانه اذا تكثر شيء بطل وحدته ح بطلت وحدة كانت قبل التكثر
وحصلت احاد مقومه والعشرة حقيقة نوعية واحدة ليست عشرة لنفسها بل هى كثرة وعشرة لغيرها والاضافة بين عرضيتها ليس
قبل انها ليست بشىء ح لو كانت الابوة نفس مفهوم الشخص الموصوف بها كان ابا ابدا وليس كذا ولو كانت سلبية او عدمية كان
سلبها او عدمها مما صح حملها وجوديا فيه والتالى باطل وهذا طريق فى اثبات وجود باقى العوالى فالعبارة فى عرضيتها بتبدلها او بقى منها
او زوالها وانحفاظ الموضوع والشكل واللون لو كان ذا قوام بنفسه لم يكن مشارا اليه فليس هو وان اشير اليه من جميع الجهات فله
الابعاد ويشارك الاجسام ويفارقها فى الزاوية نهى فى الجسم وفرضت دونه وان اشير اليها لا من جميع الجهات فهى فى مستقبل بالجهة
هو الجسم وان كانت مجردة فهذا محال ومن هذا يعلم ان الصورة لا تنتقل وكذا الاعراض لانها لو فارقته يستقبل بالحركة والجهات
فلها ابعاد ثلثة اذ ستة الجهات ستحدد بثلثة الابعاد فهى مع الجسمية وضعت مفارقة لها فهو ممتنع وايضا ان مفارقتها المحل عنه
ان حلولها فى امر وبين الاخر زمان ثابت فيه بنفسها ضابط وما قام بنفسه محال ان ينطبع فى غيره اذ لا بد فى الحلول من ان يكون
شايعا فيه ملاقيا للكل بالكل وما قام مستغنيا بالابعاد فالابعاد لا يبدا حل هذا الك قانون فاحفظه فصل واذا ثبت الشكل الكرى

ثبت الدائرة ولان الكرة اذا قطعت بنصفين حصلت الدائرة وايضا اذا فرض جسم مستقيم يقدم احد طرفيه نقطة والاخر يتحرك
مستمرا على سطح الى ان يعود نقطة فارقها حصلت من حركته دائرة وموجب المفترض من القائلين بالجزء بل نفسه ان يحل الثلثة ان كان
بعينه بحجاج الجواهر فيحدث بها متساوية الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط وان كان باقل من جوهر فانقسم الجزء الذي هو مبنى الخيال
واذا ثبتا الدائرة والخطوط ثبت تساوي الاضلاع من المثلث ويجوز دوره احد ضلعي القائمة على الزاوية غير قسم مخروط والوجود
والعرضية دون انهما غير ذاتين للماهيات والوجود يقع بالتشكيك على الواجب اولى واول ثم على الجوهر ثم على القار الذات والغير القار في
منه اتم ومن الكم ما لا ينقسم على جميع الكيف اذ من الكيفيات علوم والحقيقة اعتبار ذهني يقال على القول عليه تعيدا لوجود
وان كان مفهومه معقولا قبلها خاتمة واشارة واذ علمت ان الاربعة لها مفهوم وصورة في الكم المنفصل تصورتها في المدرك
منك ان كان جسما ممتدا بامتداد وفي الكم المنفصل صورته تكون لها بعث المتصل هذا محال فيدركها غير جرمي ولكن هذا لك من البراهين
العرشية على وجود النفس التلويح الثاني في الكلي والجزئي والتماثل واللاتماثل والاعتبارات العينية والذهنية والموجود ينقسم الى الكلي والجزئي
وقد عرفتها وليست الانسانية الكلية معنى واحد عاما واحدا موجودا بعينه في الجزئيات فان هذا الانسان غير ذاك الانسان فلو كان في كل واحد
شيء منها فكان اذا بطل بطل جزءها فابطلت الانسانية وليس كذا لانه كل شخص انسانية تامة فاصرة عدم الاخرين وفي الذهن ما لم يتصور عدة
ايضا فلكل انسانية تخصه والكلي انما هو في الذهن وهو ما اخذ من الصورة ومن جزئي طابقه وغير كشخصا اخذت رقما من شي لم يختلف بوروده
اشباهه فمعنى اشتراكها فيها مطابقتها لها والعموم والخصوص والكلية والجزئية عرفت انها عوارض الماهية من حيث مفهومها ومن حيث الحمل
من حيث هي لحمل كل وقسمه عليها والكلي تكثره في الاعيان لابد وان يكون فيها يقع بالتوالي شيء زايد وان اربعة من الماهية والعارض لاختلاف
عددها بها وهذه الاربعة غير ذاك فلو كان كونها هذه بمطلق الاربعة لكانت هي هذه وليس فاولا الحمل من الماهيات فغايرها يحتاج في
حوامليها او بالزمان ان اتحد المحل كسوادين حصلا في محل واحد ولكن احدهما بعد بطلان الاخر ومن هذا يعلم ان لا يحصل المثلي جزئي
وعرض في محل لعدم الحيز بالحامل والزمان من يكون احدهما حاصلا في زمان ج والاخر في زمان ب فاجتماع اضافات الاول منه
لا مر الحاصل بعدها لانها اذا ابطلت بطلت الاضافة اليها وان بطل الشيء مع زمانه فلا يجتمع مع ما بعده فاذا كان الزمان بانيا
به المثلان فلا يتصور اعادة ما انعدم لان الكاين في الزمان الثاني غير ما كان في الزمان الاول وكل واحد منهما يتخصص بزمانه فان
قيل يعاد الاول باعادة زمانه قيل ان الزمان ان اعيد فيكون الزمان قد وجد في زمانين قبل وبعد فيلزم الزمان زمان الى غير النهاية
وهو ع فصل والفصل قد علمت انه لا يقوم حقيقة الجنس بل وجوده محصلة والنوع البسيط ما ليس فيه جعلان جعل كمية وجعل اخر
لفصله والمركب البسيط ما فصله جواب ما هو ولكن جنسه وفصله جعلان كصورة الحيوانية فان جعلها وجودها ليس جعل جنسيتها
في الاعيان بل تشبق الجسمية في الاعيان والحيوانية غير باقية والامور الزايدة على الماهية اذا لم يقتضيها الماهية لذاتها لحقتها
بها العلة وكل عرض يعلل اما بالماهية كالزوايا الثلث للمثلث فانها لو امكنت نسبتها اليه لا بعرض دونها ويحتمل ولو وجبت بغير
ولا مكنت بالنسبة اليه وقد بطل وهي حادثة ممكنة فالمرجح والموجب نفس الماهية واما ان يعلل بخارج الماهية اذ لو وجب بذاته ما افتقر
الى غيره عرضيا لدوامه فلم يتبع بعض الماهية معين غيرها لانك ستعلم ان الممكن لا بد له من مرجح ضابط فيما يجب فيه النهاية وما لا يجب

وصورها وتقسيم اخر بعضها في امر بيان كل عدد وآحاده موجودة معا وله ترتيب وضعي او طبيعي يجب فيه النهاية اما الترتيب الوضعي فكما
للاجسام وسبق بيانه واما الطبيعي فكالعلل والمعلولات والصفات والموصوفات الموجودة المترتبة معا فانا اذا وجدنا سلسلة موجودة غير متناهية
من هذين لنا ان نحذف في العقل من مراى عدد منها اتفق عددا متناهيا ونوصل على الترتيب فانها السلسلة فيه تارة ونمكن ج ودونه اخرى
ولنكن ب فاما ان يكون في مقابلة كل واحد من اعداد ج واحد واحد من اعداد ب وهو ع اذ زاد عليه ج بالعدد المحذوف فالاول من التفاوت
وليست في وسط الترتيب للتوصيل وكل تفاوت غير تخفف في وسط فهي في جانب واستمرت سلسلة ج وب انقطعت دونها وزاد عليها ج
بالعدد المتناهي وما زاد على المتناهي بمتناه وهو متناه ويستعمل ايضا هاهنا البرهان العرشي من ان بين كل واحد وواحد من الاعداد
اما ان لا يتناهى فيحصر بين حاصرين مترتبين فيمتنع ان يتناهى فلا يبقى فيه واحد فيه على الترتيب الا وبينه وبين اي واحد كان من
الترتيب متناهيا فالكل متناه والقائد لا عدد ان شرطين من الوجود معا والترتيب ليس لهذا البرهان اليه سبيل ولا يجب فيه النهاية كالنفوس
البشرية الموجودة معا دون الترتيب والحركات التي بخلافها فصل ولنا ان نساق الكلام الى هاهنا فنقول ميزانا في الاعتبارات الذهنية
ان من الامور ما يزيد على الماهية ذهنا وعينا ومنها ما يزيد ذهنا فقط المغالطة الاول اخذنا في الوجود العيني امتدادا طوليا معا
ثلثة اذرع مثلا سميناه ونكل ما ساواه ج على انه اسم لكل ما مقداره كذا وامتدادا دونه سميناه وما ساواه ب في اخذنا صورة كلية
في الذهن الواقعة بالتواطؤ على جزئياته وب كذلك واخذنا في الذهن الامتداد المطلق المقول على الجيم والباء وغيرهما مطابق الا امتداد
المطلق جزئيات ج وجزئيات ب بالسوية فطابق ج جزئيات ب وجزئيات د فاقول جزئيات ج في الاعيان ليس فيها جهتان طابقها الا
لجهة والجيمية بالاخرى بل هو امتداد واحد في الاعيان مثلا ثلثة اذرع فطابق الامتدادية لذاته والجيمية ايضا وليس شيء منه طابق
الامتداد به غيرها طابق الجيمية في الاعيان من فيه امتدادية وزايدا ج ان كان في الاعيان فالزايد ايضا امتداد فلت شعري
كم الاصل وكم الزايد وان الكلام عايد اليها واما في الذهن فليس مفهوم الجيمية والامتدادية واحدا ولولا الامتداد قيل على ب
فكان كهذا الجيم وليس كذا بل كل جزء من الجيم امتداد واحد وج واحد وشخص واحد وكذا ب فنقيض هيهنا مطابقات احدهما
انه لا يلزم من التغاير الذهني التغاير العيني والثاني ان الجيم والباء ليس الاعتبار بينهما بامور والامتداد بل بكمال ونقص فيهما
فكل كلي واقع بالتشكيك لا يلزم ان يكون الامتياز بين تخصيصاته في الوجود بما وراء الماهية كيعين طويل وقصير وذكرنا اما من حيث
هما كذلك ليس القول وراء البعدية بها امتاز عن غيره وكذا الاشد بياضا والانقص يلي يجوز ان يكون ثم ميزات اخرى ولكن
حكمت بعدم اللزوم عند التفاوت فاياك لا يجوز ان يتحقق الوجود في الاعيان زائدا على الماهية لانا عقلناها دونه فان الوجود ايضا
كوجود العنقاء تعقلناه من حيث هو كذا ولم نعلم انه موجود في الاعيان فيحتاج الوجود الى وجود اخر ويتسلسل مترتبا موجودا معا الى
غير النهاية وعرفت استحالته س الوجود وكونه موجودا واحدا فالغير منه عله ما في واندرج هنا ما عنعنا الى المحض مثلا كما سبق
ولم نعلم انه حصل او وجود الوجود غيره كما قيل في اصل الماهية ولو كان موجودا لكونه وجودا امكان للماهية كذا فلا يتصور ان يتقدم
ثم اذا زاد وجود الوجود عليه متسلسلة فلا يحصل الوجود للشيء الاوان يوجد الفاعل وجوده وهكذا اما صار فلا يحدث حادث
في زمان الا وحدث قبله فيه ما لا يتناهى والموقوف على ما لا يتناهى مترتبا غير حاصل بعدمان تحصل ابدا ثم اذا كان الوجود في الاعيان

صفة الماهية فهى قابلة اما ان يكون موجودة بعد فصل مستقلا دونها فلا قابلية ولا صفتيه اوقبلها فهى قبل الوجود موجودة او معه
بالماهية موجودة مع الوجود لا بالوجود فلها وجود اخر واقسام الثانى باطلة كلها فالمقدم باطل واذا اخذنا الموجودات شيئا واحدا وان
لا موجودا الا واحدا صرح فليس ثم اضافة الى اخر حتى يقال انه كاين فى الاعيان او فى الخارج عن الذهن بل ماهية كما هى والوحدة
ايضا ليست فى الاعيان وراء الماهية المقولة عليها فانها ان كانت فهى موجودة واحدة من جملة الموجودات ثانية الموصوف بها فانها
ذات وذوات كثيرة فيقال واحد واحاد كثيرة فيعاد الكلام الى وحدة الوحدة مترتبا متسلسلا مجتمعا وجود الوحدة ووحدتها هى
فوحدة الوجود هو حتى لا يذهب اصلا واذا قلنا وجود كذا غير ماهيته فانما نعنى بحسب التفصيل الذهنى واذا قلنا شئ كذا وجوده عين ماهيته
اى لا يتصور ان يفصله الذهن الى وجود وشئ اخر ولو لم يكن لصورته فى هذا الان الوجود اذا اضيفنا الى الماهية فاضافته موجودة
ولوجود هذا اضافة مستمرا هكذا الى غير النهاية لكفى قرينة والذاتيات فى بسائط الانواع كاللونية فى السواد التى لا يجوز عليها ان يقال
جعل اللون فجعل سوادا كالا يجوز ان يقال جعل سوادا فجعل لونا المخالفة لذاتيات الغير البسائط الجائز فيها ان يقال جعل جسما مثلا فجعل حيا
لا يجوز ان يكون لها وجود غير وجود الذاتى الاخر فان اللونية لو كان لها وجود غير وجود ما به خصوص السواد ولبيت فان اللونية
لو كان لها وجود غير وجود ما به خصوص السواد وليست مستقلة لماهيتها والا لا زيها فلما ان تستبق لونية السواد مع زواله
بخصوصه متعدد بخصوص ساير كاستبقاء الهيولى مع زوال صورة ببدل لها واذا لا جعلان فلا وجودان فهو شئ واحد ولوكان
كان الجنس وجود غير الفصل هيهنا لكانت الجوهرية المقولة على الهيولى او الصورة لها وجود فى الهيولى ولها فصل اخر وجود ثم فصله
جوهر ايضا اذ لا يقوم الجوهر غير الجوهر ثم مهما ادى الفصل على الجوهرية له وجود اخر فى الاعيان فلا بد له من جوهرية هكذا
متسلسلا مترتبا مع انه يحصل فى الهيولى تركيب بل وصوف من بلا نهاية مثل هذا التسلسل فى الاذهان خطرات الاذهان لا يجب فيها الاتمام
من خالف المعلم الاول فى هذا بعينه موافقته اذ لا فرق بين الجنس والمادة اى بالمحلين والسواد بكليته محسوس وكذا البياض
وليس فى ذات احدهما ما يطابق شيئا من الاخر فى الحس اصلا بل فى العقل بخلاف ما بين جسم وجسم مثلا حيوان ونبات قرينة اخرى
والامكان والوجود ليسا بزايدين فى الاعيان على الماهية ولا الامكان ان زاد فله وجود فان كان واجبا من غير نسبته فلا يوصف
به غيره وان وجب بنسبته الى الماهية فهو معلول ممكن وله امكان وكل ممكن امكانه قبل وجوده اذ يقال امكن فوجد لا وجد فامكن
فاذا كان امكانه قبله فليس هو بعد الكلام اليه كما سبق وكذا الكلام فى الوجوب ووجوب وجود متسبر بل هى امور ذهنية ذواتها
الذهنية لا حق لها دون الحقايق لا صدر لها فى جملة القاطات اخذ الاعتبارات العقلية ذوانا فى الاعيان يبنى عليه امور
فكيف طابق المخلفات الغير المطابقة شئ واحد كما سبق فى القسطاس الاول وليس من شرط المثال المطابقة من جميع الوجوه
العقلية من خالف المعلم الاول فى الامكان اذ حكم ان كل حادث يتقدمه امكان وموضوع ثم يليه فى ذلك هذا الامكان بل امكان
لا يوجد الا رادات وسايلك مخلص القسطاس كما رايت تكرر فوجه مسلسلة مترادفا فطريق التفصى ما قلت فافهم وفتش كل
كلام حتى لا يقع الامر الذهنى ذهنيا ملفوفا واما عينيه فيفضى الى باطل والجهت لتعظيم حاجته ست فيما بعد وكثرة الخلط فيه
ضابط كل نوع لم يمنع التكثر فيه لا يقف فيه النهاية على حد وكل ما يفرض موجودا وان سلب النهاية عنه سبق من العدد ما لم

بغير ذكره

الـتـلـويح الـثـالـث فى بقايا تقسيم الوجود الطور الاول من التقسيم انه ينقسم الى واحد وكثير والحقيقى من الواحد بعينه الاول والاحق بالوحدة
ما لا ينقسم فى الكم والحد لا بالقوة ولا بالفعل كذات الباري عز جاره والثانى ما لا ينقسم فى الكم اصلا قوة وفعلا وان تصور انقسامه الى اجزاء
الحد وهذا كالعقول والنفوس الثالث الواحد بالاتصال كالواحد من الخط والماء وهو قابل القسمة بالقوة واجزاؤه متشابهة ومتشاركة فى
الحد الرابع الواحد بالاجتماع كالانسان الواحد من نفس وبدن مركب من جلد وعظام ونحوها والواحد الغير الحقيقى هو بحسب شركة اما
فى المحمول فالاتحاد بالنوع يسمى مماثلة وفى الجنس مجانسة والكيف مشابهة والكم مساواة والاتفاق فى الوضع مطابقة وفى الاضافة
يسمى واحدا بالنسبة كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة السلطان الى المدينة واما فى الموضوع كقولهم الحلو والابيض واحد اى هما محمولان على شئ
واحد كالسكر مثلا ومن لواحق الواحد الهو هو وهو ان يكون ذات واحدة لها اعتباران يشار اليها ان صاحب هذا الاعتبار بعينه ذو ذلك
كقولهم هذا القائم هو الطويل والاحق بالوحدة الحقيقية ما ذكرنا المتقدم بالتقدم ومن الواحد تام لا امكان لزيادة فيه وهو كخط
الدائرة ومنه ناقص وهو ما يمكن فيه ذلك كالخط المستقيم والتام احق بها ومن لواحق الكثرة التغاير والتقابل طور اخرى فى التقسيم
والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وذلك على انحاء والاول تقابل الايجاب والسلب
فى القضية وما يقابل وفى مثل قولك فرس ولا فرس والثانى تقابل المضافين كالابوة والبنوة والمضاف الحقيقى هو الاضافة لا ما حملت
عليه والثالث تقابل الضدين وعرفتها كالسواد والبياض والرابع تقابل العدم والملكة والملكة على المشهور هو القدرة للشئ على ما من شأنه
ان يكون فيه كالعمى لا كالمرد مثل سمع البصر والعدم الحقيقى المقابل للملكة الحقيقية هو انتفاء امر ما فيه وكان وجوده او فى بعض ذاته
والظلمة والعمى واشار الشرع الى التقلب الذى هو ضد الملكة والمرودة التى هى قبلها وعدم البصر الممكن فى حق الشخص الاعمى وانتفاء اللحية الممكن
المكن لنوعها هذه كلها عدميات وليس هنا عدما الا انه شرط فيه الامكان ويكذب على المعدوم لهذا ومن التقابل ما بين الواحد والكثير
ليسا بضدين لتقوم الكثير بالواحد وليس تقابلهما بالايجاب والسلب والعدم والملكة لانهما وجوديان وليسا متضايفين اذ الوحدة
قد يكون دون اضافة كثرة ومن ذلك تقابل الصور كالمائية والهوائية فعدم الخلو والجمع خاصية الاول الا ان من صدق احد طرفيه
يكذب الاخر والاثبات يكذب على المعدوم ومنها ما يكون على غير المعدوم وخاصية الثانى التلازم وخاصية الثالث الواسطة
وجواز الانقلاب اليهما من الجانبين ولا يوجد لغيره والفرق بين الضدين والعدم والملكة ان لكل من الضدين وجود وله علة
وجودية والعدم لا ذات له ولا يحتاج فى تصوره الى غيره لا كون الملكة فى الموضوع وعلة العدمى كالسكون عدم علة الملكة كالحركة
طور اخر وينقسم الوجود الى متقدم ومتاخر فمن المتقدم ما بالزمان كالموسى على عيسى وما بالشرف كالابى بكر على عمر وما بالطبع
كتقدم الجزء على الكل مثل ما الواحد على الاثنين وبالجملة ما يمتنع بعدمه عدم الشئ ولا يجب بوجوده وجوده والتقدم بالرتبة فمنه
رتبى وضعى وهو ما يجب المكان كتقدم الامام على المأموم بالنسبة الى المحراب ويتقدم عليه المأموم بالنسبة الى الاخذ من الباب
ومنه طبيعى كترتب العموم كما اذا ابتدأت من الجوهر صاعدا الى الانسان وجب ان المتقدم الاعم فالاعم واذا ابتدأت من الانسان رجع
التقدم الى الاخص مما يليه وكل ترتيب متقدم متاخر بحسب الابتداء من الجوانب والتقدم بالذات وهو تقدم العلة الكاملة على معلولها
مثل تحرك الاصبع بتحرك الخاتم وما تحرك ما تحرك ولا نعمل تحرك الخاتم بتحرك الاصبع وما تحرك حتى ما تحرك واقسام التاخر بازائها

وكل واحد

وكذلك المعية ولا يجتمع التقدم والتأخر باعتبار واحد في شيء واحد ويجوز باعتبارين كما مر آخرا وينقسم الوجود الى علة ومعلول والعلة على ما
مفهوم بينها هي الشيء الذي يحصل من وجوده وجود آخر وبالجملة ما يجب بوجوده وجود آخر والعلة وجود شيء آخر عنه والمعلول ما يكون وجوده من شيء آخر
ويصير ضروري الوجود والعدم بوجوده وعدمه وقد يقال العلة بازاء ما له مدخل في وجود الشيء فيمتنع بعدمه ولا يجب بوجوده وهذه اربعة
فاعلية وهي ما به وجود الشيء كالنجار للكرسي وقد يكون بالقوة كما هو قبل الشروع وقد يكون بالفعل كما هو بعده كانت كلية كالطلقة او جزئية
كالنشار المعين عادة كما قيل الصانع علة للكرسي او خاصة وقد يكون هذه اي الفاعلية قريبة كالعفونة للحمى وقد يكون بعيدة كالاحتقان
مع الامتلاء والاخرى مادية وهي التي منها الشيء كالخشب للكرسي والصورية هي التي يلزم منها وجود الشيء كصورة الكرسي فانها اذا
وجدت يلزم ان يكون الكرسي موجودا او معها والغائية هي التي لاجلها الشيء كالحاجة الى الاستواء عليه وهي علة فاعلية العلة الفاعلية لماهيتها وعلة
فالوجود لها لانه علة بها وهي تخرج الى الفعل بعد الشيء وفي الحقيقة العلة الغائية ما هي متمثلة عند الفاعل لا الواقعة عنها والعلة قد تكون
بالذات كالطبيب للعلاج وقد يكون بالعرض على جهتين احديهما ان يكون العلة بالذات كالكاتب للعلاج فانه يجب كونه طبيبا والاخرى
ان يكون المعلول غير ما وضع لكون السقمونيا مبردا فانه ليس بالذات كذا بل لانه يستفرغ الصفراء والعلة القريبة للجسم المادة والصورة
والفاعل المطلق للشيء ما هو علة لجميع اجزائه وان كان لا يكون علة للمجموع لانه علة بعض الاجزاء وبالمعنى الاول لا يجوز ان يكون
للشيء الجزئي علتان فانه ان لم يكن لاحديهما مدخل في وجوب الشيء ووجوده فليس بعلة له وان كان له مدخل فهو جزء العلة الكاملة
والشيء الجزئي يجوز ان يكون له علتان كالحرارة الكلية التي عرفت عللها والامكان للماهيات الجوهرية والعرضية طور آخر وينقسم
الموجود الى ما هو بالفعل والى ما هو بالقوة فالاول ما هو حاصل والثاني ما هو غير حاصل ولكن له استعداد الحصول وان كان القوة
قد يقال على المعنى الذي به يتهيأ الفاعل للفعل وادراك ليس بعموم جوهرية او جسمية فالمعنى غير زايد وعلى المعنى الذي به يتهيأ الشيء للانفعال
واذا لم يكن لا مرغام فليس يخصه وان كان القوة قد يقال للمعنى به شيء باي عن التغير والانفعال والقوة الثانية غير الاولى فانها تجتمع
الفعل ولا كذلك الاولى طور آخر وينقسم الموجود الى واجب وممكن والممكن هو الذي ليس بضروري الوجود والعدم وهو ليس بعد شيء
فانه يجتمع مع الوجود والماهيات فلا يكون عدمها وسلبها وليس عدم الواجب فيكون الممتنع ايضا عدمه فليس عدميا وذلك ممتنع بل
باعتبار عقلي وجودي والممتنع سلبها والممكن بشرط حضور العلة الكاملة يجب وجودها وبشرط عدمها يمتنع وعند قطع النظر عن الشرطين
يمكن في نفسه ومن خاصية الممكن صدق هيئة عليه بشرايط وليس لغيره من الجهات هذا والممكن لا يصير موجودا من نفسه اذ لو ترجح وجوده على
عدمه لذاته فهو واجب وعدمه على وجوده فهو ممتنع بل وجوده لوجود علة وعدمه لعدمها والواجب بذاته لا يجب بغيره فانه ان بقي وجوبه عند
فرض عدم الغير فلا تعلق او لا يبقى فهو ممكن بذاته لا واجب ولا بد من اعتبار الوجوب او لا حتى يوجد الشيء فانه ان وجد ثم وجب فقد
وجد دون الترجيح ولا بد من الترجيح بالعلة فان ما فرض علة اذا كان نسبة الممكن اليها الامكان كما في نفسه لا يوجد به فصل
وزوال المانع كسقوط الدعامة ايضا له مدخل في علة الهوي السقف من كانت ماهية العلة الطبيعي لو كان يجب بالطبع وحده دون السقوط المانع
لوجد واذا لم يجب لا مع الزوال فهو جزء العلة اذ المعلول اذا لم يقع بما فرض علة فليس علة لان النسبة اليه بعد امكانه من واجبه بدلا
المانع مع صحيح اي به مع عدم المانع يجب وذلك ما نقول من العدم كيف يقال انه علة اما العدم وحده لا يجوز ان يكون علة كاملة ولا علة

مقتضية الوجود وهذا على العلل بل شيء ما باعتبار العدم يجب به آخر فاذا اخذ المجموع لا يكون عدما محضا اما العدم المحض لا يجوز ان يكون معلولا
الا بالعرض فان الامر الوجودي اذا اثر فيه العدم فيكون اثره لا شيء وكل اثره لا شيء ليس اثر شيء فلا علية فليس العدم مقصودا ولا معلولا
المورد الاول في واجب الوجود وما يليق بجلاله وكيفية فعله وفيه تلويحات تحته التلويح الاول في ذاته ولما كان كل واحد
من الممكنات محتاجا الى العلة فجميعها محتاج لانه معلول الاحاد الممكنة فيفتقر الى علة خارجة عنه وهي غير ممكنة والا كانت من الجملة فهي
اذن واجبة الوجود وايضا السلسلة المترتبة من علل ومعلولات متناهية فينتهي الى ما لا يمكن فيجب انه واجب الاشتباه ذاته وبعيد على طريق
آخر فنقول المجموع معلول الاحاد فعلته الكاملة ان كان كل واحد فيكون علة لنفسه ولعلله او الجملة نفس المجموع واحدا وبعض كيف اتفق
والبعض معلول فاذا لم يكن فيها غير معلول يجمع ابعاضه محتاجة الى ما وراءها الخارج عن السلسلة الامكانية وهو واجب الوجود وكنا
ذلك في غير هذا الكتاب اقتداء ببعض الكبار مسلكا وهو ان الواجب وجوده لا يجوز ان يكون وجوده غير ماهيته فان الماهية يجوز ان
يكون عليه بعض صفاتها كالمثلث لزواياه ولا يجوز ان يكون علة لوجود نفسها فيكون قبل الوجود موجوده ولا يكون الوجود الذي هو صفة
الماهية واجبا اذ كل عرضي يجب انه ممكن فكل ما وجوده غير ماهيته ممكن وهذا الذي فان للقائل ان يقرر هذا الطريق الوجود المحمول على
الماهيات عرضي وكل عرضي بالغير وجوده عن وجود الماهية وكذا الصفة فالماهية قبل الوجود يجب ان يكون موجودة هذا محال والتمسك
اساس الوجود في الاعيان لا يزيد على الموجود فانهدم الاساس والقول بطريق عرشي ان الذي يفصل الذهن وجوده عن ماهيته فماهيته
اذا منع وجودها العقل لا يصير شيء منها موجودا واذا صار شيء منها موجودا فالكلي له جزئيات آخر معقولة لا يمتنع لماهيتها الا المانع بل
ممكنة الى غيرها بذاته وقد علمت ان كل ما وقع من جزئيات كلي بقي الامكان فاذا كان هذا الواقع واجب الوجود وله ماهية وراء الوجود
في اذا اخذت كلية امكن وجود جزئي آخر لها لان ليتها اذ لو امتنع الوجود الماهية لكان المفروض واجبا ممتنع باعتبار ماهيته هذا محال
فانه ما في الباب ان يمتنع بسبب غير نفس الماهية فيكون ممكنا في نفسه من ان يكون واجبا وجزئيات الماهية الكلية وراء ما وقع ممكنات
كما سبق فليست واجبة واذا كان شيء من ماهيتها ممكنا فصار الواجب ايضا باعتبار ماهيته ممكنا وهذا محال فاذا ان كان في الوجود
واجبا فليس له ماهية وراء الوجوب بحيث يفصلها الذهن الى امرين نحو الوجود الصرف البحت الذي لا يشوبه شيء اصلا من خصوص وعموم وما
سواه لمعلول او لمعلوله من لمعة لامتناز الاتحاد ولانه كله الوجود وكل الوجود من الوجود كل وله جزئيات ممكنة واسم على ما سبق ان صرف الوجود
الذي لا اتم منه كلما فرضته فاذا نظرت فهو هو اذ لا ميز في صرف شيء والمخالط منه ليس هو الواجب المذكور اذ الذي فصله الذهن الى وجود
وماهية ليس ما يقبل الغرض ويمنع الشركة كيف وقع بالضرورة بحث مقولة من المقولات وهذه عرشيات الماهية فواجب الوجود لا يتكثر اصلا
وليس في الوجود واجبان طريق عرشي لو كان في الوجود واجبان لم يكن الاشتراك بينهما من جميع الوجوه اذ لا بد من مميز ولا الافتراق
من جميع الوجوه اذ لا بد من الشركة في وجوب الوجود فلا بد من اشتراك وافتراق فيلزم امكان القسم والقسم وقد فرضنا واجبين هذا محال
وواجب الوجود لا جزء له من طريق آخر فانه يصير معلولا لجزء فيمكن قال المحصلون واجب الوجود ان كان نوعه يقتضي ان يكون هو فلا
يكون من نوعه واجب آخر وان لم يكن فتخصص نوعه به لعلة فلم يجب فرضه هو هو واذ لا جزء فلا جنس ولا فصل وكل جسم منقسم بالكم
واجزاء الحد وكله منقسم الى انواع واشخاص وليس واجب الوجود كذا فالجسم والقائم ممكن محتاج الى واجب فيلزم من واجب الوجود شارك

الاشياء في الوجود فانه وان يفارقها شيء فيتركب ويصير معلولا لأن الاشياء قد سبق انه بما وراء الماهية بحيثية يقع بالتواطؤ
في الكلي الواقع بالتشكيك بعض الاشياء بالكمال في نفس الشيء وقد علمت القسطاس السابق ان الوجود المطلق ان اقتضى ان يكون واجبا
فليكن كل موجود كذا وان لم تقتض الوجوب يمكن فواجب الوجود وجوده ممكن وان قلت ان الواجب بذاته من اقسام الوجود الضروري سابق عليه
عليه واما ان مفهوم لا يقتضي الضرورة اذ هو واقع على الحادث والممكن ايضا وساعدت عقولك في المقدمة وان لم يقتض الوجود
ان يكون واجبا فوجوده ممكن غير صحيح اذ الوجوب لا يمكن الا ان يعنى به الامكان العام اذا الخاص فلا يصح ان يمكن فلا ينتج نقيض
مقصودنا واذا تاملت القسطاس السابق لا ترى لهذا الحاصل اذ الماهية الذهنية المطلقة اعتبارات غيرها للعينية الواقعة وهو الحد
ولا مزيد وجدت عليه وقد علمت القسطاس واندفع بالقسطاس ايضا ما يظن من ان الوجوب مزيد عليه مع ان الوجوب ليس الا كمال الوجود
الغير المحتاج الى علة فحينئذ واجب الوجود لا يشارك الاشياء في معنى جنسي فلا يحتاج الى فصل بل هو موجود لا في موضوع فيقع تحت
مقولة الجوهرية ليس هذا حد الجوهر ولا رسما حقيقيا ومع ذلك لا معنى الوجود لا في موضوع بالفعل حتى من علم ان الجسم جوهر علم بالضرورة انه
موجود ونسبة الجوهرية اليه غير معلولة بما لان الوجود بالفعل بل ايضا ما ان له ماهية اذا وجدت يكون لا في موضوع والوجود البحت ليس كذا
ثم الوجود اذا لم يكن جنسا لما سبق فليضافه امر سلبي ما استحق الجنسية والا جنس له ولا فصل فلا حد له واذ لا واجب غيره فلا ند له ولما كان
بريا عن الموضوع فلا ضد له على ما سبق وكل معلول له فلا ضد له الذي هو في اطلاق العامة بالمماري في القوة المانع ولا حد له فلا وجه
ولا اشارة اليه الا بالاشارة عقلية وهو الوجود البحت فلا ذات موجودة في نفسه الامور اذ كل هوية شر من نزره فلا هو على الاطلاق الاظهر
ولما امتنع فيه القسمة على الاعتبارات فهو الواحد المطلق وهو الحق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الثابت له فلا احق بالحقيقة من نفس
وجود خصوصية والحق قد يكون بازاء ما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا بل وبانه ان انه موجود ولانه هو الوجود البحت وهو الخير المحض باعتبار انه
مشوقة كل شيء ومنبع وجوده وباعتبار انه نافع والشر عدمي كما سنعرف والامكان شر اذ ليس فيه استحقاق وجود واحد عدميا لهذا المعنى
فالخير المطلق هو الوجود المطلق وهو تام لم يحصل من نوعها يكون ذاتا اخرى وطريق اخر من البرهان على واجب الوجود هو ان الهيولى
غير واجبة ولا الصورة والا استغنى كل عن صاحبه ولا يجوز ان يكون شيئان كل يجب به وجود الاخر فيكون علة لنفسه وعلة وذا محال
فمجموعهما وهو الجسم ممكن ويحتاج الى واجب غير جرمي والابعاد الكلام اليه والاجسام واجبة التناهي ولا يتركب ذلك الواجب من امرين
والا كان حال الحال الجسم وايضا لما عرفت ان المركبات ليست بطبيعية الجسم فلها محرك غير متحرك وغير متغير وان امكن انتهى الى واجب
والطريق الاول اشرف فينظر الى الوجود فيشهد بالواجب ويعرف الواجب به غيره وطريق اخر واذ برهنا لما برهان اخصر المعقولات فيما
ذكرنا فواجب الوجود لا يقع تحت مقولة اذ ما من مقولة الا وشوهد من جزئياتها حادث او مفتقر الى متحيز او محل فيكون ممكنا فيمكن جنسه
الفصل في طبيعة جنسه الامكان اذ ما يجب لماهيته لا يمكن بسبب فجميع المعقولات ممكنة مفتقرة الى واجب لا يقع تحتها فيكون وجودا بحتا غير
متكثر مخرج التكثر الى بحر مدرب بالامكان **التلويح الثاني** في كلام حول صفاته ان العقل قسمان ذات كمالها بنفسها وذات زينتها
ان جميع ما الموصوف بنفسها فلا يرجع الصفات صريح العقل حاكما بان الاولى اتم لعدم افتقارها في كمالها الى زائد فالمجرد من الصفات اذا كان
لها في نفسها من الكمالات المحيط بها بل اكثر في الكل حساب ط كل ذات فعلت ربت فالفعل جهة والقبول بالاخرى لوجهين الاول

ان فعل الفاعل

ان الفعل الفاعل قد يكون في غيره والقبول القابل لا يكون في غيره والثاني ان القابلية لا يقتضي الا التهيؤ والاستعداد والفاعلية مقتضية للوجوب
فالمقتضي للامكان غير جهة المقتضي للوجوب في الوجوب يبطل القوة التي تقتضيها القابلية ولا يبطل شيء بذاته ما اقتضاه لذاته فهما جهتان ولو
كانت له جهة واحدة لقبل كل ما فعل بنفسه وفعل كل ما قبل بنفسه وهاتان الجهتان بعد الكلام اليهما حتى ينتهي الى جهتين في حقيقة الذات
ان كان ما استفاده منهما من غيرها فلحصر واجب الوجود ولا يجوز ان يكون له صفة واجبة لما علمت ان لا واجبان في الوجود ولا شيئان كل هو الوجود
البحت وايضا بالضرورة قامت الصفات بالذات فان قامت بنفسها فليس ولا واحد منهما بواجب وان قامت الصفة وحدها بها وكل ما
قام بغيره لو لم يكن هو لم يكن موجودا بغيره فيمكن له انه فالصفة ممكنة وليس مرجحها الذات فيقبل الذات الوحدانية ويفعل بجهة هذا محال
ولا غير الواجب اذ لا واجب غيره ولا فعل ايضا من معلوله وهو يجب مع انه يكون فعل وانفعل من الفعل فاشتمل على جهتين تعالى الواحد الحق
عنهما في الاسماء العوالي العرضية لا يجوز عليه الا الاضافة كالمبدئية والعلية اذ يتغير ما على جنبك او في محاذاتك دون تحركك فلا يحتاج
الى قبول وتغير في نفس الشيء وما سواها من العوالي يلزم منها شيء من المحالات التي ذكر فله تعالى صفات اضافية لا صفات يلزمها الا
فيكون في نفسها كيفية او نحوها ويلزم ما قلنا وله صفات سلبية كالقدوسية والفردية والاحدية وهي سلوب لعوارض وحقيقة لا يحل
بوحدانية عن سلطانه ضابط جامع كل شيء حكم العقل انه كمال للذات ما من حيث هي ذات موجود من غير اعتبار خصوص جسم وتركيب وعارض
ما لا تكثر وممكن بالامكان العامي فيمكن بالامكان القائم على واجب الوجود فيجب لانه كمال الوجود من حيث هو وجود ولا يوجب تكثرا اذ لا يمنع
والوجود البحت الواجبي اولى بكل كمال غير مكثر وهو المعطي لكل كمال ويمتنع ان يعطي الكمال القاصر عنه فيصير المستفيد اشرف من المفيد وهذا
محال واذا كان العلم والحياة وغيرهما كذا فيجب له والممكن العام على واجب الوجود يجب له اذ لا يمكن بالامكان الخاصي شيء عليه فيوجب فيه
جهة امكانية فيتكثر وهذا نعرفه بها بعد احتراه لغرض **التلويح الثالث** في الفعل والابداع ظن العامة ان الفعل هو ان يكون وجود
شيء من غيره بعد ان لم يكن وكثير منهم قال ان الباري لو فرض عدمه لا يخل بوجود العالم اذ الموجود بوجوده استغنى عن الفاعل فلو يوجد ما
وجد ومثلوا بالبناء الباقي بعد البناء فلنا ان نطيع فيما اذا كان وجود شيء من غيره بعد ان لم يكن فانه سلم مفعوليته ضرورة ما له مدخل في
المفهوم وما زاد وان ورد فعد اخص من المفعول او وجب فحدث فعد اعم كتقيده بالارادة او بالطبع فنقول اما ان هذه لا مدخل لها
فلان التقييد بها لا ينافي مفهوم الفعل ولا يوجب التكرير كقولك فعل بالطبع ولو كان شرطا فيه الارادة لما تقبل او الطبع لتكرر واما
ان التقييد بسبق العدم لا وجه له فلان العدم الحادث لا ينسب الى الفاعل بل نسبة الحادث اليه من حيث افادة الوجود حتى لو بطل بذاته
بعد العدم لم يكن فعلا فاذا التعلق بالفاعل من حيث تعلق وجوده الممكن به ومفهوم الوجوب بالغير لذاته لا يمنع الدوام والاول دوام فعل
ان الصفة الدائمة للشيء الغير الدائمة لغيره حملها عليه اولى منه ولم يلحق الثاني الا وقد لحق الاول دون العكس فاذا كان شيئان واجب
غيره دائما وواجب به وقتا ما فلم يلحق الوجوب بالثاني الا وقد كان لاحقا بالاول ومع ان يقال للدائم انه واجب غيره وقتا ما ولم يمكن ان
يقال الحادث انه واجب به دائما فالاول هو احق بالنسبة الى الفاعل والمفعولية وان لم يتم مفعولا اصطلاحا فلا مشاحة فيه فليخرج
اسم اعلى وهو الابداع ثم الممكن لا يصير واجبا من ذاته فيرجحه ما دام موجودا او وجوبه بغيره اذ لو استغنى الفاعل وفي لذاته صار واجبا
في نفسه ويحاس الوجود في الزمان الاول رجح بقاؤه في الزمان الثاني المرجح لا بد وان يبقى اذ بحالة ترجيح اذ العدم لا يرجح ولا

الا انه لا

الى الزمان بالجملة يبطل فيه فكيف يجمع واما امثال البنا والبنا فليعلم ان الشئ قد يكون له علة وجود وعلة ثبات كالقمقم مثلا فان علة وجوده
الفاعل وعلة ثباته يبوسة العناصر الحافظ لشكله وقد يكون علتهما واحد كالقالب لشكل الماء المبقى للشكل ببقائه معه فاذا عدمت علة
الوجود ان لم يبق علة الثبات فلا تضر في الوجود التلويح الرابع في ترتيب المعلول على العلة والاشارة الى كيفية العلل التي
وجب فيها النهاية ولم يجب اعلم ان وجود المعلول يتعلق بالعلة من حيث هي على الجهات التي صارت بها علة من وجود ما ينبغي وارتفاع
ما لا ينبغي كالحاجة الى معاون كالنار الى مثله او وقت او مادة او زوال مانع او وجود آلة او ارادة او داع كما سلك في ارادة الاكل
الى الجوع وكل ما يصير به الشئ علة بالفعل فله مدخل فاذا وجد الجميع لم يتاخر عنه المعلول واذا انتفى المعلول فاما لانتفاء علته
اجزائها او لانتفاء جهة هي بها علة فاذا استمر عدم العلة على الطرفين دايما استمر عدم المعلول واذا استمر وجودها بالفعل استمر وجود
المعلول والابداع هو ان يكون وجود شئ من شئ غير موقوف على غيره اصلا كمادة ووقت وشرط ما وهو غير التكوين المنسوب الى المادة
والاحداث المنسوب الى وقت واعلى منهما فكل مسبوق بالعدم غير مبدع لحاجته الى حضور امر ما مما ذكر واعلم ان الممكن المتاخر عن العلة
الكاملة بالذات انما وجوبه بغيره بعد امكانه لذاته عقلا اذ لو وجب بذاته او امتنع فلا تعلق للغير والممكن لا يستحق الوجود ليثبت
او لا يستحق العدم فيمتنع فلا استحقاق وجوده باعتبار الامكان قبل استحقاق الوجود لغيره فلا كونه متقدم عقلا على كونه وهو الحدوث
الذاتي المتحقق كل وقت في دايم الوجود لغيره ايضا اذ من ذاته لا يستحق الوجود ومن غيره يستحق فكل شئ هالك الا وجهه اي جهة
الوجوب به فاذا احدث شئ فلا محالة يترجح وجوده ولابد وان يكون الترجح او جهة ما له مدخل في الترجيح حادثا اذ لو دام الترجيح لدام
الترجح والوجود ثم يعود الكلام الى الحادث المرجح غير منقطع اما ان يتسلسل علل حادثة واقعة معا وقد بطل بالبرهان والضابط او
يتسلسل علل متعاقبة او يتعين هذا ولا ينقطع اذ يعود هذا الكلام في اول حادث فكل حادث فله ورائه اسباب متسلسلة عديمة النهاية
متعاقبة لا يجتمع اصلا والحادث من غير الحركات الغير الراسمة دفعة ان لم يبق فان وجوده غير آن على وبين الآنين زمان فلا ثبات
فلابد من علة ثبات ولا يتسلسل اذ هي معا فينتهي الى الواجب ثم من الظاهر ان في الوجود اشياء ثابتة من الممكنات ومجموع الممكنات
ثبت او بطلت فلها علة ثبات فمبدأ الوجود والثبات للحركة من حيث جملة هو الواجب ووجوده سر الحادث اذا حصل وله علة ثبات فنسبة
الثابت دايمة واذا دامت ولكنها حادثة فللنسبة علة حدوث وثبات ثم يعود الكلام الى نسبة النسبة في نسبتها الى علة الثبات
فتسلسل العلل الثابتة الى غير النهاية […] فلولا وجود شئ على سبيل الحدوث متجددة الاتصال وهي الحركة الدايمة القريبة والبعيدة
لعلل لزم السؤال شديدا فالحركة من حيث عدم ثبات احادها توجب حدوث حوادث ومن حيث ثبات نوعها تدل لا ابتا في الحادث
بل باستمرار مدة تثبت نسبة الحادث الى علته الوحدانية المثبتة حتى يأتي عدد من نوعها اوجب قطع النسبة فيعدم الحادث ما يثبت
النسبة بثبات مدة واوجبت الحدوث والبطلان لتجدد اعداد الدورة فانظر الى حركة اوجبت النهار لطلوع الشمس […] وبقائها فوق الارض
جملة نصفها مثلا متجددا اعدادها الى ان يغيب من الغروب فبطل النهار فضرورة وجود حركة دايمة لا ينصرم وقد علمت انها الدورية
وهي نفسانية واعلم ان المباشر للحركة لا يجوز ان يكون عقلا محضا اي مجردا عن المادة بالكلية ولابد له من تخيل حدود جزئية
فان الحركة من حد الى حد غير الحركة من ب الى د والراي الكلي لا ينبعث منه لا ارادة جزئية اذ ليس تخصيصه لبعض الجزئيات اولى من غيره

والعقل رايه الكلي متساوي النسبة الى النقطة فلا يلزم تعين نقطة منه ورعاية الاوضاع لابد لها من قوة متخيلة في جسم فلا يكون المجرد عن المادة
دائما المباشر للحركة نفس ثم الحركات معلولة للارادات الجزئية والارادات الحادثة لابد وان يكون لها علل من نوع فوقها فيتعاقب حلقات
من الانواع علل ومعلولات لا يتناهى معا ثم لان النفس المحركة لابد لها ارادة كلية يستند اليها الارادات الجزئية الزم حفظ الانات لها
ارادة دائمة كلية بان اتم حركة دائمة توجب ارادات جزئية فكل نقطة يعرض وصول المتحرك اليها من ضرورة الارادة الكلية المطلوب كلي ثابت
تخصيص ارادة جزئية بالتحريك منها الى اخرى بالوصول الى كل نقطة مع الارادة الكلية علة لها جزء ثابت وهو الارادة الكلية وجزء
وهو وصول النقطة المحركة منها الى غيرها وهذه الحركة علة الوصول الى نقطة اخرى فالارادات الحركات علة الوصول الى النقطة والوصول
مع الارادة الكلية موجبا للارادة الجزئية ولا يحتاج الارادة الى نفس حركة اختلفت تلك الحركة اليها حتى يلزم القدر بل الى علة اخرى
من نوعها فلا دور […] الحركتان كانت علة لحدوث شئ لا يكون وجودها الا مع وجودها اذ لابد وان يحصل ثم يصير علة وبعد
الحصول لا اتمام الحركة زمانا فلا علية بعد وجودها بالذات ومع وجودها بالزمان كما يتوهم من حركة الشعاع مع حركة الشمس وحصوله
شيئا فشيئا لحركتها كما يجري في حقيقته وقد علمت من طريق احزان الصلة لا انصرام لها ولا اول منها فمن طريقين ثبت دوام الحوادث
متسلسلة متعاقبة فصل قيل ان كل حادث قبل حدوثه ممكن وليس امكانه نفس العدم فقد يكون العدم مع امتناع الوجود وليس
قدرة القادر عليه اذ يقال هو غير مقدور لانه غير ممكن ولا صحيحا ولو كان المعنى واحدا لكان تعليل الشئ بنفسه واذا كان متحققا امكان الحادث
قبله وليس امرا قائما بنفسه اذ لو كان كذلك لما وصف بغيره وما اضيف اليه فلابد له من موضوع فكل حادث يتقدمه مادة وامكان فقيل قول
المعلم ان كل حادث فسبقه قوة وجود وموضوع لا يعني به الامكان الحقيقي لما سبق في القسطاس اذ الامكان ان كان حادثا عاد الكلام اليه
وهكذا وان كان دايم الوجود اذ لابد له من ان يمكن على ما سبق ونسبة امكانه اذ لا يجب لغيرها لا يمكن او لا محيص الكلام الى سلسلة
موجودة واجزاؤها معا ممتنعة بل الامكان اعتبار ذهني […] ايضا يمكن في الاعيان اي هو محكوم عليه ذهنا انه ممكن في الاذهان وهو محكوم
عليه ذهنا انه ممكن في الاعيان والحكم الذهني على الشئ قد يكون على انه في الذهن وعلى انه في العين مطلقا ومن المحمولات ذهني فقط
[…] منه ذهني يطابق العيني والامكان ونحوه من قبيل الاول ثم الامكان مضاف بالضرورة ولا اضافة الى المعدوم […] اذا اعقل
مضاف الامكان الى النوع ما عقل من الصورة نفسها لا يقع وما يقع فهو غيرها ثم ان كان الامكان لكل واحد واحد من جنس نوع فكيف مادة
في العدم حتى يثبت امكان كل واحد واي عدد يفرض امكانه موجودا يبقى على الامكان المعقول […] هو امكان النوع في النوع الكلي
ممتنع الوقوع وايضا يلزم ان يكون الشخص […] قبل الوقوع […] من العلم انه يجوز ان يكون الامكان امكانا الى غير النهاية
[…] هذا الكلام اذ من قواعده اختلاف العدد المرتب الوجود مما يجب فيه النهاية فلا يبقى بعد ذلك وعلمنا ان الذهن يمكن الحكم الى غير
النهاية […] فلا يعني بالامكان هنا الامكان القريب وهو الاستعداد التام الذي يستدعي وجود الشئ شيئا اذا الفاعل اذا لم يتم
بالحادث حدوثه انما يكون لاستعداد المادة كما يأتي بعد […] انما اراد به الامكان الحقيقي للتعليل بان يقال الشئ غير مقدور لانه غير ممكن
ولا شك يراد به الحقيقي في البرهان […] والتاثير […] ايضا غير مقدور كاعادة […] في مادة الحجر فيجوز التعليل على
هذا الطريق ايضا والاستعداد ومما يكيف ونحوه اذ لا يعني به الامر […] يستدعي بوجوده وجود شئ بعد فيقال ذلك استعداده هذا

يتناسب والاستعدادات ايضا يترتب الى غير النهاية بتدرج الاستعدادات القريبة لا يبقى مجتمعة الى غير النهاية فلا يعرض والحوادث متسلسلة
كما سبق التلويح الخامس في كيفية ابداع الواحد من جميع الوجوه وان الاجسام لا يصدر عنه شيء بعد ان لم يكن والواحد لا يصدر عنه
الا واحد فانه ان صدر عنه شيئان ج و ب فاقتضاء الجيمية ليس نفس اقتضاء البائية فيكون هو هي فلا بد من جهتين في ذاته الا اقتضائين
المختلفين وايضا اقتضاء الجيم يحمل عليه لا اقتضاء الباء بالايجاب المعدول وان كان المحمول اعم فيكون بجهة واحدة اقتضى ب وما اقتضاه
هذا محال فلا بد للفاعل الشيئين من جهتين ان كانتا من لوازمه عاد الكلام اليهما حتى ينتهي الى جهتين في ذاته فيتركب فبذا الا شيئين
بالواسطة منقسم وواجب الوجود لا يصدر عنه الا واحد وعامه عرضية اذا كان الممكن من الاخس والاشرف ووجد الاخس فلا وجه اخرى
فيه تقتضي الاشرف والممكن لا يلزم من فرض وجوده محال فاذا انفرض الممكن الاشرف فيستدعى ان يقتضيه جهة تستقل اشرف من ذات
الوجود وهو محال والشيئان احدهما انقص الاشرف لذاته دون اعتبار شرط امر والثاني الاخس فلا شك ان الاول اتم وعدد علل
الاجسام والماديات والماهية المجردة عن المادة غير ممتنعة والا ما امكن النفس مما وجدت والمجرد بالكلية اشرف منها فيجب ايضا
فابدع عليك بها فان لها اغراضا عظيما واستعدادها في بقاء النفس فانه غير ممتنع وهو الاشرف والاولى به يحرك لامر علوي لا لما تحتها
ويجب لاشرف والسعادة والخير ممكن فوق الشقاوة والشر ويجب فاذا من امكان ما اتت بسبيله وشرها فيكون قد وجب ثم علمت ان
النفوس كثيرة وواجب الوجود واحد والجسم لا يوجدها ولا بعضها بعضا اذ لا اولوية في طبيعة نوع ان يوجب بعض اشخاصه المتساوية
بعضا من غير العكس فهي اذن من مجرد مما ذكرناه فصل والامكان الاشرف طريقة انما تطرد في امور تحفظ نفس ماهيتها ولا
يوجب عدمها امر اخر بخلاف ما يقع تحت الحركات والامزجة والاسباب المختلفة فقد يصير الممكن منها ممتنعا باعتبار امر اتفاق
ومثل هذا لا يوجد في ماهيات معقولة هي فوق الحركات والاتفاقات فان ماهيتها ان امكنت من حيث هي هي لا يمنعها حاجز
دونها فاذا لم يجتمع الامكان الاشرف مع الاخس فيجب الاشرف ويمتنع الاخس بما قلنا والا ينتهي فرضه الى جهة اشرف من
واجب الوجود فصل واجب الوجود لا يصدر عنه شيء بعد ان لم يكن فانه ان كان المرجح هو نفسه او على ما الحق من صفاته وهو
دايم فيجب دوام الترجيح ودوام وجود المعلول وان لم يفعل ثم فعل فلا بد من حدوث ما ينبغي به تعدد او عدم ما لا ينبغي ويعود
الكلام اليه ولا يتغير فواجب الوجود لا نحو له ارادة وحال كل ما يتجدد حال لاجله التجدد في اسناده الى مرجح حادث وليس
قبل جميع الوجود وقت يتوقف عليه الفعل ولا امتياز في العدم البحت حال يكون الاولى ان يصدر عنه شيء او بالشيء
ان يحصل عنه فلو حصل منه شيء بعد ان لم يكن لتغير ذاته وتسلسل الحوادث فيها الى غير نهاية وهو محال ففعله دايم ثم يلزم
ان يكون الحوادث غير متناهية وذلك محال لان كل واحد مسبوق العدم فيكون الكل مسبوق العدم وايضا كل واحد دخل في
الوجود فيكون الكل قد دخل فانحصر في الوجود وهذا مما لا يصح هذا هو الحكم على الكل بما على كل واحد وذلك لا يجوز فان
كل ممكن غير الحركة جائز وقوعه دفعة ولا كذلك الجميع وكل واحد من الضدين ممكن في محل والكل معا غير ممكن مع ان المعدوم
لا كل له ثم كل واحد يلزم ان يتوقف على ما لا يتناهى وهو ج انما يقال في اشياء حصلت بعد تكون شيء منها بعد شيء وما
فرضت في المستقبل متوقفا على غيره فيه وحيث يبنى وبينها حوادث متناهية وهكذا دائما وان صيت بهذا التوقف ان الا

لا يوجد الا بعد ما لا يتناهى فذلك نفس محل النزاع ثم كل ان ما تعتبره اخيرا مما مضى فوقها يتدرج الكلام في ورائه فلا يقبل ايضا بوجه الا ان
مبداه ولا نهاية له من الجانب الاخر ثم انا نعتبر جميع الحركات الماضية ونجعلها ونزيد عليها من المستقبل سنتين انما اكثر من الماخوذ دونها ثم يتناهى الناقص
وما زاد على المتناهي بمتناه فهو متناه ج ونفرض الحركات المتفاوتة معا محال ولم يلزم النهاية لا تسبق لا تجتمع فكيف يفرض المنع ليمتنع بوجوده ما امكن لعلة
الواجب ثم هنا ذكرتم اثبات المساواة بين الباري والخلق لانه كما يلزم من رفع العلة رفع المعلول يلزم من ارتفاع المعلول ارتفاع العلة ج ليس
هذا القدر وذلك على وتيرة واحدة فان المثلث يوجب بارتفاعه في نفسه ارتفاع الزوايا دون العكس بلى ويلزم من تسليم ارتفاع زواياه ان يكون
المثلث قد ارتفع اولا لزوما استدلاليا وهكذا في جميع العلل الكاملة والمعلولات ثم كل واحد من النفوس الناطقة حادث في وقت اذ يتعلق
حدوثها بحدوث البدن فالكل من المفارقات منها يكون حادثا اذ هو حصول الاحاد ولا كل احاد لها مجموع سابق او غيره فحدث كل جزء اخر
مجموع اخر فذلك المجموع من حيث هو هو لم يكن قبله وكل وقت يحصل من مفارقات النفوس شيء يحدث باعتبار مجموع اخر اذ المجموع الذي اخذ فيه
الشيء غير الذي لم يوجد فيه ذلك الشيء وكل وقت لها مجموع اخر حادث بل وحال المجموع الموجود قديما ما خرج مع حادثها ايضا كذا فلو بلى
هذا في النفوس على بقائها ولا على سبق العدم على نوعها هذه اقوى حجة ذكرت المعطلة الذين عطلوا الله تعالى عن جوده المورد الثاني
في المبادي والغايات والترتيب وحال مجموع الوجود وفيه ثلث تلويحات التلويح الاول في الغنى الغني المطلق هو الذي لا يتعلق بغيره
في ذاته ولا كمال لذاته هي كان له والفقير ما يتوقف منه على غيره ما ذكرنا والملك الحق هو الذي له ذات كل شيء ولذاته كل شيء والغني
المطلق لا يستغنى عنه شيء اذ لو استغنى عنه شيء وكان فقيرا الى الغني اولى له وعند الاستغناء انتفى ما هو الاولى من الغني فهو عديم كمال
فافتقر ولو كان في الوجود غني لا يستغني عنه غيره وهذا تنبيه على وحدانية الواجب وجوده فصل والجود افادة ما ينبغي لا لعوض
فالمعطي لما لا ينبغي ليس بجواد والمعطي لما ينبغي طالبا لعوض كان عينا او مدحا او ثناء او اظهار قدرة وفضيلة او تخلص من قبيح وكل هذا
عوض وهو بايع افادة ثم شيئا فعامل لا جواد ومن كان الاولى به فعل ما فاذا لم يفعل لم يحصل الاولى به فهو عادم الكمال المطلق لافتقاره
في كماله الى غيره وكل مريد مختار لا بد وان يختار احد طرفي النقيض اذ لو استوى الطرفان بالنسبة اليه فالنسبة امكانية لا ترجح والشيء
ان كان خيرا في نفسه مثلا ما لم يكن اصلح واولى بالاضافة الى المختار لا يختاره فالوجود البحت الواجبي كمال خارج عنه وكل ما تحقق كما
لا صفة فيه تحقق وهو الحق الذي وراء كل كامل لا يقتصر الى شيء والعالي لا غرض له في السافل ثم يجوز ان يحصل مختص الارادة
احد الطرفين لا لغرض بل الاذن من خاصيتها ترجيح احد المثلين ج لو اختارت الارادة ايضا حصلت خاصيتها فالنسبة امكانية والمرجح
الارادي فانه مع السؤال وان كان من خاصية الارادة المطلقة تعين هذا الطرف مثلا بعينه وكان كل ارادة يجب فيها ذلك وليس كذا
فلا بد لكل ارادة من داع مرجح التلويح الثاني في الحركات السماوية وانها ارادية فلو كان مرضيها شيئا واقعا ما طلبته بالحركة او
مطلوبا جزئيا وضعيا او وقتا ان نالت او قنطت ان كان مما لا تناله فلها مطلب كلي فيلزمها ارادة كلية موجبة لعلم كلي دال على نفس ناطقة
مسيطلة الجرم من بحدها فيها وعلمت ايضا ان الارادات الجزئية منضبطة بارادة كلية فيما سلف ومن طريق اخر مطلوبها بالارادة اما امر
حسي او امر عقلي والمطلب الحسي اما جلب ملايم حسي او دفع ضار واذ ليست بحري ولا مكون ولا تفسد فلا منافرها ولا مضادها ثم ليس
لكمالها فلا جلب ولا انتقام فلا شهوة ولا غضب فهو اذن امر كلي عقلي موجب لنفس ناطقة وليس غرضها مظنونا من الثناء والمدح فان

للحركات عرفت انها واجبة الدوام فيبنى على امر واجب الدوام وليس المظنون كذا وايضا هو لامكان الاشرف وهذا العالم احقر
الى اجرامها الشريفة من ان يتحرك لاجلها والحدس الصحيح يحكم بهذا دون حاجة الى برهان فحركته الشوق اما لنيل ذاته او التشبه بصفة
رغبة وكان على ما سبق من الوضع او نسبة تجددى وهو متعذر والمتشبه به ليس بجرم فلكي والا كانت الحركات متفقة وليس الا لعدم ان الاختلاف
مطاوعة الطبيعة ولا ينقسم فان الاوضاع الجرمية الكرية متساوية من حيث اقتضاء الطبيعة والميل الشديد وليس المتشبه نفسا فلكيا والا
تشابهت التحريكات ولا اشباه واحدا والا اتفقت بالتشبه فذوات عقلية هي بالفعل من جميع الوجوه فتتشبه بها النفوس حتى لا يبقى شيء
منها بالقوة والنفس اذا كانت في امر يتبعها صبابة بدنية كالمتناجي مع نفسه بامور عقلية يتحرك شيء من اعضائه بحسب ما يتفكر فيه وجرم
الفلك فيه جميع الاشياء بالفعل الا الاوضاع اذ لو وقفت على واحد لدامت الباقيات على القوة العدمية ولا يمكنها الجمع ما عبر الكل
والقاصر عن استفادات بتوفية استيفائها نوعها واخرجت الى الفعل بما امكنها من التعاقب الاسرع فالمرتبة على التماثل ما حصل في قصد
التشبه بالعالي الدائم في مدوم نوع ما لم يعدم ذاته بل محدود وظن ان المتشبه واحد ولكن حيث لا انفكاك من مطلبها ويقع التماثل
عندما سوا الجهات كالشخص الحاير الطريق ساواه ... ليقع محتاج ولم يعلم انه لو صح هذا الصحان ... ساوى الحركة السكون فاختارها
لنفع التماثل فلم المطلب بالاصل لتماثلها عليه لم يطلب بتخصيص الجهة مع انه يجوز ان يكون لكل معشوق خاص والجميع معشوق واحد هو
الاول فتشابهت الحركات في دورية المطلب متشابه واختلفت في الجهات لاختلاف معشوقات خاصة ونسبة كل عقل معشوق الى نفس
فلكية كنسبة العقل الفعال الى نفوسنا والمعلول لا يناله الروح من محض الوجود الحق الا بتوسط علته وما يناله الاقلون من اللذات
الوافرة والانوار اللامعة من الافق الاعلى كثيرا ما يقع للكاشفين من اهل التواحيد ... الحكيمات الحلال العظيم والا لما
على عن نفسيهما كذا من قبلها وبعض الاساليب ايضا من الصوفية فالعقول بعدد الحركات الكلية كلها كلية وجزئية وهو الامكان
الاشرف فكانت اكثر من عدد اذ كل كثرة نوع كالمستغرق ولها حركة يخالف حركة غيرها وهي مباينة الذات في غيرها فيستحق نفسا وحيث
انه لا بد لها من عقل ونحو ... الى شيء من هذا في كتاب القوانين الحقائق المسمى بالمشارع والمطارحات فصل وكل قوة في جسم هي
متناهية اي يجب ان يتناهى فعلها واعلم ان اقوى القاسرين متفاوت بشدة او ضعف وان استوى مع الآخر في امرين فيتفاوت
بالاخر فالقوة في الجسم اللازم انقسامها لانقسام حاملها اذا فرض ان جزءها ... كل الحامل مثلا وكلها ... وان القوتين في شيئين
متشابهين يحركانهما في مسافة عن مبدأ محدود فاستويا بشدة وضعف فلا بد من تفاوت فالاقوى الجر على ما قوي عليه الكل هذا لحال
والسكون اذا لم يقع في الوسط فانها يقع في الطرف فينقطع تحريكات الجزء متناهية وينسب عليها تحريكات الكل على نسبتهما وما زاد على
المتناهي بما يناسب متناه وهذا يخص ما يطيع من القوى طريق غرضي ويعم جميع النفوس ان القوة الغير المتناهية لو حركت جسما
بكل قوتها مسافة وحركة اخرى متناهية فلم يتباينهما بالقسرية فيسبقه وكذا السرعة حركتها وبطوءها ينسبه ما ثبت الغير المتناهي اثره الى
تاثير المتناهي اثره نسبة متناه الى التأثير الى متناهية هذا محال وقد ذكر من طريق اخر هو ان يفرض قوة يحرك جسما من مبدأ مفروض
حركات لا يتناهى ويحرك بمثل ذلك القوة اصغر منه اقل مثلا عن ذلك الحد مساويا مع تحريكه الاول شدة وضعفا فيتفاوت المدة
بالقسرية والا يستوى القدرة على تحليل التمانع وكثيره وهذا محال فكان التفاوت في الاخر على ما سبق ... المتنازع ان يقول القوة

غير متناهية والمنافعة الجرمية تفاوتها الذي قوة غير متناهية وجودها وعدمها سواء في جميع ما قلت والحجة من كتب المتأخرين ترد ابطالا
قيل ان النفس التي لها غير متناهية القرنية لا بطول فان البرهان هو المعتمد واذ انتهى قوتها النفوس الفلكية التي هي اقوى فما تكيف حال قواها
وهي ايضا فالحقة اما قيل في الاقناعيات ان انفسنا يقدر على التعقل الغير المتناهي واذا علمت ان لها ذلك من العقل الفعال في القابلية والقبول
للاثار الغير المتناهية والتاثير على سبيل التوسط بضرورة الجسم وقواه انما المنع هو التاثير الاستقلالي ثم انه كان لا يمنع القوة الغير المتناهية
ما منعها القوى الهيولانية عن عالمها وما انحصر تاثيرها في بدن واحد وما الحسن في ملاقاة الاجرام فاذا كانت الحركات غير متناهية فللقابل
المحرك مشاء فلا بد وان يكون المبدأ العقلي لا يزال يفيض منه الانوار والشروقات على النفس الفلكية ممدا لها بالقوة الغير المتناهية والتودد
والشوق والعشق الغير المتناهي فيفيض منه عليها لكنه عرشية هو ان واجب الوجود لا يتصور من طريق اخر ان يحرك جسما مباشرة فان الجسم ما من
حركة فيه الا ويتصور اسرع منها من قوة اشد فاذا حرك واجب الوجود بكل قوته فيقع حركة لا يتصور لا اسرع منها وهو محال مع انه ذلك لم ينتهي
فلم يكن علة لامر واجب الغير المتناهي التلويح الثالث في ترتيب الوجود والجسم مركب من الهيولى والصورة وجعل كل غير جعل الاخر فلا بد له
من فاعل فيه اثنينية وليس واجب الوجود كذا فانه يصدر عنه الجسم فاول ما صدر عنه عقلا جوهر عقلي سماه بعض الحكماء عقل الكل والعقل الاول
وهو اعظم ما يمكن واشرفه واعلم ان الجسم لا يصدر عنه الجسم فان الحاوي لو كان علة المحوى مع وجوبه امكان المحوى اذ وجوبه بعد وجوبه
ووجوده فيكون مع وجوده امكان كون المحوى المقارن لامكان لا كونه فيفارقه امكان الخلاء وقيل انه يمتنع بذاته هذا محال ولا يمكن ان
يوجد المحوى الحاوي الذي هو اشرف منه واعظم فالجسم لا يوجد شيئا اذ اوصفت ان الحاوي والغير الجسم الذي هو علة المحوى المتقدم عليه
معا وما مع القبل قبل فيلزم تقدم الحاوي عليه الخلاء مع القبل بالزمان ونحوه قيل اما ما مع القبل بالذات ليس قبله بالذات كان ما
مع العلة ليس علة وليس هذا التقدم الا بالعلية بين الحاوي والمحوى مكان فيمكن خلو مكانيهما فيلزم الخلاء اما العدم فليس علة ولا
بفرض الخلاء اذا وجد المحيط لا حشوه اذ الخلاء ابعاد والنفس ايضا ليست علة الجسم فانها ان اوجبت بغير توسط جسمها فليست بنفس بل
عقل وموجد الجوهر كيف يحس من التجزء المحض لعلاقة عرضية وبتوسط الجسم يلزم ما قلنا من امكان الخلاء طريق اخر الهيولى لا يفعل لها
فيلزم في ذاتها جهتا قبول وفعل الصور وفعل الهيولى لا يفعل بل يخص اثارها ما لها معه علاقة وصفية فلا بد من توسطها الهيولى والجسم اذا
لم يوجد اصلا فلا علاقة وصفية بين الصورة وبينه ولا وساطة الهيولى ولا نسبة الى ما ليس لي الاجسام بعد ما الجسم والنفس يجوز ان
يكون ما علة فرض ما فان القديم للماهية امر ما فاذا امتنع رفعه في الوهم فليس بعلة خارجية والا امكن ما رفع وحدها فاذا جاز ان يكون
علة فيجب جواز العلية على الامور التي هي كالمقادير وما ذكرها لا يتبع بالجهة ولا يستوي فيها لها علل من خارج كالعقول وقال المحصل
ان جزئيات نوع واحد لا يوجد بعضها بعضا لعدم الاولوية بحسب الماهية فالعقول ليست من نوع واحد وايضا لو اتفقت انواعها لاتفقت
آثارها من الافلاك فان النوع الواحد لا يلزمه المختلفات المتقابلة والافلاك قد اختلفت امكنتها وحركاتها واحداها وهي مختلفة الطبايع
وكلها بالنسبة الى العالم العنصري جملة خاصية وايضا لو كانت الافلاك من نوع واحد امكن بالانقسام على النوع فيمكن على الشخص فيخرق وليس
كذا وانها من نوع واحد لا اتصل بعضها ببعض وليس كذا وايضا لو كانت العقول والافلاك من نوع واحد كان الاختلاف بالعوارض وقيل
الاوضاعات والحركات لاولوية لحوق بعض ... ان الطبيعة النوعية يستوي استحقاق اشخاصها بحسبها لا يمكن من العوارض فصل واذ

لا يصدر من الحق الأول الا الواحد فان استمرت السلسلة في اقتضاء الواحد فلا ينتهي الى الجسم ابدا ولا يوجد ولكنه قد وجد فلا بد من وقوع الكثرة
في واحد وايضا لا تصدر الأفلاك كلها من عقل واحد اذ علمت ان لكل معشوقا آخر فليس الا ان المعلول الاول له امكان من نفسه
ووجوب بالاول ويعقل الاعتبارين وقالوا انه فلتعقله لوجوب وجوده ونسبته الى الحق الاول يقتضي امرا اشرف وهو عقل آخر وبتعقله
لامكانه من نفسه امرا اخس هو جرم الفلك الاقصى اذ الامكان اخس الجهات فيناسب المادة وباعتبار تعقله لماهيته نفس هذا الفلك المحركة
له بالشوق اليه ثم من الثاني بالتثليث ايضا عقل وفلك الثوابت ونفسه ومن الثالث عقل وفلك زحل ونفسه وهكذا الى ان يتم الافلاك
التسعة والعقل العاشر باعتبار تعقل امكانه يحصل منه الهيولى المشتركة التي للعناصر وباعتبار تعقل ماهيته صورها وباعتبار نسبته الى الوجوب
الى المبدأ نفوسنا الناطقة وانما ذلك بمعاونة الاجرام السماوية المناسبة باشتراكها كلها في حركة دورية لاشتراك العنصريات في مادة واحدة
الموجبة بذلك الاشتراك في الحركة استعداد عموم هذه الى شيء واحد وبافتراق حركاتها افتراق انواع الصور وهذا العاشر كثير المعلولات
والموجبات الاستعدادات المختلفة بكثرة فيضه والفاعل بجهة واحدة يجوز ان يفعل مختلفات لاختلاف القوابل والمظنونات كشعاع الشمس الواقع
على المنفعلات المختلفة اللون والعقل الاخير لهذا اذ يتسلسل غيره الى ان ينتهي الى غير واجب الوجود لانه ليس في عالم الحركات بل يحصل
منه ما لم يحصل القوابل المختلفة الاستعداد بالحركات السماوية فلم لا يصدر من واجب الوجود كذلك عند اقتضاء جميع الوجود
لا امكان لعروض حركة واستعداد مادة فلا يصدر عنه الا واحد ويكون ازليا ولا يوجب التغير اذ ليس ما يتغير الا الفاعل وبعد هذا
الترتيب لمن حصل عنه شيء آخر في المواد فينقسم فعله الى ما من شأنه ان يكون في المادة والى ما من شأنه ان لا يكون وهو المعلول الاول
فبكثرة تعالى من ذلك ثم اذا الشرف المادة ومعلولاته من العقول لما فاد من وجود العقول والنفوس والاجرام الفلكية فصار معلول معلول
اشرف من معلوله بلا واسطة وهذا محال لا من كيف فعل العقل بتوسط الامكان وتلك الامكان لا يزيد في الاعيان على ذات الممكن
وايضا لو حصل عنه الامكان شيء فكان كل ممكن كذا حتى الاجسام ثم الامكان عدمي كيف يفعل بتوسط امر عدمي في السؤال الاول
قولنا ان العقل بتوسط ما يعقل من امكانه يفعل شيئا والامكان في التعقل زائد واذا افعل شيء لخصوصية بتوسط امر ثبوتي
يشاركه غيره في تلك الخصوصية وفيه التعقل للامكان ليس بعدمي والعدمي قد يقال لما يدخل في مفهومه العدم كالسكون وعلى ما يقصد
بقاؤه كالحركة ولصفة وجودية موضوعها باعتبارها موجب لا استحقاق وجود كالامكان وعلى ما ليس لاجهة القبول والقوة ولا
يخرج بالفعل الاسود زايدة عليه من الصور وغيرها كالهيولى ويقرب هذا الاعتبار مما قبله وليس هذا العدمي هو العدم
فههنا اعتبارات لا يخل بما نحن فيه فصل واذا ابتنى الوجود فقد انفتح باب التكثر ولو لم يكن الا ذا اثنا عشر اذ يجوز ان يحصل من الاول
غيرها يحصل من مجموعها وكذا في النفوس فصل ولا يحصل الهيولى بعد ان لم يكن اذ لا بد للحادث من استعداد قابل اذ ليس ان الفاعل
لا يتغير وهو الامكان الذي اشار اليه المعلم فانه يتقدم على الحادث لا بغيره سبق فالهيولى لا قابل لها فلم تحصل حادثة وتحصل
عن هذا العقل الاخير المواليد كلها وصور العناصر والمواليد والنفوس الارضية والنفس الناطقة وعند الناطقة تمت ترتيب العقلاء
فابتدأ الوجود من الاشرف فالاشرف فالعقل ثم النفس الفلك والاجرام السماوية ثم الهيولى المشتركة وهي الاخس ثم عاد من الاخس فالاخس
الى الاشرف فالاشرف من الاعتدال المزاجي والنفس النباتية ثم الحيوانية ثم النفس الناطقة ومنها القوة الهيولانية وصولها الى العقل

المستفاد

المستفاد والنفس القدسية وكان النفس باعتبار جهتي وجودها وامكانها حصل لها عيدا الى القدس واخرا الى الحس الاشرف فالاشرف والاخس فالاخس
المعلول الاول ليس فيه جهتا التعقل وجوب والامكان والجرم الفلكي له هيولى وصورة جوهرية واخرى نوعية وفلك الثوابت فيه من الكواكب ما فيه ولكل
خصوصية غيرها للآخر فلا يسع لها الجهات الثلثة والكرات الكثيرة في كل فلك لكل طبيعة وحركة غيرها للآخر تجب جهات هذه الثلثة لا تفي بهذه
الآن الحكماء المتأخرين لم يثبتوا امكان الكثرة اخفه واعلى اقل ما يمكن وهو عشرة عقول مجردة بامتناع اكثر منها ولم يفصلوا كثيرا ما علمه كذلك
التفصيل لمن بعدهم وقالوا يجوز ان يكون العقل ذا ابيات حقيقية لنوعية البسيطة ليس لكل واحد منها جعل غيرها للآخر كالهيولى والصورة
فيوجب تكثرا في ذات مبدعه تعالى وتقدس وتعقلها منفصلة وان كانت في الاعيان شيئا واحدا كما اعطى افلاطون الاول ضابطة ولهذا قال
بعض المتأخرين والا معلول فلا مانع من ان يتقوم بمختلفات فيها يعقل من التفصيل لواحد واحد يوجب شيئا آخر فيجوز ان يوجد الكل
من غير واسطة ح كل ذلك معشوق كما عرفت ولا تنفي ما الا يعلو لذا تعلقه فلا بد من الترتيب والحق ما اشار اليه المعلم الاول من كثرتها
وكان عند كثير من المتقدمين لكل نوع من الانواع الجرمية مثال وصورة قائمة لا في مادة هي جوهر عقلي يطابق العقول من الحقيقة
وربما احتجوا بامكان الاشرف وقالوا هذه الانواع واصنافها تنتهي رسم منها وظلالها والحقائق الاصلية هي وهذه في مثل افلاطون
وبالغا تمم العقول كثيرة فصل ولا يلزم من قولنا ان كل اختلاف نوعي اختلاف ان يكون من كل اختلاف اختلاف حتى يذهب
الشخص الى غير النهاية ولا عكس الموجب الكلي كليا وكان الحكماء اخذوا العالم حيوانا واحدا سموا جسمه جسم الكل له نفس واحدة ناطقة
هي مجموع النفوس وعقل واحد هو مجموع العقول وسموا مجموع النفوس نفس الكل ومجموع العقول عقل الكل واكثرهم حفظ العالم باسماء
غير ملتفتا الى الكائن الفاسد وربما عنوا بكل كل من الثلثة الجرم الاعلى ونفسه وعقله المورد الثالث في كلام في التجريد
عن المادة والادراك والعناية والقضاء والقدر والسعادة وفيه فصول الاول في الادراك والتجريد ان بعض الناس ظن ان
ادراك المدرك شيئا هو ان يصير هو هو واخرون ظنوا ان ادراك النفس هو اتحادها بالعقل الفعال وقد علمت فيما سبق ان شيئين
لا يصيران شيئا واحدا الا بانفصال امتزاج او تركيب يجمع ذلك من خاصية الاجسام ثم اذا عقلت خارج بالمعية وجعلت فعلها
او بطلتا اولم يحصل بينهما اتحاد وغلطهم مما يقال ان الماء صار هواء وانما ذلك بمعنى بان الماء صار هواء اي خلعت صورة المائية
ولبست صورة الهوائية وهي مشتركة والنفس ليس فيها ذلك ثم اذا عقل النفس ج اهي كما كانت قبلها فلا اتحاد ولا حصول او بطلت وحدث
غيرها فلا اتحاد او تغير حال لها وذلك ليس ببعيد وليس باتحاد بل هو كسائر التغيرات ثم الاتصال بالعقل الفعال صحيح والاتحاد به
وربما ما عنوه اولا الاحاطة بجميع العلوم عندما لعلم شيء واحد ويبين فساده وهذا الكلام نقله افضل المتأخرين عن فرفوريوس وشنع
عليه كثيرا على وجه لا يليق بفضلها مع انه في المبدأ والمعاد وبعض الكتب غيره ادعى اتحاد النفس بالصورة المعقولة صريحا ثم على طريقه
في الاخير فهذا الاول ان قلده فذلك اصح وان اقتضى نظره ذلك فلا يشنع على نفسه نفسا واعلم ان النفس يجوز ان يعلم الجزئيات على وجه
كلي مثل معرفتنا لزيد وانه الطويل الاسود ابن شخص كذا على جهة لا يكون تلك الكليات مجتمعة في غيره ولكن مع ذلك مجموع تلك الكليات
نفس مفهومه لا يمنع وقوع الشركة فيه وان فرض امتناع الشركة فيه فيكون لمانع غير المفهوم هذا لكن عندما ضابطا حكاية وهو ان كنت
زمانا شديد الاشتغال كثير الفكر والرياضة وكان يصعب علي مسئلة العلم وما ذكر في الكتب لم ينقح لي فوقعت الليلة من الليالي خلسة في شبه نوم

فاذا انا

لى فاذا انا بلذة غاشية وبرقة لامعة ونور شعشعانى مع تمثل شبح انسانى فرأيته فاذا هو غياث النفوس وامام الحكمة المعلم الاول على هيئة اعجبتنى وابهة ادهشتنى فتلقانى بالترحيب والتسليم حتى زالت دهشتى وتبدلت بالانس وحشتى فشكوت اليه من صعوبة هذه المسألة فقال لى ارجع الى نفسك فتنحل لك فقلت وكيف قال انك مدرك لنفسك فادراكك لذاتك بذاتك او بغيرها فيكون لك اذن قوة اخرى او ذات تدرك ذاتك والكلام عائد فظاهر استحالته فاذا ادركت ذاتك بذاتك أباعتبار اثر لذاتك فى ذاتك فقلت بلى قال فان لم يكن مطابق الاثر ذاتك فليس صورتها فما ادركتها فقلت فالاثر صورة ذاتى قال صورتك لنفس مطلقة او متخصصة بصفات اخرى فاخترت الثانى فقال كل صورة فى النفس هى كلية وان تركبت ايضا من كليات كثيرة فهى لا تمنع الشركة لنفسها وان فرض منعها ذلك فلمانع آخر وانت مدرك ذاتك وهى مانعة للشركة بذاتها فليس هذا الادراك بالصورة فقلت ادرك مفهوم انا فقال من حيث هو مفهوم انا لا يمنع وقوع الشركة فيه وقد علمت ان الجزئى من حيث انه جزئى لا غير كلى وهذا وانا ونحن وهو لها معان معقولة كلية من حيث مفهوماتها المجردة دون اشارة جزئية فقلت كيف اذن قال فلما لم يكن علمك بذاتك بقوة غير ذاتك فانك تعلم انك انت المدرك لذاتك لا غير ولا باثر غير مطابق ولا باثر مطابق فذاتك هى العقل والعاقل والمعقول فقلت زدنى فقال الست تدرك بدنك الذى تتصرف فيه ادراكا مستمرا لا تغيب عنه فقلت بلى قال أبحصول صورة مخصصة فى ذاتك وقد عرفت استحالته قلت لا بل على اخذ صفات كلية قال وانت تحرك بدنك الخاص وتعرف بدنا خاصا جزئيا وما اخذت من الصورة نفسها لا يمنع وقوع الشركة فيها فليس ادراكك لها ادراكا لبدنك الذى لا يتصور يكون مفهومه لغيره ثم اما قرأت من كتبنا ان النفس تتفكر باستخدام المفكرة وهى تفصل وتركب الجزئيات وتنتج الحدود الوسطى وا لا سبيل لها الى الكليات لانها جزئية فان لم يكن للنفس اطلاع على الجزئيات فكيف تركب مقدماتها وكيف تنتزع الكليات من الجزئيات وتهيأ حتى تستعمل المفكرة وكيف تأخذ من الخيال وما فائدتها تفصيل المتخيلة وكيف تستعد بالفكر للعلم بالنتيجة ثم المتخيلة جرمية كيف تدرك نفسها والصورة المأخوذة عنها فى النفس كلية وانت تعلم متخيلتك ووهمك وتخصيصات الوجوديات وادراكات الوهم بتكرها قلت فارشدنى جزاك الله عن ذروة العلم خيرا قال واذا دريت انها تدرك لا باثر يطابق ولا بالصورة فاعلم ان التعقل هو حضور الشىء للذات المجردة عن المادة فان شئت قلت عدم غيبته عنها وهذا اتم لانه يعم ادراك الشىء لذاته ولغيره اذ الشىء لا يحضر لنفسه ولكن لا يغيب عنها اما النفس فهى مجردة غير غائبة عن ذاتها فبقدر تجردها ادركت ذاتها وما غاب عنها اذ لم يمكن لها استحضار عينه كالسماء والارض ونحوهما فاستحضرت صورها اما الجزئيات ففى قوى حاضرة لها واما الكليات ففى ذاتها اذ من المدركات كلية لا تنطبع فى اجرام والمدرك هو نفس الصورة الحاضرة لا ما خرج عن التصور وان قيل للخارج انه مدرك فذلك بقصد ثان وذاتها غير غائب عن ذاتها ولا بدنها جملة ما ولا قوى مدركة لبدنها جملة وكما ان الخيال غير غائبة عنها فكذلك الصورة الخيالية فتدركها النفس لحضورها لا لمثالها فى ذات النفس ولو كان تجردها اكثر لكان الادراك بذاتها اشد ولو كان تسلطها على البدن اشد كان حضور قواها واجزائها لها اشد ثم قال لى اعلم ان العلم كمال للوجود من حيث هو وجود ولا تكثر ايضا بالوجوب بجوده واشار الى ما ضبطناه فى الضابط الجامع مع قبل فى واجب الوجود فانه مجرد عن المادة وهو الوجود البحت والاشياء حاضرة له على اضافة مبدائية تسلطية لان الكل لازم ذاته فلا يعزب عن ذاته ولا لازم ذاته وعدم غيبته عن ذاته

او لوازمه مع التجرد عن المادة هو ادراكه كما قررناه فى النفس ورجع الحاصل فى العلم كله الى عدم غيبة الشىء عن المجرد عن المادة صورة كانت او غيرها والاضافة جائزة فى حقه وكثرة السلوب ولا يخل بوحدانيته وكثرة اسمائه لهذه السلوب والاضافات ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة فى السموات والارض ولو كان لنا على غير بدننا سلطنة كما على بدننا لادركناه كادراك البدن على ما سبق من غير حاجة صورة فتبين من هذا انه بكل شىء محيط وادرك اعداد الوجود وذلك هو نفس الحصول له والتسلط من غير صورة وقال ثم قال لى كفاك فى العلم هذا وارشدنى الى امور عرفت بعضها فى هذا الكتاب فقلت له ما معنى الاتصال والاتحاد للنفوس بعضها مع بعض وبالعقل الفعال قال اما ما دمتم فى عالم هذا فانتم محجوبون واذا فارقتموه كاملين فلكم الاتحاد والاتصال فقلت كنا ننكر على طوائف من اخوان التجريد والحكماء فى اطلاق الاتصال فانه لا يكون الا فى الاجرام فقال ثم انك فى ذهنك تعقل اتصالا او مطلقا بين جسمين متصلين مجردين وتدرك اعضاء حيوان واحد معقولة مع اتصالها فقلت بلى قال اهو فى ذهنك طرف معين وامتداد متخصص قلت لا قال انما هو اتصال عقلى فالنفوس ايضا بينها فى العالم العلوى اتصال عقلى لا جرمى واتحاد عقلى بعد المفارقة ثم اخذ يثنى على استاذه افلاطون الالهى ثناء تحيرت فيه فقلت وهل وصل اليه من فلاسفة الاسلام احد فقال ولا الى جزء من الف جزء من رتبته ثم كنت اعد جماعة اعرفهم فما التفت اليهم ورجعت الى ابى يزيد البسطامى والى محمد سهل بن عبد الله التسترى وامثالهما فكأنه استبشر وقال اولئك هم الفلاسفة والحكماء حقا ما وقفوا عند العلم الرسمى بل جاوزوا الى العلم الحضورى الاتصالى الشهودى وما اشتغلوا بعلائق الهيولى فلهم الزلفى وحسن مآب فتحركوا بما حركنا ونطقوا بما نطقنا ثم فارقنى وخلانى ابكى على فراقه فوالهفى على تلك الحالة فصل ومن قال انما يعقل وله ذات مجردة عن المادة قائمة بنفسها معقول لان ذاته مجردة كصورية فلا يمتنع ان يرتسم صورة ما ادركه فيه ولا يمتنع ان يعقلها ثم قال فواجب الوجود يعقل ويعقل لان غير الممتنع واجب فى حقه بناء على هذا يجوز ان يكون منها الا انه بنى على ان المعقول ذاته الخارجية يجوز ان يحصل فيه صورة مجردة فيعقلها واعترف بان مقارنة الصورة محال على واجب الوجود وفيه ايضا ابعد مثال الشىء مكانه فانه قال ما جاز على صورته مقارنة ذات عقلية فيجوز عليه لان الاستعداد للماهية المطلقة وقابل ان يقول جاز على صورته مقارنة ذات عقلية يجوز عليه لا الاستعداد لمطلق الماهية ولا نحكم على الشىء بحكم مثاله ولا نطول اذ لا يليق فى المختصرات ويجب ان يكون اما الحق الاول بالاشياء ليس بامر متغير زمانى واعلم ان علومنا بالزمانيات متغيرة فان احدنا اذا اعلم مثلا ان فلانا سيجىء ثم من هذا حتى يكذب الحكم بانه جاء فاذا جاء وحكم بانه سيجىء كما كان يجهل فلا بد من التغير وواجب الوجود منزه عن هذه التغيرات فليست الزمانيات المتغيرة الماضية لا وفيه حاضرة لواجب الوجود فانه مجرد عن المادة بالكلية وفى الجملة كل علم غير موجب المباداة والتغير والتمثيل فيما الذى يكفيه مجردا الحضور واجب لمعلقا كيف كان وغيره لا يجوز عليه اذ كان مبدأ الوجود كله ومدركا فى حق لان الحق هو الادراك الفعال فاذا لم يرد عليه على ذاته فكذلك حيوته اذ لم يكن به حاجة الى تحريك الات فلا افتقار له الى قوة محركة كما انه فلا يحتاج الى قدرة زائدة على ذاته وهذا النظام الوجودى العالم لا يصدر من جزاف فهو المبادى العلوية العقلية تمثل صورتها اذ يمكن على العقول التمثيل والتصور معلوم المبادى بكيفية نظام الكل وما يجب ان يكون عليه هو العناية وهو الاول لا تزيد على ذاته وعدم غيبته عن ذاته ولوازمها وفى العقول يجوز ان يكون نقشان ابدا معللا بالتجرد عن المادة وعدم الحجاب بينها وبين لوازمها ومباديها وامكان الانتقاش

العقول ايضاً مامنوة له تعالى وكذا نفوس الافلاك بالنسبة الى ما فوقها وكل سافل نسبة حضوره نفسه الى ما فوقه كما عرفت من حضور الصور
الخيالية للنفس فانهم وهم الاحاطة الالهية كنا لو وصلت الى غير هذه الطريقة في العلم لكثرت الحق تعالى الكثير واعلم ان الذي هو الوجود المحض
وما حسب بوجوده الذي لا اتم منه لا يعرفه كما هو الا هو ولا يحيطون به علما وعنت الوجوه للحي القيوم فسبحانه لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار فصــل لو نظرت الى آثار رحمة الله في هذا العالم لقضيت العجب من ان الرحمة الالهية لما كان غير جائز ان تقف على حد مع
وراءها الامكان الغير المتناهي وحيث الهيولى ذات قوة القبول الى غير النهاية كالمبادى قوة الفعل الى غير النهاية وكان ايضا لا بد لتجدد
الفيض من تجدد دائم ما فوجدت اشخاص فلكية دائرة لاغراض علوية ينتهجها استعداد غير متناهي ينضم الى فاعل غير متناهي او قابل كذلك
فينفتح باب نزول البركات ورشح الخير الدائم في الآزال والآباد ويحصل الفيض على كل قابل بحسب استعداده اذ المبدأ الواجب لا تغير فيه ولو
كان الملائكة استعداد قبول نفس اشرف كالانسان لحصل فيها من فيض العقل الفعال ثم لما كان اشرف ما يتعلق بالهيولى النفس الناطقة
وكان غير جائز خروج جميع الممكن منها دفعة دون الابدان ولا مع الابدان غير الادوار والاكوار والاستعدادات فحصل نفوس من فيض
واجبها قرنا بعد قرن راجعة الى ربها اذا كملت ثم نظرت الى كيفية وضع الارض في الوسط اذ لو قربت من الاثير لاحترقت سريعا
ولو جاوز الفلك غير النار من العناصر لسخنه الفلك وصار نارا اتصل اليها لخف بين النار فحللت جميع العناصر ولما كانت الحيوانات
آلات الادراك والحركة محتاجة الى حافظة العنصر اليابس وغلبة ادنى تحفظ الصور المدركة واشكال الاعضاء غير ذلك
عنه غير محيط بها الماء لحاجتها الى استنشاق الهواء ووضع تحت الماء ما يناسبها في الحر وعند الارض ما يناسبها في البرد وكان الماء
ايضا له مع الهواء مناسبة مع مجاورته بحيث لا يبطل التعدل ثم لو كانت الافلاك كلها قريبة لاحرقت بالشعاع ما دونها ولو كانت
غريبة عن النور لسقوا الى مجاورتها القصوى في ظلمة لا ادحش منها ولو كان انوارها ثابتة دون تحركها لاثرت بافراط وتفريط واحرقت
ما دامت في مقابلته ولم يلحق اثرها غيره ولو كان لها حركة واحدة للارض دائرة غير واصل اثر الشعاع الى نواحيها فحصلت الحركة السريعة
تابعة لحركة يحيط على الكل ولكل ملك هو حامل جرم نوري حركة اخرى بطيئة يميل بها الى النواحي جنوبا وشمالا وغير ذلك من عجائب السموات
والارض فسبحان الواهب النافع ينبوع الوجود ومنبع الخير الدايم انظر كيف نسبة بدنك الى عالم العناصر وكيف نسبة العنصريات الى جرم
الكل وكيف نسبة جرم الكل الى نفس الكل وكيف نسبة نفس الكل الى العقل المسمى بالقلم الاعلى وهو العرش العظيم المجيد ولا نسبة له
الى جناب الكبرياء فانطوت العناصر في الاجرام السماوية وهي في قهر النفوس وهي في قهر العقول وهي في حد قهر العلول الاول والله من
ورائهم محيط وهو القاهر فوق عباده وسع كرسيه السموات والارض وكل شيء الكل في جبروته سبحانك اللهم وبحمدك استعداد كل معبود
من دون عرشك الى قرار الارضين باطل ما خلا وجهك الكريم لان الآلات طهرنا بعزتك من رجس الهيولى وحسبنا من لذة
وحدنا اليك الرضوت وحنك الرحيق وانت الله العالمين فصــل اعلم ان الشر لا ذات له بل هو عدم ذات او عدم كمال لذات موجود
من الوجود شرا فانما هو لنسبته لعدم كمال شيء اذ لو فرض موجود لا يخل بذات شيء ولا بكمال وجهة حسن واعتدال لعدم وجوده لا يضر ولا
يكون ايضا شرا لنفسه فلا يكون شرا وكلهم ان من الممكنات ما لا شر فيه اصلا بل هو خير وهي امور تامة وجودها ما ينبغي لها اصلا ولا يحتاج
ما لا ينبغي فيها امور فيها خير كثير ويلزمها شر قليل وفي القسمة شر مطلقا او كثير شرع قليل خير فوجب من الخير المحض الواجبي القسم الاول

على ما علت

على ما علت من حال الامكان الاشرف وكذا القسم الثاني لان في ترك الخير القليل لشر قليل شر كثير ويمنع الباقيان فالقسم الاول
كالعقول ونحوها والثاني مثل خلق النار والنار فمنه نفعا بالغا ولكن قد يلزمها ان يصيب اتفاقات حرق شيء ما لاتفاق ما فيعد شرا وكذا في الحيوانات
وجودها خيرا لا انها تصيب لتصادمات قد يتأدى الى ضررها وكذا نوع الانسان السعيد الفاضل قد يعتريه لاتفاقات اعتقاد سوء وجهل
وارتكاب خطيئة ولكن هذه الشرور في اشخاص اقل من اشخاص السالمين واوقات اقل من اوقات السلامة والشر الغالب الفقد مرضي بالعرض
ومنبعها الامكان والعدم سلم ما اوجد هذا القسم على وجه لا يلزمه هذا الخ فيكون غير نفسه فيرجع الى القسم الاول الذي قد وجد مما يمكن
فيه وكانت لو قلت لم ما جعلت النار غير النار والماء غير نفسه من لي قلنا ان الخير غالب اكثر الناس لغالب عليهم منضا كما الا انهم
ح كان لما الابدان على اقسام بالغ في كمال الانهاد متوسط وهو الاكثر على مراتب نازل شديد النزول ح هو اقل من المتوسط
فضلا من مجموع القسمين فكذلك في احوال الآخرة سر ان كان الكل بالقضاء القدر فلم يعاقب ح العقاب للنفس على
خطيئتها ليس لمنتقم خارجي بل هي حاملة عذابها معها لما فيها الاضافات المقدرة الى اقتراف شهوات وارتكاب جهالات
تعارض صلاحيته وذالها اعمالها فادت بما معها كالمثالم بمرضه بطمعه بسابقة البنية في الكل بالقدر الذي هو تفصيل القضاء
الاول الوجداني فصــل اعلم ان النفس باقية بعد البدن لبقاء علتها الفاعلية لوجوده لانها لو بطلت لكان بطلانها اما لذاتها
او بخصوصها لعدم مدخل في بقائها او لبطلان ما لوجوده مدخل في وجوده والاول باطل اذ لا يقتضي الشيء عدم نفسه
والا ما وجد ليس له ضد لانه مجرد ضد ولا مانع مزاحم لتجردها عن المحل والمكان وليس لها ما شرط فانه ان كان جوهرا
مباينا غير مفيض لوجوده لا يلزم من عدمه عدمها ولو كان عرضا في غيره فهو ولو كان عرضا فيها فاعراضها ليست الا
امورا ادراكية وافعال وانفعالات متعلقة بالبدن وليس شيء منها شرطا اذ الاولى لا شرطية لبقائها كما لانها وكذا
عدمية الكمال لا يجتمع مع البدن ايضا اذ لا يتصور اصلا استمرار وجود شيء دون شرطه وليس كذا وليس شيء منها مبطلا
لها والا كان الجوهر باطلها الا انقطاعا لانه عن البدن والجهل لكان كل نفس شريرة ولا يتشمع جوهر كيف كانت
اصلا وليس كذلك ما شيء من هذه مبطل ولكن عند قطع العلاقة ح اما العلاقة فاضافة تابعة لوجود النفس
واضعف الاعراض الاضافة ان تغيرها لا يوجب تغيرا في الشيء وانقطاعها لا يبطل النفس والباقيات لو كانت
مبطلة لما ثبتها فما اختلف تأثيرها بعلاقته وعدمها حجة اخرى هي ان النفس بالفعل موجودة ولها بالفعل ان يقع
وكل ما يبطل فلابد له من قوة الفناء مقارنة لقوة الثبات في النفس وحدانية وهي من حيث هي بالفعل فلا يكون في
شيء واحد قوة البقاء بالفعل وقوة الثبات والفناء والاعراض الصور ولها في ذلك في محلها والنفس لا حامل لها
وان اخذ في النفس مرها كالصورة فنعيد الكلام الى المجرد عن المادة التي هي الاصل فلا بد ان ينتهي سر السنخ
فلم استعد وجود النفس في المادة فكذلك لا يستعد عدمها ح استعداد البدن هو لان يكون له كما له هو جوهر
مباين للذات ولا يكون كمالا له حتى يكون في نفسه موجودا ثم اذا بطل البدن استعد ان يكون هذا الجوهر كمالا
له فلا يلزم من كونه كمالا له ان لا يكون نفسه لا كما كان عند كونه كمالا له اذا كان استعد كونه كمالا له ذكره

في نفسه فحصل الاستعداد حتى لو كان الجوهر المباين يلزم من لا كونه لشيء لا كونه في نفسه لبطلان النفس بطلان
استعداد البدن لان يكون هي كمالا والشيء ما لو يجب على ما مر او بعدم فافهم هذا فصل الحجة في امتناع التناسخ
ان البدن اذا حصل له مزاج استحق به من الواهب نفسا فاذا قارنته النفس المستنسخة فيحصل للحيوان واحد نفسان
ولا يعلم الانسان لبدنه الا نفسا واحدة لا غير شرح الخصم لم يسلم ان بدن الانسان يفيض اليه من الواهب
شيء بل قال ان نفوس النبات تنتقل الى الحيوان ثم من الحيوانات الى الانسان بعد انتقالها في انواع من النبات
والحيوانات ثم ما يتخلص فيصعد الى مرتبة الانسان ثم ان استعداد النبات لمزاجه لنفسه اولى ان يستعد الانسان
لمزاجه الاكمل الاتم شرح مثل هذه الاولويات في عالم الاتفاقات غير ممنوعة فان هيهنا امورا نادرة غائبة ولو
اجتمع الناس على ان يستخرجوا ان حجر المغناطيس لاي مزاج استعد للقوة الجاذبة للحديد لم يمكنهم العثور و
ليس لقائل ان يقول اذا استعد المغناطيس بجاذبية الحديد بمزاج فمزاج الانسان اكمل فينبغي ان يجذب بمعرفات
الامور خفية ثم اقول بل المزاج الاشرف يستدعي النفس الاشرف وهي التي تتجاوز الدنيا و
الحيوانية والنفوس   الى الغوالب الاجل انها بالقوة فالنفوس الانسانية الجاهلة الشقية العجز
فما كانت في اول فطرتها ولها الملكات الردية فهي اشد انجذابا الى الاجرام فما كانت ثم   الجاهل اذا
ظلت شواغله في منام يطلع على امور غريبة لا اتصال بذلك العالم فكيف بجوزتم مفارقة الاشتغال عن البدن و
ليس بينها وبين النفس الفلكية حجاب فيتصل بها وبذلك من الشقاوة وان قلتم منعها الهيئات الردية فلم ما منعها
عن المنامات والامور الغيبة عندنا فلا محالة ينبغي ان ينتقل نفوس الاشقياء على حسب اخلاقها وملكاتها
وعلاقاتها مع الاجرام الى شيء من الحيوانات المغذية ثم الحيوانات ليس لها بعض الا ويستحق بمثلها ولو ليس لها
فاذا لو يتشبث بما شيء دون تحلل ذا الحرارة والهواء المحيط وغيرها من الاسباب مخففة محالة فليس لنا ان نقول
ان الفرس لا يزال ينقص نفسه الحيوانية فينقص فرسيته ثم ما نرى من الحيوانات من عجائب الافعال يشهد على انها نفوس غير
منطبعة فينبغي ان يرتقي الى كمال فان الغاية لا يوجب اهمال نوع الانسان عن كماله فيرتقي الى الانسانية وكانت الحكماء
كلهم من القدماء ابروا هذا الراي وفي اليه اشارة الانبياء ولقول القائل الحق كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا
غيرها وقوله ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ثم رددناه اسفل سافلين وقوله وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون وقوله ربنا امتنا اثنتين و
احييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل الى خروج من سبيل وقوله ربنا اخرجنا منها فان عدنا فانا ظالمون والمسخ
غيره من هذه الاشياء يقرب لصريح فيما نحن فيه والذي يقال لا يجب ان يطابق اعداد الكائنات عدد الفاسدات
ولا وقفنا لقضايا بالكون غير صحيح فان من الامور الفلكية المستمرة ما يخفى علينا اثارها ولعله يجب بقانون مضبوط
في العناية وما اطلع عليه واما العدد فليست عن جميع الحيوانات ينتقل الى الانسان ولا عن جميع النبات ثم
بها

فيما بينهما ادوار كثيرة ومدة بقائه مختلف لا ينضبط لنا ولولا كثرة نفوس جهة في ازمنة طويلة لكان النطق
ممتنعا مع انه يجوز ان يكون حيوانات لا استعداد لها القبول فيض جديد مقصود الاستعداد على ما ينقطع نصره
عن الهياكل الانسانية متنقلا يتصرف اليها اذ كان علاقة مع الاجرام بالقبيلة دون السعداء الذين قيل فيهم لا يموتون
الا الموتة الاولى وبهذا يتم التعذيب بالجهل المركب وغيره فان المفارقة الكلية ليس معها تخيل والجهل المركب
لا بد فيه من تصورات وتصديقات على خلاف ما ينبغي حاضرة فلا تخيلة تصورة صورة ولا اتفاقا متخيل دافع
الرهد فلا تعذيب لها بالجهل المركب غاية ما في الباب ان يبقى ما كان فاذا لم يبق فقد وارد الكي لا شرف الى الاشو
له بوجه لا مخصص ولا قوة نزوعية فلا نال الم ولا لشوق ايضا الى اشياء كثيرة وقد تنقطعت الفتوحات الحسية وكان لها
ما المرء في نفسه قواه ونال اللذات العلى ومن انصف من نفسه وجد تصديقها بهذا وكذا من نظر الى عجائب في الحيوانات
كتكبر الاسد ورياسته وكقوة بعضهم المعجزة للانسان كان بنفس المزاج والانسان اتم مزاجا او بضخامة البدن
المانع بفعله بجهتها الشرعية لغير المطرد وفيكلا لا يزيد على الانسان ببدنه وليس كذا او بنفسه المنطبعة الموزونة
على المجردة بقوتها وهو محال وما يرى من رياسة النحل وسماع الابل المشي لرجيع مما يشهد بهذا واحترازا الفرس
عن البئر والذنب لكان لبئر ولد نبع في الخيال المعين كما قيل فما كان يحترز عما يخالفه في المقدار واللون والشكل
والوضع وليس كذا او عن امر كلي فيستدعي نفسا مجردة فلا انطباع فيستدعي من العناية شيئا اما الترقي الى الانسان
او بلاء من عمل بعد المفارقة والله وفي التسليم فيتفطن بهذه الاشياء ولعل هذه من احد عشر مسئلة كتبها المعلم
الاول لمصلحة وليس هذا ما اصطلح عليه بالتناسخ فانهم القائلون بان النفوس جرمية دائمة الانتقال في الحيوانات
وايضا لا مانع ان يكون من الحيوانات والنبات الغير النابتة زمانا طويلا اما ليس لها مثل هذه النفوس ففي
الادوار والازمنة الطويلة بعد البتة حصابا بخبر نفس من الاشقياء من هذه العلل المعدة من هذه جهنم التي قيل
لها هل امتلأت وتقول هل من مزيد وعلى حسب الاخلاق والملكات تختص بالانواع الجوالب ما الاولويات
فكما قلت الا ان لكل مزاج كمالا وانا استدعي المزاج الاخص من الواهب الاكمل واولى اما ثبات شيء في الحيوانات
شهورا ان بعض الاعضاء يبقى الى حلول الاجل واما العدد فكم من عدد من الحيوانات لا يعيش سبوعا ومنها ما
لا يبقى سنة وكذا النبات فكيف ينطبق العدد لها على عدد ما يبقى سنين وهو اقل منها عددا وليس تقليل للبعض
باولى من بعض واما غرائب ادراكات الحيوانات وتحريكاتها فيبعد ونه قوى فلكية والهامات واما تخالفا
الابلد والتلذذ بالملكات الحسية ليس ببعيد عن قوة جرمية واما المكتوم وغير المكتوم فلا اعتماد على
البرهان فيهما واما ان يكون استدعاء النبات بمزاجه نفسا من الواهب فيضا جديد الخصوصية كما ذكر من
قوة المغناطيس ودون الانسان فتلك الخاصية ليست الا بالمزاج على حسب حوله واعتداله فكما ان ما استعد
المغناطيس من الخاصية لا يصلح لغيره وما زاد عليه بالاعتدال زاد بنوع اخر من الكمال عليه فكذلك النبات

وعجم الحيوانات والانسان زاد عليها بالاعتدال ثم يزيد عليها بقبول فيض مستقل من الواهب دون بعثها
واما الرموز النبوية فلها محامل وستأتى تتمة الكلام من بعد وليس هذا الكتاب محل التطويل فصل اعلم
ان اللذات الحسية الظاهرة يغلبها اللذات الحيوانية الباطنة حتى ان محب الشطرنج وغيره من اللعب قد يختاره
على طيبات المطاعم والانسان يلتذ بمحافظة حشمته على وجه يختار ترك كثير من اللذات على تركها ولا يختص
نحو هذا بالانسان بل وعجم الحيوانات كذلك الحيوانات الموصوفة تختار وما ولدته على نفسها فاذا كانت هذه
هكذا فكيف اللذات العقلية والعوام غافلون عن ان لذات الملائكة ونعيمها بشهود جلال الله اعظم من لذات
البهائم التى شاركتنا فى وقاع وغذاء واللذة من ادراك ما وصل من كمال المدرك وخيره اليه من حيث هو كذلك
وان شئت قيدت بقولك ولا شاغل ولا مضاد والالم ادراك ما وصل من آفة المدرك وشره اليه من حيث هو
كذلك وتظن ان من الكمالات ما لا يلتذ به عند الوصول مثل الصحة وليس كذا فانا شرطنا وصول وادراك الحوادث
عند الاستقرار فلا يدرك ويدل على ان المريض عند الاوبة الى الصحة عاجلا يلتذ عظيما واللذيذ قد يحصل
دون اللذة كالمريض المبغض للطعام وانما ذلك لانه ليس بكمال فى حالته تلك او لعدم الشعور من حيث هو
كذا ولانه يشترط فى الشعور السلامة حتى لا يكون كعليل المعدة المبغض للطعام الحلو والفرح حتى لا يكون
كالمستلذ شديدا اذا لم يلتذ بما يحضره من الطعام والسبب الموجود قد يحصل ولا يحصل الالم لعدم الشعور
اما بناء على عدم السلامة كمن سقطت قواه عند الموت او على مانع كالخدر والسكر فاذا استوفت القوة عظم
الالم ومن لم يذق وقائلة لا يشتاق الى كماله كالعنين الغافل عن لذة الجماع وانتفاء شوقه ليس لعدم
اللذة الموجودة بل الانتفاء ذوقه ومن لم يكن لم يقاساة فلا يبالغ فى الاحتراز كالمقصر فى الحمية لغفلته عن
الم المرض واعلم ان الذى هو عند الشهوة خير وكمال هو مثل تكيف العضو الذى له قوة الذوق بكيفية
الحلاوة كانت ماخوذة عن مادة او لم يكن وكذلك اللمس والشم وغيرهما وكمال القوة الغضب تكيف النفس
بالغلبة او شعور باذى عدو او انتقام فلكل قوة على حسبها لها لذة وكمال الجوهر المدرك ان يصير عالما عقليا
ينتقش بجميع الوجود من لذة مسببات سببا الحق الاول اتيا على العقول والنفوس والاجرام فما تحتها على النظام
الذى لم ير ولما ادركها مع ملكة حقيقية والعقل لا يقاس له اللذات البهيمية التى سلفت الاشارة اليها لانها
اشرف المشاعر وادراكاتها اقوى فانها لا يقتصر على السطوح والظواهر كالحواس بل هى مستظهرة البواطن والامور
فانها لا ينفسد بخلاف الحواس كثيرا فمد وكانها لا يتناهى بخلاف ما الحواس واشرف فان مدركاتها الحق الاول
وما يليه من الذوات المقدسة فنسبة لذاتها الى لذات سائر القوى نسبة المدركات والمدرك والادراك الى المدرك
المدرك الى الادراك والحيثية ادراك شوب العقل هو المدرك الخالص الصافى ولا يكذب اصلا ولا اعتقادات انتسبت
انما هى لغلبة الوهم ونحوه واما كمال النفس من جهة علاقة المادة فان يحصل لها الهيئة الاستعلائية على البدن ولا ينفعل

عن قواه

عن قواه ويحصل لها العدالة وهى عفة وشجاعة وحكمة وهى ملكة توسط قوة الشهوية والغضبية واستعمال القوة
العلمية فيما لا بد منه من الحيوة وما لا بد منه وكمالها بالجملة التشبه بالمبادى بحسب الطاقة حتى يتجرد عن المادة من جميع الوجوه
متقشرة بهيئة الوجود واذا لم يشتق النفس الى كمالها او لم يتلذذ فان ذلك لعوائق البدنية وهذه الهيئات والملكات
الرديئة اذا تمكنت بعد المفارقة كانت النفس بعدها كما كونها قبلها الا انها زال عنها مانع الالم فيها لم وليست منطبقة
بل لها علاقة شوق فيه اذا لم يحصل لها ملكة الاتصال بالعقل الفعال وقد يحيل بينها وبين ما يشتهى فيتالم بجهلها
المركب والجهل المركب هو عدم العلم بالحق مع اعتقاد نقيضه ومن كان فى هذه اعمى فهو فى الآخرة اعمى واضل سبيلا
فيبقى مقهورة محزونة ما لها من شفيع ولا حميم فى نار روحانية اشد من نار جسمانية والجهل المركب هو الذى لا يرجى
فيه النجاة بل تتابد وما كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم ش فارقت النفس عالم الالتفاتات والا لم يتعدم بذاته
فكيف يتخلص ج ان فى عالم النفس تجددات وان لم يكن الا تلاحق النفس نفوس مفارقة لكونها فى الحل فكل نفس طاهرة تنضم
بنوعها تلحق بالمفارقات وتلتذ هى ايضا بها فتعاكست الانوار من كل على الاخرى والانفس الخبيثة المتلطخة بيتالم
بالاتصال كلما دخلت امة لعنت اختها والبله والصلحاء والزهاد لكل شعاع بحسبه اما ما يقال انه يكون فى الهواء جرم مركب
من بخار ودخان موضوعا للتخيلات بعض نفوس البله ليحصل لهم سعادة وهمية وكذلك لبعض الاشقياء الشقاوة
وهمية لا اصل له اذ ما هو فى الهواء لا يبقى فيه عند الاعتدال وان قرب من النار فيحيله بسرعة الى جوهره وان كان دونه فى
الهواء فاما ان يتخلل بجوا ديكاثف فينزل بردا ليس جرم محيط يغلب عليه ليس ليحفظه عن التبدد ويمنع غيره عن ماذ
ويتعين فيه محل التخيل متشكلا به ولابد من جوهر يابس ليحفظ فيه الصورة ورطب ليقبلها اما ما قال به بعض العلماء
من كون جرم سماوى موضوعا للتخيلات طوايف من السعداء والاشقياء لانه لو يتصور لهم العالم العقلى ولم ينقطع
علاقتهم عن الاجرام وهم بعد على القوة التى باعتبارها احتاجت النفس الى علاقة البدن فكلام حسن اما السعداء فيتخيلون
مثلا وصورا عجيبة انيقة ويتلذذون بها وكذا جميع ما يلتذ به عندنا وتلك الصورة اشرف مما فى علمنا اذ كانت هذه
الاجرام اذ لا تشوبها هذه الكدورات والقوى ابعد عن كلال وملال لقوة فهى الذ ولكن لا ينقطع علاقتها بعد
وجودها اذ لا افساد فى الجرم السماوى ش والنفوس المفارقة لكل طبقة غير متناهية فيلزم سلب النهاية
عن مواضع التخيل من الاجسام وهذا محال ج انما يلزم اذا كان لكل واحد جرم آخر هو محل تخيله واذا
فهمت ما سلف فى العلم الحضورى لا يستبعد ان يكون لكثير من النفوس جوهر واحد يشاهد كل منهما فيه من الصور
وليس تحريك ذلك الجرم ليتمانع باختلاف ارادات ويجوز ان يكون هذه الاجرام متفاوتة فى الشرف فيحصل
العلا بمعناها على هذا التدرجات ولا يبعد ان يكون اليه الاشارة بقول القائل ان الجنة فى السماء الرابعة وقد قيل انها
جنة عرضها كعرض السماء ولهم فيها ما تشتهون وملكا كبيرا ولا يبعد ان يكون لهم اطلاع على احوال هذا العالم ايضا
بمثل ما سنذكر للنفوس الفلكية واما الاشقياء فلا تكون علاقتهم مع هذه الاجرام الشريفة ذوات النفوس

النورانية والقوة نحو جسم الى التخيل الجرمي فليس يمتنع ان يكون تحت فلك القمر وفوق كرة النار جرم كروي غير
منخرق وهو نوع بنفسه يكون برزخا بين العالم العنصري والاثيري موضوعا للتخيل لانهم يتخيلون به من عالم
التنبيه من نيران وحيات تلسع وعقارب تلدغ وزقوم يشرب غير ذلك وبهذا يندفع ما بقي من شبهة اهل التناسخ
ولست اشك لما اشتغلت به من الرياضيات ان الجهال والفجرة لو تجردوا عن قوة جسمية تذكرة لاحوالهم مستبقية
لملكاتهم وجهالاتهم مخصصة لتصوراتهم لنحوا الى الروح الاكبر وان نظرت الى قوانين اعطيتكها استعملت شطرا منه
فصل اشد مبتهج بذاته هو الحق الاول لانه اشد ادراكا واعظم مدركا لاجل مدرك له البهاء الاعظم والجلال
الارفع وهو الخير المحض النور والجمال وحبا لكل شيء يجب ان يكون له فما ظنك بشيء يجب الوجود لذاته وكل
شيء وجوده بكماله منه وهو نفس ما يجب في الوجود لذاته والعشق هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما والشوق
هو الحركة الى تتميم كمال ما عقلي او ظني وغيرها وكل مشتاق فقد نال شيئا ففاته شيء والاول عاشق لذاته
فحب معشوق لذاته ولغيره وهو مقدس عن الشوق وبعده الذي لذاته وادراكه لذاته الجواهر العقلية المبتهجة به
وبذواتهم من حيثهم مبتهجون به لا ينسب اليهم شوق لانهم بالفعل وبعدهم النفوس الفلكية المحركة شوقا وعشقا
ودونها النفوس البشرية منها الانسان المعارج من المؤمنين ودونها السعداء من اصحاب اليمين على مراتب كمالاتهم
هويات ذلك وجهوه فما ظنك بذات نفسها جوهر وادراك وعلم ودونها طامنة انتكست وبقيت في كرب الهيولى
وغصة وعذاب مغلولة مقيدة بسلاسل علائق الهيولى ملازمها عقارب الهيئات السوء خالدين فيها ما دامت
السموات والارض وكانت قد ناديها المنادي الحق فتغافلت وعلت فحل عليها غضب الحق فهوت فهوت
الاشقياء سلبت قواهم فصاروا في ظلم الهيولى صم بكم عمي فقد قيل فيها ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة
ضنكا ونحشره يوم القيمة اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك
اليوم تنسى ومن اعظم الالام انهم عن ربهم لمحجوبون وقد ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون واحاطت بهم
خطيئاتهم فهم في الدرك الاسفل من النار متقاعدون ثم السعداء فقد فازوا بنعيم الابد والسرور
الدائم في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر غير محجوبين عن لذاتهم لهم فيها ما
تشتهي الانفس وتلذ الاعين تجردوا عن عوارض الهيولى فرغوا عن مزاحمة القوى مكحلين بالانوار الشارقة ينظرون
الى ربهم بوجوههم المفارقة والنفوس كلها درجة عليين في جنة بنيت من حضرة ذي الحيوة حصانها
وحجرها در ويواقيت جنة من ارواح ظاهرة عيونها ادراك وتعقل وقصورها مراتب لكل درجات ما عملوا
اخذت شواغل الهيولى فانقطعت الحجب فهم في حضرة ربهم اخوان على سرر درجات الجلال متقابلين لهم
السبحات الحقيقية في البحر النوري الطيران الحقيقي في فضاء الملكوت لا ينجذب عليهم الحال ولا تغير ولا يمسهم
فيها نصب ولا يمسهم فيها من لغوب في ظل سدرة المنتهى التي عندها جنة المأوى واسدل غاشية لما يغشى وقد

رفعت

رفعت هناك القوم في رياض الافق الاعلى مستبهجة بروحها الى الله فاوى فقد انجذب اليه ذوات اخرون انجذابا بوجه جديد
الى عوالم غير متناهية من مقناطيس باقية متعلقة بجلال اللاهوت فانية عن لحظ الى ذاتها غرقت في بحر نهاياتها والله غالب
على امره ولكن الناس لا يعلمون عجل وحيك الله باشد حثيث للحق سعادة لا يفي بذكرها مقال ولا يرتقي اليها بالتصور
وهم وخيال فيزول المرتاب ونرى السموات مطويات بيمينه ويبرز لله الواحد القهار هنالك الولاية لله الحق
فسلام على نفس قويت عن مبدئها بقطع علائق الناسوت سلام على ذات هبت عليها رياح الملكوت والشوق الى سرادق
القدس واستغاثت على عالم العقل الهنا واله مبادينا يا قيوم يا حي يا كل ويا مبدأ الكل يا نور كل نور ويا فايض كل
خير وجود خلصنا الى مشاهدة عالم ربوبيتك نجنا عن قيد الهيولى اذقنا برد عفوك وحلاوة مناجاتك ربنا
ورب كل عقل ونفس ارسل على قلوبنا رياح رحمتك واخرجنا عن القرية الظالم اهلها وانزل على ارواحنا لوامع
بركاتك وافض على نفوسنا انوار خزائنك يسر لنا العروج الى سماء القدس والاتصال بالروحانيين ومجاورة
العاكفين في حظيرة الجبروت المطمئنين في غرفات المدينة الروحانية التي هي وراء الوراء سبحانك ما عرفناك حق
معرفتك سبحانك ما عبدناك حق عبادتك يا من لا يشغله سمع عن سمع سبحانك سبحانك انت المتجلي بنورك في الطباق
السموات والارضين فصل لكل شيء كمال وعشق اليه لما يتصور له البعد عشق وشوق للارادة ومحبة للطبيعي
محبة لغذ ساير الى احد طرفي التقبض والعناية بلغتهم كما قيل الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى ونفس وما سويها
فالهمها فجورها وتقويها فصل لا تحسبن ان الشقاء على نوع واحد بل للمقربين من الملأ الاعلى في الملكات
الشريفة لذات عظيمة ولاصحاب اليمين ايضا لذات دونها سيما على تقدير وجود الميل التخيلية فلهم وقفة في
في العالم الفلكي وفيها معها دون الوصول الى رتبة السابقين والسابقون اولئك هم المقربون وقد يختلط لذات
المتوسطين شوب من لذات المقربين كما اشير اليه حيث قيل في شراب الابرار انه من رحيق ومزاجه من تسنيم عينا
يشرب بها المقربون وهاولاء لهم العروج الى مشاهدة الواحد الحق مستغرقين فيه والابرار على تقديم وجود المثل
التخيلية يلتذون باصناع ملكية تخييلية وطيور وحور عين وذهب وفضة وغيرها وهي احسن مما عندنا
واشرف المورد الرابع في النبوات والايات والمنامات ونحوها وفيها تلويحات ثلثة التلويح الاول
في النبوات اعلم ان الشرط الاول في النبوة ان يكون مأمورا من السماء باصلاح النوع وستعرف كيفية هذا
الامر ومما يتعلق به حصول العلوم اكثرها من غير تعلم بشري فقد عرفت مراتب الحدس وامكانه وشدة
الاتصال بالعقل الفعال وايضا طاعة هيولى العالم لهم بما ارادوا من الزلازل والخسوف والتحريكات والتسكينات
وستشير الى كيفية ذلك وايضا لهم الانذار بالمغيبات والامور الجزئية الواقعة اما في الماضي او في المستقبل وهيا
شانه والاول هو العمدة وغيره من الخصال الثلثة قد يجتمع في اخوان التجريد فصل ولما كان الانسان لم ينحصر نوعه
في شخص فاختلفت عادات وتفرقت اصحاب انعقدت ضياع وبلاد والواحد لا يقوم بامر نفسه بغير مشاركة في المعاون من نوعه

فاضطر النوع في معاملاتهم ومناكحاتهم وجناياتهم الى قانون متبوع مرجوع اليه وعقولهم متعارضة
متكافية ولا يدعن من يدعى الى كمال راى بمثله فلا بد فيهم من شخص هو الشارع المعين لهم منهجا يسلكونه
يذكرهم الرحيل الى ربهم وينذرهم بيوم ينادون فيه من مكان قريب ويوم تشقق الارض عنهم سراعا ويذكرهم
ويدعوهم الى الحق والى طريق مستقيم ولا بد من تخصصه بآيات دالة على انه من عند ربهم العالم القادر
الغافر المنتقم ليخضع النوع له ويفرض عليهم العبادات منها وجوبية يخصهم نفعها كالاذكار والصلوات
تحركهم بالشوق الى الله وعد منه يخصهم ايضا وتزكيهم كالصوم ووجوبية نافعة لهم ولغيرهم كالقرابين والزكوة
والصدقات وعد منه متعدية ايضا كالكف عن ايلام النوع والجنس الصمت ونحوها وترغيبهم في استقامة محبوبه
عنها عن ثوابهم طالبين وضادتهم بتذكرون يوما من الاجلات الى ربهم يتسلون فيزورون الهياكل الالهية
ومساكن الانبياء ونحوها ويامرهم بالتعاطف ويشرع لهم عبادات يجتمعون عليها كالجمع فيكتسبون مع المثوبة الائتلاف
والمصافاة والتزهد وتكرر عليهم العبادات التحكيم ولا ينسون فيهملون **التلويح الثاني** في سبب افعال خارقة
للعادة انه قد يشاهد من الانبياء والمجردين الى ربهم اعمالا خارقة للعادة كحصول طوفانات باستدعائهم
وزلازل واستنزال العقوبات واستهلاك امة فجرت وعتت عن امر ربها ورسله واستشفاء المرضى واستسقاء
العطشى وغيره وخضوع عجم الحيوانات لهم فاعلم ان النفس غير منطبعة في البدن وقد تخضع لها البدن وقد
علمت تاثير الاوهام حتى ان الماشي على حائط عال شديد الارتفاع قليل العرض لا يزال الوهم يواعده
بالسقوط حتى يتردى وربما تزلزل عن خوفه وانفعال عن تصوره فيخر ساقطا والامزجة تنتاش من الاوهام
اما بادهام عامية او بادهام شديدة التاثير في بدء الفطرة او متدرجة بالتعود بدوام الرياضات الى ذلك واذا كان
كذا فلا عجب ان يكون لبعض النفوس قوة الهية يكون لقوتها كانها نفس العالم يطيعها العناصر طاعة بدنها لها لانها
وقد علمنا ان جميع العنصريات وجميع الاجرام مطيعة للمجردات فان زادت النفس في التجرد والتشبه بالمبادى زادت
قوة واذا كان لها التاثير في المزاج والكيفيات التي هي مبادى احوال هذا العالم فيكون لها التاثير بكثير من الغرائب
وقد علمنا انه ليس من شرط كل مسخن ان يكون حارا وكذا المبرد وايضا فقد يحرك اجساما بعجز عن تحريكها النوع ويعلم
اننا اذا كنا على طرب هزة نعملها ينقاصر عن عشرها حين زالت عنا فما ظنك بنفس طرب باهتزاز علوى من الله
استضاءت بنور ربها فحركت ما عجزت عنه النوع وقد اتصلت باعلى الافق المبين بذى قوة عند ذى العرش
مكين مطاع ثم امين **فصل** وامساكهم عن الطعامات مدة بعجز عن شطرها غيرهم ليس بعجيب الست تعلم ان المريض
اذا اشتغلت طبيعته بهضم المواد الردية يبقى المواد المحمودة محفوظة فيعيش مدة لا ياتى مثلها بلا غذاء من خارج ودريت
ان الهيئات النفسانية والبدن فيه مساعدة ومناذلة عارية من كل الى صاحبه النفس اذا انجذبت الى جانب انجذبت
قواها خلفها حتى ان الخائف يعجز قواه عن افعال كانت سوانحه عند عدم الخوف فاذا كان الانجذاب الى عالمها انجذب

خلفها قوى بدنها فتعطلت الافعال الطبيعية المنسوبة الى النفس النباتية فوقفت الهاضمة وغيرها وبقى
المواد محفوظة لم يتحلل منها اكثر ما يتحلل المرض وقد بان ان النفس عند ربها فاطعمها واسقاها **فصل** واذا
علمت تاثير النفوس الالهية ولا تراها الا انها شريرة تستعمل ايضا فمن جملتها العين فى المبدأ فيه هيئة نفسانية
معجبة تؤثر في نشء المتعجب عنه بخاصية والسحر ايضا من تاثير النفوس والاوهام الا انها شريرة تستعمل في الشر
ومن موجبات خوارق العادات النيرنجات وهو كجذب المغناطيس الحديد والطلسمات وهي من امزجة ارضية مخصوصة
بهيئة وضعية او قوى نفوس ارضية مخصوصة باحوال ملكية وانفعالية بينها وبين قوى سماوية مناسبة تولد
آثارا غريبة ويقرب من هذا الاشياء النباتية المقوية للنفس المطربة لها كاشارة الحجة المبنية لعدائهم وغيرها **فصل**
والدوام على ما من شانه ان يكون له فيليته ليس ببعيد ان يستكثر به منه والامور اشياء يغنيك لنظر اليها على ما انت
التلويح الثالث في سبب انذارات وههنا مقدمة اعلم انك علمت ان للافلاك نفوسا ناطقة ذوات ارادات
جزئية فلها ايضا جهة شبيهة بقوتنا النظرية واخرى بالعملية ولها ادراكات وعلوم كلية حاصلة فيها عن مبادئها
وحركات جزئية وللكائنات ضوابط معلومة محفوظة ليست بصادرة عن جزاف بل هي على حسب مثل نسبة وهي ذكر
حكم في لوح على الانذارات يدل على عالم الجزئيات وليست للنفوس البشرية بذاتها ولا ما غاب عنها ولا
بحسب قواها التي يخصها ولا ما تباعدت عنها وفنا ماد ليس الامر علوى فما الا يتخيل الامور الجزئية من المجردات
فهي من العالم العالى من الافلاك فيجب ان يكون لها ضوابط كلية عن مباديها انه كلما كان كذا كان كذا قوانين تخصه
في العالم العقلي ثم انكانت منتقشة بها النفس الفلكية ويتخيل الوصول الى كل نقطة فلها ان تعلم الاذن حركيتها
باستثناء الشرطيات لكن كان كذا فيكون كذا او ليس فليس في كل ضابط كلى عندها وقوعه في الاعيان واجب التكرر
والاشتياق ولا كان له معلومات مرتبة غير متناهية انها يقع في المستقبل فما ان يكون منها ما لا يقع ابدا فالعلم
كاذب وليس منها ما لا يقع اصلا فيلزم وقت وقع فيه لكل ظليس لا يتناهى ثم بعد التى يقع ما لا نعلم هو وهو محال
مع ان المرتب الغير المتناهي معا محال والغير المنقطع في المادة لولا احتجابه بها التلاقيه النفوس التي في النفوس
العالية اذ لا مباينة بين المجردات الا للمادة فكذا الارتفاع تطالعها وتنقشها هذا الاستعداد لولا
البدن والتحقيق عوائقه سبيل وقد عرفت صحة المنامات والنوم انما انحباس الروح عن الظاهر الى الباطن
فصل القوى البدنية متنازعة متجاذبة وكلما انجذبت النفس الى شئ من القوى الشهوانية او الغضبية
او الحواس الظاهرة او الباطنة اشتغلت عن الباقيات حتى ان المتوغل في ذكره يتحير حواسه متعطلة عن
ادراكاتها والحس المشترك هو الذي كل شئ ينطبع فيه يحس كما نشاهد كان الارتسام من سبب خارجى او من
داخل كما للمبرسمين اذ لا سبب خارجى هناك والصورة التي شاهدها اكثر ما لا ينسب الى وضع خارجى ولو
غضوا اعينهم لم ينقطع الادراك ولو كان كذا ولو كان من خارج فاذا يكون الحس المشترك منتقشا عن المتخيل

والتوهم وغيرهما كما كانت هي منتقشة عنده على ما يجري بين المرايا المتقابلة حتى فلم لا يدوم كذا في المصاف
عن انتقاش بنطاسيا عن ذلك شيئان عقلي وهو يشغل الفاعل الذي هو المتخيلة بالفكر والحوال
عن ان يرتسم فيه وحسي ظاهر يشغل العامل الذي هو الحس المشترك واذا فرا احد الحافظين العقلي كما اذا استولى
على الاعضاء الرئيسة مرض فيجذب النفس شديد الجحمة المرض والحسي الظاهر كما في النوم ففي الحالتين
يتسلط المتخيلة على لوح الحس المشترك فتنقشها بالمثل فيشاهد فيرى الاشياء مشاهدة وكلما كانت النفس اضعف
كان انفعالها عن الجوانب اشد وكلما كانت اقوى كان ضبطها الجانبين اشد كان قوتها الحفظ الجليع اوسع
كما يعهد في الناس من يقرؤ ويكتب ويفعل غيرهما معا لشدة قوته ورأينا من ذلك كثيرا مما يعجز عنه الاغلب
فصل والمقتضي لامر نوعي اذا غابت عن نوعه ثم يوجد لشخص منه يمكن ان الما الضعف العايق او لقوة
في المقتضي في النفس الصاعتها عن عالمها قواها اذا تمكنت من الاتصال واما القوتها الاصلية كما للانبياء او لقوة
مكتسبة كملكة الابرار والاوليا او لضعف العايق بحسب ضرورة ما كما في المنام او فطري كما في كثير ممن ضعفت
الاته فطرة او كما للمدروين والمصروعين وكبوكما يستعين بعض المتكهنة بامور يحصل منها الضجرة والخيال
ودهشة فيستعمل القوة الناطقة لتلقي الامر الغيبي لضعف العايق او لقوته في المقتضي كما كان بعض الترك
يستعين بحركة سريعة جدا لا يزال يلهث فيها حتى يكاد يتصرع فيرى الامور غيبية ويستمع الحفظة ليتوا عليه
اراهم وكانه لا يخلوا ايضا من ضعف فطري وكاشغال بعض المستنطقين ابصار الصبيان والنسا ذوات الالات
الضعيفة باشياء محيرة للبصر شفافة ترعد البصر بترجرجها او تدهشه ببريقها كاشغالهم اياهم بتمام المظلم
سواد وبصيص باشياء دوارة بسرعة باشباح متوقعة وكاستعانة بعض المتكهنة برقص تصفيق وفيه مع ذلك
تطريب ايضا وتبديد الرؤوس عن غيرها وكل هذه موهنة للحواس محيلة بها وربما يستعينون ايضا بالايهام بالعزائم والتبخر
والترهيب بالجن اذا استنطقوا غيرهم والكهنة قد يركبون اصابعا للتصريع والتوهمات وربما يحتاجون ايضا الى امور خفية
وقد يجتمع الشيئان ضعف العايق وقوة النفس فيطريب كما لكثير من المرتاضين من ولد الكد وهذا احسن مما للكهنة المرددين
نقص واخلال بالقوى وافسادها وتعطيلها وهو غير محمود عند العلماء الرياضيات ولي البصيرة امور مكنونة مجردة
فيتوسل هؤلاء الكل بهذه الاشيا بعيان او يتوكلون اليهم على شيء بخصوصه فيخصص استعدادهم بقبول الروحانيات
العزيمة العقلية لها مدخل عظيم في امورهم فصل وقد دريت ان القوة المخيلة محاكية هيئات ادراكية ومزاجية
بغير الانتقال من الشيء الى الضد او شبيهه لتخصيص لانتقال اسبابا جزئية غابت عن ضبطنا وقد ثبتت على صورة
خاتما التلذذ ذهابها اما لتكرار او لوضوح انتقاشها او لكون الشيء مهما شديدا فالسانح المتمسي القدسي
في النوم واليقظة الصحيح قد يلمع كبرقة امامع لذة خاطفة كما لكثير من اصحاب الرياضيات واخوان التجريد
ومنهم ومن غيرهم قد يسح دون لذة قبل كاكثر المنامات فاذا قلت الشواغل فيقع للنفس خلسة الى الجانب القدسي

فانتقشت

فانتقشت بنقش غيبي فقد ينطوي سريعا وقد يشرق على الذكر وقد يتعدى الى الخيال فيتسلط الخيال على
الحس المشترك فيرتسم فيه صورة في غاية الحسن والزينة على اكمل هيئة وابهاها يناجيه بالغيب او يرتسم صورة
الامر الغيبي مشاهدة او يسطر على سبيل كتابة او على طريق نداء هاتف غايب او على غلبة ظن بالامر الغيبي
فيطلع وما بقي من الكلام محفوظا في النوم واليقظة فهو رؤيا صادقة او وحي صريح وما بطل هو وبقيت محاكياته
فهو وحي يحتاج الى تاويل وحلم مفتقر الى تعبير يختلف بالمواضع والاشخاص والاوقات والعادات هذه المحاكيات
وما يرى من الجن والغول والشياطين فهو من اسباب باطنة متخيلة وليس انتقال المتخيلة مختص بالنوم بل قد
يشغلك عن مهمك نازلة فتحتاج الى الرجوع بالقهقرى وتحليل بالعكس كما ان المدركات يتعدى الى الحس المشترك
فلا يبعد ان ينعكس منه مادة اخرى الى الحواس فينعكس الصورة من الحس المشترك الى العين ولا ينعكس الى الهواء
الراكد في العين المبتلى برطوبتها وكذا الى ساير الحواس من اللمس الذي وقد شاهدنا من هذه الاشيا عجايب
وفي الجملة اذا حصل في الحواس استرخاء لا يبعد مثل هذه النقوش وكلما انقشع عنك غيوم الطبيعة ببلك
الى سرطال ما كتمه عنك الحكماء مرصتا امر شيء فيه فضول لا يحدث نفسك ان كنت امرأه جد بان تبكي على نرة
الطبع ذاهبا بوعد عيشة في هذه الخربة القذرة وقد وجلبتك فنقول قد احطت من العلوم الحقيقية شطرها
ولتنبيه على حق كيف وقد فرنت بقصب السبق على اقرانك ان هذه خطرة ما افلح ما دام عليها قط فصل
كل هذه العلوم صغيرة صغيرة ليستيقظك عن سنة الغافلين وما خلقت لتعمي في مملكة اثيرها ما سكن ارتفع
نبوة واد نقص اعداء الله فيك واصعد الى الرحمن لعلك ترى ربك بالمرصاد فصل استمع منادي الله
يناديك ويتصام قم من مرقد طبيعتك واستشرق لعل نفحة من الله يتلقاك اذا عزمت فاصبر اذا شئت
ثم واذا اطرحت فاصعد اذا رايت فاسجد فلعل ربك يناجيك فصل حل بيك غاب نفسه في اعتصم بكلمه
فقد سلك فقل لقومك خذوا حذركم وانتهوا فقد قرب الوعد فان لم تنتهوا فان عذاب الله ات فصل اما
والعاديات لفرط شوق دارت على ارجاء الكون ونفوس قصدت بقوة الى ذي العرش ان انسانا لم يحارب
بني جنسه او والى ثلة طود منعوا حق الله عز وجل الزمية الى درب الازل ولن يصل الى ساحل العزة ولعل
معرجا هبت العاصفات سراعا يختطفه فتغرق في تيار الفسق حيث لا عين باصرة يطوف ولا اذن واعية
يا فرحنا الك ملا مستمعت السلالة في هيئة لامعة منها العابرين فصل ان سكنة من رحمة الله لن
يلحق الاقتضاه وقت ظلال ذوي الملك عتوا فانت وزنت ووقفت على بصدرات طور اضات حاضر
وانفقت عندها كوة الكبريا فنادت مخرفة تنها يا ابنى الهلكى ويا غياث من استغاث اذا انا هبطت فاغثني

وتذكرت فاضطربت وسارعت فنعت فهلا الى وصول من سبيل فصل نادى مناد من الملائكة التي
حفت من حول العرش البرد ان يا ايها النائمون في مهمهة البوار ان ابواب السموات يفتح في صبيحة كل جمعة
طلعت شموس عن مغاربها فهلموا الى الباب الاكبر وقولوا للذكر الحكيم وقولوا يا اخذا للنواصي بيدا
منهم خلقت فاهد قضيت فاعف ملكت فاغفر يا واهب الحيوة جئنا بباب عبد من عبادك اي من
رجس الهيولى تائبا افترجع من روحك خائبا يا من غواشي نوره اضاءات ذوات الذاكرات و
لطوالع مواهبه زين الارواح الساطعات ان نفسا طلبتك فلا تودها في انقلاب الناكثين فارحم
وانصر واعصم انت غياث العاصين فصل ان الناشطات عند الناكثين والناهضات الى فوق العليين
وكل مختار عليهم قطران ان لم يخوضوا على طرب معيرة الهيئة تامة عاد له فليلتقم الحوت الظالم ولو تيرو
بعد الاسموم الاسادور ويصيبهم نسيم مهب الخاطرين ولذائذ نغمات العارفين فصل اقام هرمس
يصلي ليلة عند شمس في هيكل النور فلما انشق عمود الصبح فرأى ارضا تخسف بقرى غضب الله عليها فهوى
هويا فقال ما اي نجني عن ساحة جيرانك فنودي ان اعتصم بحبل الشعاع واطلع الى شرفات الكرسي فاطلع
فاذا تحت قدمه ارض وسموات فصل برق بارقة العزة في سر عبد فعل بعز له من بني جنسه علق على نفسه
باب حولين حركات وخواطر وارادات وعموم مملكات يقهرن بذكر الله ما ورثي ضميره من ربيب الخيال التي
هي مثل الخيال وعشي ينقطع لفقدان الملل بالملال وما خطر ببال من الاقدام على عدد من الافعال و لا
يستقل لعزم وبحسب نفسه كلها فاردت الانظار والجهات والازمان والاوقات معلقة بجردة مفارقة مخلصة
زمانا طويلا فان دامت كذا فسيأتيها برق ثم خرق ثم طمس وهي معلقة عند لذات اللذات بالمرصد الاعلى فصل
ان طايفة لله تاهت فتعطشت وتقاطعت فتواصلت وجاوزت غير ان تجلي نور الاحباب المتجلي شرف
اصغر وشرف اكبر ثم باب الابواب اي نعمة سمت اليه اخذ بها اعين اهله وابقت فيها اشتغل حل ضميرهما
وهنالك المحق المستغرقون لله كله هذا شانها في المترعين فصل اعلم رحمك الله انا انتهو كلا منا الى
هيهنا وحان وقت الاقتصاد الجديد بنا حسن بوصية لا تضيع عمرك فانك لن تجد بعد فواته اصبر
صبر الرجال ولا تعود نفسك باخلاق ربات الحجال واعلم ان حكماء الكبار منذ كانت الحكمة خطابية
في الزمان السابق مثل والد الحكماء ابو الاباء هرمس وقبله اغاثاذيمون وايضا مثل فيثاغورس وانبادقلس
وعظيم الحكمة افلاطون كانوا اعظم قدرا واجل شانا من كل فرد في البرهانيات نعرفه من الاسلاميين
ولا يغرنك استرسال هؤلاء مع فيثاغورس فان هؤلاء القوم وان فضلوا ودققوا ما اطلعوا على كثير من خفيات

سرائر

سرائر الاولين سيما الانبياء منهم والاختلافات مما وقعت من التفاصيل واكثر كلام القوم على الرموز
والتجوزات ليس من الواجب الرد عليهم وقد اتفق الكل على ما يبقى في الاخرة من علم الواحد الحق وما يليه
من العقول والنفوس في المعاد للسعداء فعليك بالرياضة والانقطاع لعلك تنال مما نالوا وقد حكى الالهي
افلاطون عن نفسه فقال ما معناه اني ربما خلوت بنفسي وخلعت بدني جانبا وصرت كاني مجرد بلا بدن عري عن
الملابس الطبيعية بريء عن الهيولى فاكون داخلا في ذاتي خارجا عن سائر الاشياء فارى في نفسي من الحسن والبهاء
والسناء والضياء والمحاسن العجيبة الانيقة ما ابقى متعجبا فاعلم اني جزء من اجزاء العالم الاعلى الشريف في كلام طويل
وحكى المعلم الاول عن نفسه هذه الانوار العظيمة وقد اتفق كلهم على ان من قدر على خلع جسده ورفض حواسه
صعد الى العالم الاعلى واتفقوا على ان هرمس صعد بنفسه الى العالم الاعلى وغيره من اصحاب المعارج ولا يكون
الانسان من الحكماء ما لم يحصل له ملكة خلع البدن والترقي فلا يلتفت الى هؤلاء المشبهة بالفلاسفة المخبطين الماديين
فان الامر اعظم مما قالوا وطرائق هؤلاء منها خفية لشرفها وعظمها ومنها ظاهرة فصل الصوفية والمجردون
من الاسلاميين سلكوا طرائق اهل الحكمة ووصلوا الى ينبوع النور وكان لهم ما كان ومن لم يجعل الله له نورا فما
له من نور فصل كانوا قد يشغلون المريدين بالذكر الدائم وترك الاحساس والحركات والقعود في الزاوية وقطع
كل خاطر يجرهم الى هذا العالم وهكذا الى ان يحصل لهم الامور ومن الطرائق العبادة الدائمة مع قراءة الوحي الالهي
والمواظبة على الصلوات في جنح الليل والناس نيام والصوم والحمية وما يوجب فيه الافطار الى السحر ليقع العبادة
في الليل على الجوع وقراءة آيات مهيجة لرقة الشوق ويعمهم الافكار اللطيفة والتخيلات المناسبة للامر القدسي
ليطلق سرهم وهذا له مدخل عظيم وكذا الالحان اللطيفة والنغمة الرخيمة والوعظ عن قائل زكي فاول ما يبدو
عليهم انوار خاطفة لذيذة وسموها الطوالع واللوائح وهي كلمة بارقة سريعة الانطواء ثم يمعنون في الرياضة
يصير ملكة الى ان تكثر عليهم ورودها ملكة متمكنة وقد يخرج عن اختيارهم هجومها ثم بعد ذلك تثبت الخواطف عند
شيئية تسمى سكينة وعند التوغل في الرياضة يصير ملكة ثم يحصل بعد ذلك لهم قوة العروج الى الجناب الاعلى
ما دام النفس مبتهجة باللذات من حيث هي لذات فهي بعد غير واصلة واذا غابت عن شعورها بذاتها وشعورها
بلذاتها فذلك الذي سموه الفناء واذا فنيت عن الشعور بالفناء في بقاء الحق تعالى وقد سلفت اشارة الى الاتحاد ثم
مقام الاخر في الفناء هو الفناء في الخاصة وهو قريب لحال الانسان الى الموت وربما سماه بعض الصوفية مقام الحلول
اشار اليه افلاطون وهذا غير الفناء الذي يجمع مع التجريد الدنيوي المشهور فصل قال صاحب التوحيد في مقام
التجريد ما انطلق برهانكم يا اهل الحكمة واوضح بيانكم لقد كشفتم الغطاء عما صار القلوب فيه صرعى وانتم على جميع
ما يحتاج اليه في معرفة حال البدو والرجعى ضعيفا النفوس هذه اثارها وعقول من الحق شعارها ودثارها ولله

من حجابٍ ومظاهرها الفذ الظهر ثم بابه الحجب اعظم الحجب وساعدتكم نفوس جميع اهل الحقيقة لا ان هيهنا خوفا وحيلا
وهواني مررت بذاتي ونظرت فيها فوجدتها انية ووجودا وضم اليها انها لا في موضوع الذي هو كرسم الجوهر واضافات
الى الجرم التي هي ظرف للنفسية اما الاضافات فصارت فيها خارجة عنها واما انها لا في موضوع امر سلبي والجوهرية
الكلية لها معنى حوليت حصلها واحصل في ذاتي وانا غير غايب عنها وليس لها فصل فاني عرفتها بنفسها غير غيبتي عنها
ولو كان لها فصل او خصوصية وراء الوجود لادركتها حين ادركتها اذ لا اقرب مني الي ولست ارى في ذاتي
عند التفصيل الا وجودا وادراكا فحسب اما غيره بعوارض الادراك على ما سبق فلم يبق الا الوجود ثم
الادراك ان اخذ لمفهوم محصل غير ما قيل فهو ادراك الشيء وهو لا يتقوم بادراك نفسها اذ هو بعد نفسها
ولا بادراك غيرها اذ لا يلازمها واستعداد الادراك عرضي وكل من ادرك ذاته على مفهوم انا وما
وجد عليه التفصيل والنظر الا وجودا مدركا نفسه فهو هو ومفهوم انا من حيث مفهوما على ما يعم الواجب
غيره انه شيء ادرك ذاته فلو كان لي حقيقة غير هذا فكان مفهوم انا عرضيا لها فاكون ادركت العرضي لعدم
غيبتي عنه وغيبته عني اني وهو محال فحكمت بان ما هيتي نفس الوجود وليس لها هيتي في العقل تفصيل الى
امرين الا امور سلبية جعل لها اسما وجودية واضافات للفصل مجهول اذا ادركت مفهوما انا ما زاد
عليه من المجهول فهو بالنسبة الى هو فيكون خارجا عني قبلي فاذن ينبغي ان يجب وجودك ولكن كما قلت الوجود
الواجب هو الوجود المحض الذي لا اتم منه ووجودي ناقص هو منه كالنور الشعاعي من النور الشمسي ولما
وجد التفاوت الكمال والنقص كما اشرت اليه في البعد بين الثابتين لا يحتاج الى مميز فصلي او امكان هذه نفس
وجودها ووجوبه كمال الوجود الذي لا اكمل منه قيل لا اشد ولا اضعف فيما يقوم بنفسه قلت بهذا تحكم بما نجيبهم
بانه فيما اسلفنا من القواعد ثم ان كان الوجود من حيث هو كذا واجبا فكان الكل كذا ج اندفع بالتام والناقص
هذا الكلام وانما يقع هذا موقعه في المواطنة ثم ان هذا يلزمكم ايضا في الوجود الواجب والممكن اذ من حيث مفهوم
لم يختلف وان كان ذلك على هذا البنيان فالعقول وما اعلم الا ولوتيه في ايجاد بعض نوع لبعضه فانما يشعر عند
استواء رتبة الوجود المساواة في الكمال والنقص لا عند التفاوت كما في نور التام والناقص لا يصح اما ما قيل
بان اختلاف آثار العقول لاختلاف انواعها فهذا نوع لانه لما جاز ان يصدر عن ذات واحدة باعتبارات اشياء انجا
عن نوع واحد باعتبارات مراتب الوجود وعوارض لحوق العقل الثاني له رتبة من الوجود وكمال غير ما للثالث كيف
والثالثة والرابعة في نفسهما مراتب للوجود ولوازم مختلفة يجوز ان يختلف الآثار وحركات باعتباراتها
للافلاك والى هذا اشار المتقدمين الى ان الاعداد هي مبادي الوجود ثم ان العدد على اختلاف مراتبه حصل من
الآحاد الواحد متشابهة الخواص عجيبة وكل العجب في نسب عدد فكذا رتبة اعداد العقول ونسبها وباعتبار ذلك

اثرها ولما انه ظلام ومثل في الاجرام وتعلم ان الافلاك نوعٌ عقابلات ومناسبات فهي متشبهة في هذا ايضا بما بين العقول
من النسبة العقلية وكما ان الصور الفلكية كالعقرب والحمل مثلا انما هي كواكب كل منها اجرام مستقل بنوع في ذاته الا انها لما بينها
من النسبة صارت صور الانواع فالعقول ايضا يجوز ان يكون بينها مناسبات عقلية صارت المناسبة الوصفية للكواكب وغيرها
من الانواع ظلالها وهذا من التوحيد اشار اليه المتقدمون وفي كلام المعلم ما معناه هذا وما يخالفه فانما هو من تصرفات
المتأخرين والمعول على البرهان فصل والمقام عندهم هو الملكة الثابتة على امر من الامور والحال هو عندهم ان يكون
شيئا بالفعل من جزئيات هذه الاشياء سريع الزوال وهو بعينه من الحال المذكور في باب الكيف فلهذا قيل الفتحال الا
يحصل فيهما مقام واحد لا اعتماد الا على المقامات الملكات لا على الاحوال فطرق فقلنا فقد بالعلماء اجرا وكن كثيرا لما
في امر اخوتك فان الدعا نسبتهما الى استجلاب المطالب كنسبة الفكر الى استعداد المطلوب العلمي فكل مقصد فيما يناسبه
والدعا كما قال فلا تطون تحرك الذكر الحكيم واصبر وتوكل واشكر وارض بالقضا وجانب نفسك في كل عشية وصبيحة
وليكن يومك خيرا من امسك ولو بقليل والا فانت من الخاسرين دع شرك بترك ما ثقلت عليك بتعاقب اذ
كرمونك وقدومك على الله في كل يوم مرارا احفظ الناموس يحفظك لا تؤخر الى غد شغل يومك فان كل
يوم له شاغله ولعلك لن يلحقه وانقطع بحجب طاقتك محبة ما سوى ربك بكل خاطر ردي يحرك الى الحبة الشاغلة قطعه فا
اذكر الا ليلا يقوى فيقطعك وحصل لنفسك الملكات الفاضلة التامة وعليك بالصدق فلا تلطخ نفسك بملكة
الكذب فتفسد منامات الهامات ومعنيات الانتقاش بغير الحق ولا تظلمن احدا فينتقم عنك نعم العالم
ولا تؤذين نملة فان عناية القيم كما نالتك برحمة نالتها فكلاهما دائم قل فان كنت ينطقك صابرا من الصالحين
فحوشك ان تصير بالقمع عن المقربين احفظ جانب الله في كلامك وليكن لك مع الله معاملة لا يطلع بنو نوعك
واعلم ان عيونا من الملكوت ناظرة اليك تنظر حرماتك فاستحيها فانها بين بك لا تنام احترز عن البهيج ان
كنت صادقا كن برا بوالديك ذا حفظ كلمة العذاب على قوم فضعفوا والقيم عليهم غضبا ولم يبق الحد استنزال
عذاب الله الا قليلا فلا تكونن بصغيرتك صم الكبائر فيمسكم من لحد لان ما مر القرون الخالية كن ذا عزيمة فان
عزايم الرجال تحرك الاسباب الدعوة العجايز والايتام فان القيم قد لا يدع بكرم على كرم صل لربك في الليل داجو
اذكر الله كثيرا فكل ما حركك الى امر من الامور العالية ان تتبعه وخذ كتابك هذا وجدت فيه ما يغنيك على الوصول
الى الكمال وقد اودعت في هذا الكتاب الاحاجة معها الى غيره في هذا العالم وفرقت ما ينبغي ان يفرق في مواضعه وما
ليس ههنا برهانه وحرم الحكمة بلا يضرك جهله واشتمل على موازين فمنها وغرايب نوادر ومن العلم على قواعد منقحة
ليس فيه هوج ولا مرج ولو حشد الدعاوى لا دعيت فيه امورا جليلة وان يبهتك على قدره يجل بامرا عرفه

امرو ولا تقلدني وغيرك لمعياها ولا تربها وكذلك من العلم الطبيعي التعليمي طرفا فعليك بالعلم التجردي الا تعطيها لى

لمتصبر من الحكماء ولا تبذل العلم واسراره الا لاهله واتق شر من احسنت اليه من اللئام فلقد اصابني منهم شدائد بل

واذكرني في صالح دعائك وفقنا الله واياك ورحمنا واياك انه سيدنا ومولينا وهو واهب العقل جمد عنه

مثنا هو والحمد لله رب العالمين وصلواته على النبي محمد واله اجمعين قد تم الكتاب

بعون الملك الوهاب بيد اقل العباد عملا واكثرهم خطأ وزللا

المحتاج الى عفو ربه الباري محمد علي الخوانساري في يوم السبت من

الخامس لشهر الجمادى الثانية في سنة الاحدى عشر من الثالث

من المائة الرابعة من الف الثاني من الهجرة

المقدسة المباركة

[illegible] ولا العلانية [illegible] هو البرهان [illegible] العلم الطبيعي [illegible] فعليك بالعلم الإلهي [illegible]
لتصير من الحكماء ولا تبذل العلم وأسراره إلا لأهله وأن تشرح [illegible] من الطعام [illegible]
واذكرني في صالح دعواتك [illegible]
[illegible] والحمد لله رب العالمين وصلى الله على النبي محمد وآله أجمعين تم الكتاب

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]